بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب – قسم اللغة العربية

التخصص: اللغة والنحو / دكتوراه

المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة

أحمد سالم فليح بني حمد

إشراف

الأستاذ الدكتور

علي توفيق الحمد

٢٠٠٣م

جامعة اليرموك
كلية الآداب – قسم اللغة العربية
التخصص: اللغة والنحو / دكتوراه

المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة

أحمد سالم فليح بني حمد
بكالوريوس لغة عربية وآدابها، جامعة مؤتة، ١٩٩٧م
ماجستير لغة عربية وآدابها / لغة ونحو، جامعة اليرموك ١٩٩٩م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها / لغة ونحو، جامعة اليرموك ٢٠٠٣م

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد ..... مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور حنا جميل حدّاد ..... عضواً
الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب ..... عضواً
الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط ..... عضواً
الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد ..... عضواً

المحتويات

الرموز المستعملة في الرسالة ..... ز

الملخص ..... ح

شكر وتقدير ..... ي

المقدمة ١

الفصل الأول

الإدغـــــــام

أولاً: الإدغـــــــام للمماثلة: (الإدغام في الحروف الصحيحة) ٧

مماثلة الهمزة لغيرها ٨

١- مماثلة الهمزة للواو ٨

٢- مماثلة الهمزة للياء ١١

٣- مماثلة الهمزة للضّمّة ١٣

٤- مماثلة الهمزة للكسرة ١٥

مماثلة الباء لغيرها ١٧

١- مماثلة الباء للفاء ١٧

٢- مماثلة الباء للميم ١٩

مماثلة التاء لغيرها ٢١

أمثلة مماثلة التاء لغيرها ٢٤

مماثلة تاء الافتعال لحرف في موقع الفاء ٢٤

١- مماثلة التاء للثاء ٢٤

٢- مماثلة التاء للزاي ٢٦

٣- مماثلة التاء للصاد ٢٨

مماثلة تاء الافتعال لحرف في موقع العين ٢٩

١- مماثلة التاء للدّال ٣٠

٢- مماثلة التاء للذّال ٣٢

٣- مماثلة التاء للطاء ٣٤

مماثلة التاء لحرف في موقع الفاء من صيغة (تتفعّل، وتتفاعل) ٣٥

مماثلة تاء فعلت لما يقع موقع اللام ٣٨
أ- مماثلة الثاء لغيرها ٣٩
ب- مماثلة الدال والذال ٣٩
جـ- مماثلة الطاء لغيرها ٤٠
د- الضاد والظاء ٤٠
هـ- مماثلة اللام لغيرها ٤٠
×- الادغام للمخالفة في الراء ٤١
الإدغـــــــام فـــــي حروف العلّة ٤٣
مماثلة الواو لغيرها ٤٤
أ- مماثلة الواو للتاء ٤٤
ب- مماثلة الواو للياء ٤٦
مماثلة واو اسم المفعول للياء الواقعة لاما ٤٨
مماثلة الياء لغيرها ٥٠
مماثلة الياء للتاء ٥٠
مماثلة الياء للواو ٥٠
مماثلة الياء للواو في اسم المفعول ٥١
مماثلة الألف لغيرها ٥٢
أ- في تصغير الاسم الرباعي الذي ثالثه ألف. ٥٢
ب- في كلمة صحاريّ ٥٣
ثانيـــــاً:الإدغـــام للمخالفـــة: (الإدغام الذي أحدثته المخالفة بين الحركات) ٥٥
الإدغام الذي أحدثته المخالفة بين الحركات ٥٦
١- المخالفة بين الحركات في كلمة واحدة ٥٦
أ- في صيغة افتعل مما عينه تاء ٥٦
ب- الفعل اطْمَأنّ ٦٠
المخالفة بين الحركات في كلمتين ٦١

الفصل الثاني

الإمـــــــالـــــة

الإمـــــالة في الحركات الطويلة ٦٣

الإمالـــة ٦٤

الإمالة في الحركات الطويلة ٦٧

أولاً: إمالة الألف ٦٨

١- إمالة الألف نحو الياء ٦٨

أ- المماثلة المقبلة ٦٨

ب- المماثلة المدبرة ٧١

جـ- إمالة الألف المنقلبة نحو الياء ٧٣

١- إمالة الألف الواقعة عيناً ٧٣

أولاً: المنقلبة عن الياء ٧٣

ثانياً: الألف المنقلبة عن واو ٨١

٢- إمالة الألف الواقعة لاماً ٨٦

٣- إمالة الألف المشبهة المنقلبة ٩٠

٢- إمالة الألف نحو الواو ٩١

ثانياً: إمالة الواو ٩٤

ثالثاً- إمالة الياء ٩٦

الإمالـــة فـــي الحركـــات القصيرة ١٠١

أولاً: إمالة الفتحة القصيرة ١٠٢

ثانياً: إمالة الضّمّة القصيرة ١٠٣

ثالثاً: إمالة الكسرة القصيرة ١٠٤

الفصل الثالث

الإعـــــــلال

الإعلال في حروف العلة: (الواو والياء والألف) ١٠٨

إعلال الواو ١٠٩

أولاً: إعلال الواو ياءً ١٠٩

أ- مماثلة الواو للكسرة ١٠٩

ب- مماثلة الواو للياء ١١٤
جـ- مخالفة الواو للواو ١١٤
د- مخالفة الواو للضّمة ١٢٣
ثانياً: إعلال الواو ألفاً ١٢٤
مماثلة الواو للفتحة ١٢٤
ثالثاً: إعلال حذف الواو ١٢٧
إعلال الياء ١٢٩
أولاً- إعلال الياء واواً ١٢٩
أ- مماثلة الياء للواو ١٢٩
ب- مماثلة الياء للضّمّة ١٣٠
جـ- مخالفة الياء للياء ١٣٤
ثانياً: إعلال الياء ألفاً ١٣٥
ثالثاً: إعلال حذف الياء ١٣٨
إعلال الألف ١٤٠
أولاً- إعلال الألف واواً ١٤٠
أ- عند بناء فاعَلَ للمجهول ١٤٠
ب- عند تصغير ماثانية ألف ١٤١
ثانياً: إعلال الألف ياءً ١٤٣
أ- عند تصغير ما رابعه الألف ١٤٣
ب- عند تكسير ما رابعه ألف ١٤٤
جـ- عند تصغير ما ثالثه ألف ١٤٤
د- في كلمة صحاريّ ١٤٤
ثالثاً: إعلال زيادة الألف ١٤٥
رابعاً: إعلال حذف الألف ١٤٦
الإعلال في الحركات القصيرة ١٤٨
الإعلال في الحركات القصيرة ١٤٩
أولاً: إعلال الضّمّة ١٤٩
أ- إعلال الضّمّة كسرة ١٤٩
ب- إعلال الضّمة فتحة ١٥١
جـ- إعلال حذف الضّمّة ١٥٣
ثانياً: إعلال الكسرة ١٥٥

أ- إعلال الكسرة ضمّة ١٥٥
ب- إعلال الكسرة فتحة ١٥٧
جـ- إعلال حذف الكسرة ١٥٩
ثالثاً: إعلال الفتحة ١٦١
أ- إعلال الفتحة ضمّة ١٦١
ب- إعلال الفتحة كسرة ١٦٣
جـ- إعلال حذف الفتحة ١٦٧
القـــــــــــــــــــلب ١٦٨
قلب الواو ١٦٩
أولاً: قلب الواو همزة ١٦٩
أ- مخالفة الواو للواو ١٦٩
ب- مخالفة الواو للضّمة ١٧٣
ثانياً : قلب الواو تاءً ١٧٦
قلب الياء ١٧٧
أولاً: قلب الياء همزة ١٧٧
ثانياً: قلب الياء تاءً ١٨١
قلب الألف ١٨١
- عند مخالفتها للألف ١٨١

الفصل الرابع

الإبـــــــــــــدال

إبدال الحرف المرقق حرفاً مفخماً ١٨٦
أولاً: مماثلة التاء لغيرها ١٨٦
١- إذا كانت الفاء صاداً ١٨٧
٢- إذا كانت الفاء ضاداً ١٨٨
٣- إذا كانت الفاء طاء ١٨٩
٤- إذا كانت الفاء ظاءً ١٩٠
ثانياً: مماثلة الذال لغيرها ١٩٠
ثالثاً: مماثلة السين لغيرها ١٩٢
إبدال الحرف المهموس حرفاً مجهوراً ١٩٥
أولاً- مماثلة التاء لغيرها ١٩٥

١- إذا كانت الفاء زايًا ١٩٦
٢- إذا كانت الفاء ذالًا ١٩٨
٣- إذا كانت الفاء دالًا ١٩٩
٤- إذا كانت الفاء جيمًا ٢٠٠
إبدال الحرف بآخر ليس من مخرجه ٢٠٢
مماثلة النون لغيرها ٢٠٢

الفصل الخامس

المخالفـــــــة بالحـــــذف

المخالفة بالحذف ٢٠٧
أولًا: الحذف بلا تعويض ٢٠٧
١- حذف الهمزة ٢٠٨
٢- حذف التاء ٢٠٨
٣- حذف اللام ٢٠٩
٤- حذف النون ٢١٠
حذف الطاء من استطاع ٢١٣
ثانيًا: المخالفة بالحذف والتعويض ٢١٥
النوع الأول: التعويض بمطل حركة الصامت السابق ٢١٥
١- حذف الهمزة ٢١٦
٢- اختزال الصوت المشدّد ٢١٦
النوع الثاني: التعويض بصامت مختلف ٢٢٠
١- حذف الهمزة ٢٢٠
٢- حذف أحد الأمثال ٢٢٢
١- لعلّ ٢٢٤
٢- البنان ٢٢٥
الخاتمة ٢٢٧
ثبت المصادر والمراجع ٢٣٠
أولًا: الكتب المنشورة ٢٣٠
ثانيًا البحوث والرسائل الجامعية ٢٣٦
ملخص اللغة الانجليزية ٢٣٧

الرموز المستعملة في الرسالة

الأصوات الصحيحة

الهمزة	ʾ	اللام	l
الباء	b	الميم	m
التاء	t	النون	n
الثاء	ṯ	الهاء	h
الجيم	ǧ	الواو (شبه الحركة)	w
الحاء	ḥ	الياء (شبه الحركة)	y
الخاء	ḫ		
الدال	d		
الذال	ḏ		
الراء	r		
الزاي	z		
السين	s		
الشين	š		
الصاد	ṣ		
الضاد	ḍ		
الطاء	ṭ		
الظاء	ẓ		
العين	ʿ		
الغين	ġ		
الفاء	f		
القاف	ḳ		
الكاف	k		

الحركات

الضمة القصيرة الخالصة	u
الضمة الطويلة الخالصة	ū
الضمة القصيرة الممالة نحو الفتحة	o
الضمة الطويلة الممالة نحو الفتحة	ō
الضمة القصيرة الممالة نحو الكسرة	ə
الضمة الطويلة الممالة نحو الكسرة	ə̄
الكسرة القصيرة الخالصة	i
الكسرة الطويلة الخالصة	Ī
الكسرة الطويلة الممالة	ē
الفتحة القصيرة	a
الفتحة الطويلة	ā
رمز الإشمام الواوي	‿ʷ

الملخص

المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة

الطالب

أحمد سالم فليح بني حمد

إشراف

الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد

تتناول هذه الدراسة موضوع المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة؛ إذ اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة.

تناولتُ في المقدمة ما تعنيه كلٌّ من المماثلة والمخالفة عند المتقدمين والمحدثين، ومصطلحات كل منهم في التعبير عن المماثلة والمخالفة، كما تحدثت فيها عن المنهج الذي اتبعته في تحليل الظواهر الصوتية.

وتحدثت في الفصل الأول عن الإدغام، وتناولت فيه الحديث عن الإدغام في الأصوات الصامتة، والإدغام في الأصوات الصائتة، والإدغام الذي يُحدثه حذف الحركات.

وتحدثتُ في الفصل الثاني عن الإمالة، وتناولت فيه الإمالة في الحركات الطويلة، والإمالة في الحركات القصيرة.

أما الفصل الثالث، فقد تناولت فيه الإعلال، وتحدّثت فيه عن التغيير الذي يطرأ على أصوات العلّة من حيث تحوّل أيٍّ منها إلى صوت علّة آخر، كما تحدّثت عن التغيير الذي يصيب الحركات القصيرة، من حيث تحوّل أي منها إلى حركة قصيرة أُخرى، وتحدّثت في هذا الفصل أيضاً عن قلب صوت العلّة إلى غيره من الأصوات الصامتة.

وأما الفصل الرابع فقد كان مخصصاً للإبدال، وخصص للحديث عن الإبدال الصرفي الخاضع لقانوني المماثلة والمخالفة، أما الإبدال اللغوي غير الخاضع لهذين القانونين، فلم أتطرّق إليه؛ لأنه خارج عن الدراسة.

وأما الفصل الخامس، فخصصتهُ للحديث عن المخالفة بالحذف، وتمّ فيه الحديث عن المخالفة بالحذف بلا تعويض، والمخالفة بالحذف والتعويض إما بمطل حركة الصوت السابق للصوت المحذوف، وإمّا التعويض بصامت آخر.

وأما الخاتمة، فقد رصدت فيها أبرز القضايا التي أكدها البحث.

شكروتقدير

يسعدني أن أتوجّه بعميق الشكر، وصادق العرفان إلى أستاذي الكريم، الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد، على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، إذ أشرف عليها أحسن إشراف، وتولاّها برعايته الفائقة، وملاحظاته الدقيقة، وما كان لهذه الرسالة أن تنضج وتستوي على سوقها إلاّ بفضل التوجيهات التي أسداها، إذ رعاني رعاية الأب الحاني، ورعى هذه الرسالة حتى اكتملت على الوجه الذي أرجو أن يكون مقبولاً، وإني إذ أتقدّم له بالشكر، فإني أعتذر ممّا سببت له من تعب في قراءة الرسالة كلمةً كلمة، فجزاه الله خير ما جزى أستاذاً عن تلميذه.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل أيضاً إلى الأستاذ الدكتور حنّا جميل حداد عميد كلية الآداب في جامعة اليرموك على قبوله مناقشة هذه الرسالة على الرغم من ضيق وقته وكثرة مشاغله، فجزاه الله خيراً.

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى الأستاذ الدكتور فوزي الشايب على قبوله لمناقشة هذه الرسالة، كما أشكره على تقديمه كلَّ عون ومساعدة كنت قد احتجت إليها، فجزاه الله خيراً.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى الأستاذ الدكتور علي الهروط عميد كلية الآداب في جامعة مؤتة على قبوله مناقشة هذه الرسالة وتجشمه عناء السفر في سبيل مناقشتها، فجزاه الله خيراً.

وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد، أستاذ العربية في الجامعة الأردنية على قبوله مناقشة هذه الرسالة وتجشمه عناء السفر في سبيل مناقشتها.

وأخيراً، أدعو الله أن يوفقنا وأنْ يُسدّد على طريق الخير خطانا، وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد

فقد حظيت اللغة العربية بجهود كبيرة من أجل الحفاظ على نطقها بريئاً من شوائب اللحن، نقيّاً من مظاهر اللكنة، وكانت جهود علماء العربية، كالخليل، وسيبويه، وابن جني في دراسة اللغة، يشار إليها دائماً في عصرنا على أنها من الإنجازات المتميزة في الدرس اللغوي. وقد قامت حول هذه الجهود دراسات ليست قليلة.

وأحببت أن يكون هذا البحث واحداً من البحوث التي يمكن أن تضاف إلى تلك الدراسات التي قامت حول إنجازات أولئك العلماء.

وهذا البحث هو: «المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة» أردت من دراسته التعرّف على جهود العلماء المتقدمين في الدراسات الصوتية، في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، وذلك من خلال ما قدّمه أحد علماء القرن الرابع الهجري، وهو أبو الفتح عثمان ابن جني، المتوفّى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة.

وكان من دوافع دراستي لهذا الموضوع، صلته الوثيقة بعلم الأصوات واتجاهاته المعاصرة، مع اختلافات في المصطلحات وبعض التوجيهات، فأردت أن أشارك في هذا الجهد، وأرى ما في تراثنا من ثراء لغوي، وأعقد الصلة بين ما هو قديم وما هو حديث.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المتقدمين، ومنهم ابن جني، لم يستعملوا في كلامهم مصطلح المماثلة والتأثر والتأثير، والمخالفة مما هو معروف لدى اللغويين المحدثين، وإنمّا استعملوا مصطلحات أخرى تفيد أنّهم عرفوا المماثلة والمخالفة.

فممّا استعملوه؛ بهذا الخصوص: المضارعة[1]، والتقريب[2]، ومما استعملوه؛ ليفيد أنهم عرفوا المخالفة: كراهة التضعيف[3]، والتضعيف مستثقل[4]، وتكرير الحرف مستثقل[5]، واستثقال التكرار[6]، واستثقال المثلين[7]، واجتماع الأمثال مكروه[8] ...الخ.

أما ما يعنيه كل من مصطلحي المماثلة والمخالفة، فقد وضّحهما كثير من علماء اللغة المحدثين، إذ يفهم من تعريفاتهم أنّ المماثلة: ما هي إلاّ إبدال صوتٍ ما إلى صوتٍ آخر تحت تأثير صوتٍ ثالث، في بعض السياقات الصوتية، بحيث يكون الصوت المستحدث مشبهاً الصوت الذي أثّر فيه جزئياً أو كلياً[9].

كما يفهم من تعريفات المحدثين أنّ المخالفة: أنْ ينزع صوتان متماثلان أو متقاربان في بعض السياقات الصوتية إلى التباعد والتباين، حتى يسهل على اللسان النطق بهما[10].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما جاء في هذه الرسالة من مصطلحات، مثل : المماثلة أو التأثر؛ أو التأثير، أو المخالفة، وأنواع كلٌ منها، مما جاء أثناء الحديث عن رأي ابن

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٧و ٤٧٨.

(٢) الخصائص ١/١٤١ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٤/٤٢٤.

(٤) المقتضب ١/٢٤٦.

(٥) الخصائص ٢/٨٩.

(٦) السابق ٢/٩٠.

(٧) السابق ٢/٢٣١.

(٨) شرح الملوكي في التصريف ٤٥١.

(٩) التطور النحوي للغة العربية٢٨ ومابعدها، وفقه اللغات السامية ٥٦ وما بعدها وعلم الأصوات/ مالمبرج ١٤٥ وما بعدها، والصوتيات/مالمبرج ١١٧، ومبادئ علم الأصوات العام ١٩٣ وما بعدها، والأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ١٧٨ وما بعدها، والأصوات اللغوية/ محمد الخولي ٢١٩ وما بعدها.

(١٠) التطور النحوي للغة العربيّة ٣٤، وعلم الأصوات/ مالمبرج ١٤٩ وما بعدها، وفقه اللغات السامية ٧٤ وما بعدها، والأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس.. ٢١ وما بعدها، والأصوات اللغوية/ محمد الخولي ٢٢١.

جني والمتقدمين، فإنها ليست من مصطلحات ابن جني ولا المتقدمين، بل إنهم أتوا بمصطلحات مرادفة لها دالّة عليها كما فهمتها.

والذي دعاني إلى الإتيان بهذا الكلام، خوفاً من أن يتوهّم القارئ الكريم أنّ ابن جني والمتقدمين استعملوا هذه المصطلحات، أو أنّ الباحث قوّلهم ما لم يقولوا به.

والذي دعا الباحثَ إلى وضع هذه المصطلحات عندما تحدّث عن رأي ابن جني والمتقدمين، أنّه أراد استخدام مصطلحات علم اللغة الحديث، مرادفة لما استعملوه، حتى يكون ذلك منسجماً وموضوع الرسالة وعنوانها، وهو: المماثلة والمخالفة.

أما مادّة هذه الدراسة:

فقد أحببت أن تكون مستمدّة من جميع الكتب المنشورة ذات الصلة التي ألفّها ابن جني، ولكن ثمّة من أشار إلى أنّ لابن جني كتباً كثيرة، فقد أشار محقق كتابه: «علل التثنية» أنّ له سبعةً وخمسين كتاباً[1]، كما أشار محقق كتابه المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة أنّ له سبعين كتاباً[2]، وكثير من هذه الكتب مخطوط أو مفقود، أو يصعب الحصول عليه.

وهذا ما جعلني أكتفي في استخراج مادّة هذا البحث من أشهر كتب ابن جني في اللغة، تلك هي كتبه الأربعة: الخصائص، والمنصف، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب.

لذا فالمادّة مستمدّة من هذه الكتب، والسعي في البحث مركوز في مجالات رصد كل ما يتعلّق بالمماثلة والمخالفة، من هذه الكتب، ثم معرفة ما ذهب إليه من سبق ابن جني ومن جاء بعده من المتقدمين، وأتبعت ذلك بما ذهب إليه المحدثون.

أما كتب المتقدمين التي أفدت منها علاوة على كتب ابن جني، فمنها: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السّراج، والممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي، وشرح المفصل لابن يعيش وغيرها.

---

(١) علل التثنية ٢٣ وما بعدها.

(٢) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ٢٢ وما بعدها.

وأما المحدثون، فقد أفدت من كتب وأبحاث كثيرة، فممّن عدت إليهم، إبراهيم أنيس، وكمال بشر، ورمضان عبد التواب، وعبد الصبور شاهين، وداود عبده، وفوزي الشايب، وسمير إستيتية، وغيرهم.

أما منهجي في هذه الدراسة، فقد كنت أذكر رأي ابن جني في كل مسألة من مسائلها، وأتبع ذلك بما ذهب إليه المتقدمون ممن سبق ابن جني وممن جاء بعده موازناً وموضّحاً، ومن ثَمَّ آتي بما ذهب إليه المحدثون، وبعد ذلك كنت أبدي رأيي في بعض المسائل، وفي بعضها كنت أشير إلى اقتناعي أو ميلي إلى بعض الآراء التي كنت أذكرها، موضّحاً توجّهاتي بكتابة المعادلات الصوتية للأمثلة المختلفة.

وبعد أن انتهيت من جمع المادّة، ومراجعتها، شرعت في الكتابة على أساس تقسيم البحث إلى خمسة فصول.

فقد درست في الفصل الأول: الإدغام، وتحدثت في هذا الفصل عمّا يأتي:

أولاً- الإدغام في الأصوات الصحيحة، واشتملت هذه الفقرة على المماثلة والمخالفة اللتين تحدُثان بين الأصوات الصامتة أو الصحيحة، وتؤديان إلى الإدغام.

ثانياً- الإدغام في أصوات العلّة أو في أشباه الحركات، واشتملت هذه الفقرة على الحديث عن المماثلة التي تحدث الإدغام في أصوات العلّة.

ثالثاً- الإدغام للمخالفة بين الحركات، وتمّ الحديث هنا عن المخالفة بين الحركات في كلمة واحدة، أو كلمتين مما أدىّ إلى حدوث الإدغام.

أما الفصل الثاني:

فقد تحدثت فيه عن الإمالة، وتناولت في هذا الفصل، الإمالة في الحركات الطويلة، والإمالة في الحركات القصيرة، وعن أثر ظاهرتي المماثلة والمخالفة في الإمالة.

وأما الفصل الثالث:

فهو مخصص للإعلال، وتحدثت فيه عن التغيير والتطور لأصوات العلّة في بعض السياقات الصوتية، مما يمكن أن تفسره ظاهرتا المماثلة والمخالفة، إذ تحدثت عن تحوّل صوت العلة إلى صوت علّة آخر، أو تحوّله إلى صامت، كما تحدثت في هذا

الفصل عن الإعلال الذي يصيب الحركات، مما يؤدي إلى تحوّل الحركة إلى حركة أخرى.

وأما الفصل الرابع

فقد تناولت فيه الإبدال، واشتمل على الإبدال الصرفي مما يحكمه ظاهرتا المماثلة والمخالفة، وأما الإبدال اللغوي غير الخاضع لهاتين الظاهرتين، فلم أتطرّق إليه، لأنه لا يتفق وموضوع البحث، لذا فالذي تعرّضت له بالحديث في هذه الرسالة، من مسائل الإبدال، مما هو خاضع في تفسيره للماثلة والمخالفة ما يأتي:

١- إبدال الصوت المرقق صوتاً مفخماً.

٢- إبدال الصوت المهموس صوتاً مجهوراً.

٣- إبدال الصوت بآخر ليس من مخرجه.

وأما الفصل الخامس

فقد تحدثت فيه عن المخالفة بالحذف، واشتمل هذا الفصل على قضايا منها:

١- المخالفة بالحذف بلا تعويض.

٢- المخالفة بالحذف والتعويض، إذ يكون التعويض بمطل حركة الصوت الذي يسبق الصوت المحذوف، أو يكون التعويض بصامت آخر يحلّ مكان الصوت المحذوف.

وختمت البحث بخاتمة رصدت فيها أبرز القضايا التي أكدها البحث.

الفصل الأول

الإدغـــــام

أولاً: الإدغـــام للمماثلة

(الإدغام في الحروف الصحيحة)

مماثلة الهمزة لغيرها

تحدّث ابن جني بكلامٍ يفهم منه أنّ الهمزة صوت يماثل غيره من الأصوات، إذ يقلب هذا الحرف -حسب تعبير ابن جني- إلى الحرف الذي يماثله، وأريد أن أتحدث هنا عن مماثلة الهمزة لغيرها مماثلة كلية، مما أدّى إلى حدوث الإدغام.

١- مماثلة الهمزة للواو

أشار ابن جني إلى أنّ الهمزة إذا تحرّكت، وسبقت بحرف مدٍّ زائد، حركة ماقبله من جنسه[١]، أي: مسبوقة بضمّة طويلة (ū)، أو كسرة طويلة (Ī)، فإنها تبدل حرفاً كالذي قبلها تماماً، ويدغم الحرف الأول منهما في الآخر، وينسحب هذا الكلام أيضاً على الهمزة المسبوقة بياء التصغير[٢].

وقد أتى بأمثله يفهم منها أنّ الهمزة ماثلت الضّمة الطويلة، التي سميت عند المتقدمين واواً مدّية، مماثلة كلية، مما أدى إلى حدوث الإدغام -حسب رأيه- وهذا ما نستشفه من تعليقه على كلمة "مَقْرُوءة"، الذي يفهم منه أنّ الهمزة ماثلت الواو المدية التي قبلها مماثلة كلية، ثم أدغمت الواو الأولى في الثانية، وأصبحت "مقروّة"[٣].

وبعد أن عرفنا رأي ابن جني في هذه الكلمة، نريد أن نرى رأي غيره من اللغويين في هذه الكلمة، فسيبويه مثلاً يرى أن الهمزة إذا تحرّكت، وجاءت بعد واو زائدة، حركة ما قبلها من جنسها، فإنّ الهمزة تبدل واواً، ومن ثم تدغم الواو الأولى في الثانية[٤]، هذا يعني أن ابن جني قد وافق سيبويه في ما يحدث لكلمة "مَقْروَّة" التي تحولت عن الأصل: "مقروءة" وإذا ما نظرنا إلى آراء المتقدمين وجدنا كثيراً منهم يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وابن جني، كما نجد كثيراً من الأمثلة التي أتوا بها مثل "مقروءة" و "مكلوء" و "وضوء" و "شنوءَه" التي تصبح: "مقروَّة"

---

(١) المنصف ١٠٦/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٣٨/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣٨/٢.

(٣) المنصف ١٠٦/٣.

(٤) الكتاب ٥٤٧/٣.

و"مكلوٌ" و "وضوّ" و "شَنُوَّة" وغيرها من الأمثلة[1]. ونجد ابن المؤدب يرى أنّ الهمزة أدغمت في الواو قبلها[2]، على الرغم من إشارة المتقدمين إلى أنّ الهمزة من الحروف التي لا تدعم في شيء من الحروف، ولا يدغم فيها[3]، وربما كان ابن المؤدب يقصد ما أراده المتقدمون: أنه إذا أريد الإدغام، فلا بدّ من قلب أحد الحرفين إلى مثل صاحبه، ثم يدغم فيه[4]، وإذا حملنا ما رآه ابن المؤدب على هذا المحمل، وجدناه لا يخرج على ما قاله اللغويون الذين سبقوه.

من خلال رأي اللغويين السابق نفهم أن الهمزة ماثلت الواو التي قبلها مماثلة كلية، ثم أُدغمت الواو الأولى في الثانية، ولكن إذا توجهنا نحو اللغويين المحدثين، وجدناهم ينحون منحى آخر فمن هؤلاء: بروكلمان الذي نستشف من تفسيره لبعض ما طرأ على هذه الكلمة أنّ الهمزة لا تماثل ما قبلها، إذ يرى أنّ الهمزة تركت، وعُوّض عنها بعد الضمّة الطويلة بالواو[5]، وعلى هذا تصبح "مقروءة" عنده "مقروُوَة"، وهذا التفسير لم يبين لنا تحوّل "مقروءة" إلى "مقروّة" إلاّ أننا أفدنا منه أنّ الهمزة لم تماثل غيرها، وأنها حذفت وعُوّض عن هذا الحذف، وهذا التفسير وإن لم يوصلنا إلى ما نريد معرفته عن تحول كلمة "مقروءة" إلى "مقروّة" فإنه يساعدنا للحصول على تفسير مقبول.

ولقد وجدنا تفسيراً لتحول هذه الكلمة إلى الصيغة الجديدة عند عبد الصبور شاهين، فهو يعلّق على ما حدث لهذه الكلمة إذ يرى أن لا علاقة بين الهمزة والحركة الطويلة قبلها، وأنّ ما حدث لكلمة مقروءة maḳrūʾah بعد سقوط الهمزة التقاء حركتين هما: (ū) طويلة و (a) قصيرة، مما يؤدي إلى تشكل شبه حركة (w) بينهما، فتصبح الكلمة: (maḳrūwah) وبعد ذلك يبيّن أنّ السبب الذي آلت به هذه الكلمة الى maḳruwwah ناتج عن الضغط على المقطع الذي هو موقع النبر الهمزي، مما يؤدي إلى تشكل الواو المضعفة (ww)، ويشير إلى أنّ الواو الثانية لا أصل لها في بنية الكلمة، ولا هي مزيدة لضرورة اشتقاق، وإنما هي نتيجة النبر الواقع على المقطع، والذي أخذ صورة التوتر بالتضعيف[6].

(١) الأصول في النحو ٣٩٩/٢،، والتكملة ٣٥، والشافية في علم الصرف ٨٧.

(٢) دقائق التصريف ٥٢٧.

(٣) الكتاب ٤٤٦/٤، والأصول في النحو ٤١٤/٣.

(٤) الكتاب ٤٦٩/٤، والخصائص ١٤٠/٢.

(٥) فقه اللغات السامية ٤٢.

(٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ١١١.

وفي هذا المقام لا بدّ من إيراد تعليق حسام النعيمي على ما رآه عبدالصبور شاهين حول هذه الكلمة، فيرى أنّ وجهة نظره لا تفسر وجود المصوّت القصير، قبل نصف المصوّت[1] ويذهب إلى أنّ ما حدث لكلمة maḳrū'ah بعد أن حذفت الهمزة للتخفيف: هو انشطار الحركة الطويلة (ū) شطرين؛ الأول: ضمة قصيرة (u)، والثاني: نصف مصوّت (w)، ثم كُرّر نصف المصوِّت؛ لتكون منه قاعدة للمقطع الذي سقطت منه الهمزة، ويرى أن الصوت المضعف ما هو إلاّ تعويض عن حذف الهمزة، وبه يعاد تشكيل البنية المقطعية للكلمة[2].

ويتراءى لي أنّ الهمزة لا تماثل غيرها من الحروف، وهذا ما أستشفه من رأي المتقدمين عندما قرّروا أنّ الهمزة لا تدغم في غيرها، ولا يدغم غيرها فيها[3]، إذ الإدغام -كما يبدو عند المتقدمين- يتطلب قلب الحرف الذي يراد إدغامه إلى حرف هو نفس الذي يراد إدغامه فيه[4]، ويفهم من هذا أنّه لا بدّ قبل إحداث الإدغام من توافر المماثلة بين الحرفين مماثلة كليّة، فكيف يرون أن الهمزة تماثل غيرها مماثلة كلية ثم يدغم أحد الحرفين في الآخر، وقد قرروا أن الهمزة لا تدغم في شيء ولا يدغم شيء فيها؟

وأنا أميل بهذا إلى رأي المحدثين بأنّ الهمزة لم تماثل غيرها، بل إنها حذفت، وما حدث للكلمة بعد حذف الهمزة هو انزلاق لشبه الحركة (w)، وبعد ذلك أوافق ما قاله حسام النعيمي في ردّه تفسير عبدالصبور شاهين، وأرى أنّ تفسير النعيمي أكثر قبولاً لديّ، إلاّ أن لديّ تفسيراً آخر، يمكن أن أمثّله بالكتابة الصوتية الآتية:

maḳrū'ah	maḳrū ah	maḳrūwah
(١)	(٢)	(٣)
maḳruwah	maḳruwwah	
(٤)	(٥)	

---

(١) أبحاث في أصوات العربية ١٣٩.

(٢) السابق ١٣٨.

(٣) الكتاب ٤/٤٤٦، وهمع الهوامع ٣/٤٥٦ ومابعدها.

(٤) الكتاب ٤/٤٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٦٤.

تمثل هذه الصيغ الخمس ما حدث لكلمة مقروءة، وتوضيح ذلك أنه بعد حذف الهمزة من الصيغة (١) التقت حركتان هما (ū) و (a) وهذا تمثله الصيغة (٢)، ومن المعروف أن النظام الصوتي للغة العربية لايسمح أن تتوالى فيه حركتان[١]، مما يؤدي إلى انزلاق صوت لين بين هاتين الحركتين[٢]، وهو ما يسمّى بشبه الحركة، وهذا يظهر في الصيغة (٣) إذ انزلقت شبه الحركة (w)، وبعد ذلك تمَّ تقصير الحركة الطويلة (ū) إلى حركة قصيرة (u) وهذا ما تمثله الصيغة (٤)، مما أدّى إلى إحداث خلل في وزن الصيغة، فحتى يتمّ زوال هذا الخلل، لا بدّ من تضعيف شبه الحركة (w)؛ ليكتمل وزن الصيغة، ويكون ما أضيف مشكلاً بداية للمقطع الذي حذفت منه الهمزة.

٢- مماثلة الهمزة للياء

يرى ابن جني أنّ الهمزة تماثل الياء، مماثلة كلية، ثم تدغم الأولى في الثانية، وأتى بأمثلة تعزز هذا؛ منها: كلمة "خطيئة" و "نبيء"، فإذا تحركت الهمزة ووقعت بعد ياء ساكنة زائدة، فإن الهمزة تصبح ياء، وتدغم إحداهما في الأخرى، فهاتان الكلمتان بعد إجراء عملية المماثلة تصيران: "خطيَّة" و "نبيّ"[٣].

وسبق إلى هذا الرأي كثير من المتقدمين، فسيبويه[٤] وأبو علي الفارسي[٥] قد سبقا إلى ما قاله ابن جني، كما ذهب إلى هذا الرأي الرضي الأستراباذي[٦]، إلا أن ابن المؤدّب يرى في هذه الحالة أنّ الهمزة تدغم في الياء مباشرة[٧]، ونحن نحمل هذا الرأي على ما قاله في مثل: "مقروءة"[٨]، إذ أتى هؤلاء بأمثلة كثيرة علاوة على السابقة؛ نحو "النسيء" و "بريئة"، ولقد جاءت القراءات القرآنية بالهمز،

---

(١) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ٩١، ودراسات في علم اللغة ٩٧.

(٢) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ٩١، وأبحاث في أصوات العربية ٨.

(٣) سر صناعة الإعراب ٧٣٨/٢.

(٤) الكتاب ٥٤٧/٣.

(٥) التكملة ٣٥.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٣٤/٣.

(٧) دقائق التصريف ٥٢٧.

(٨) انظر: ص ٨ من هذا البحث.

والتخفيف[1]. مما يؤكد أنّ التخفيف ليس اضطرارياً، بل إن المتكلم في الخيار إن شاء همز وإن شاء خفف.

وأما المحدثون فقد نظروا إلى هذه الكلمة وأشباهها نظرة مختلفة عما جاء به غيرهم؛ إذ نجد من يرى أنّ الذي حصل لكلمة خطيئة هو حذف الهمزة، وعوض عن هذا الحذف بالياء، لتصبح ḫaṭī'ah بعد الحذف والتعويض ḫaṭīyah[2]، ويتوقف عند هذا الحدّ، ولم يشر إلى تحوّلها إلى ḫaṭiyyah، وثمّة من فسّر تحول هذه الكلمة، مبيّناً أنه بعد حذف الهمزة من ḫaṭī'ah التقت حركتان؛ هما: (ī)و (a)؛ مما يؤدّي إلى انزلاق شبه الحركة (y) بين الحركتين؛ فأصبحت الكلمة: "ḫaṭīyah" والذي أدّى إلى أن تصبح الكلمة "ḫaṭiyyah" ، هوالنبر على المقطع الذي هو موقع النبر الهمزي، مما أدّى إلى خلق ياء مضعفة[3].

وقد وجدنا من المحدثين من ردّ على هذا التفسير، مبيناً أنّ عملية النبر هذه لا تفسر وجود الحركة القصيرة وشبه الحركة[4]، والذي رآه أنّ الذي حصل لهذه الكلمة -بعد أن حذفت الهمزة أصبحت الكلمة "ḫaṭī ah" - انشطار الحركة الطويلة (ī) إلى مصوّت قصير أي حركة قصيرة وهي: (i) ونصف مصوِّت؛ أي: شبه حركة وهو (y)، ثم كررت شبه الحركة، لتتشكل منه قاعدة للمقطع الذي حذفت منه الهمزة[5].

وقبل أن أذكر رأيي في التطور الذي حدث لكلمة خطيئة، لا بد من ذكر رأي فوزي الشايب، إذ يرى أنه بعد أن حذفت الهمزة التقت حركتان، مما أدّى إلى انزلاق حركي أدى إلى تشكل شبه الحركة (y) بينهما فأصبحت الصيغة "ḫaṭīyah"، ومن ثمّ

---

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر ٩١/٢، والنشر في القراءات العشر ٣١٤/١، وقراءة الإمام نافع من روايتي قالون وورش ١٥١، فستجد في صفحات هذه الكتب أوجه القراءة في كلمة "النسيء" من قوله تعالى: {إنما النسيء زيادة في الكفر سورة التوبة (٣٧)، وانظر المرجع الأول من هذا الهامش ٦٢٢/٢ والثالث ٤٠ فستجد أوجه القراءة في قوله تعالى: {البريئة} سورة البينة (٦، ٧).

(٢) فقه اللغات السامية ٤٢.

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ١١١.

(٤) أبحاث في أصوات العربية ١٣٩.

(٥) السابق ١٣٨.

تمّ تقصير الحركة الطويلة (Ī) إلى حركة قصيرة (i)، والتعويض عن تقصير الحركة (بتشديد) شبه الحركة التي انزلقت بين الحركتين، فأصبحت الكلمة "ḫaṭiyyah"[1].

والذي يتراءى لي أنّ الهمزة لا تماثُلَ بينها وبين الكسرة الطويلة قبلها، مما أدّى إلى إدغام الياء في الياء، وهذا ما أشار إليه المتقدمون، وفي ظني أنهم لم يصيبوا في ذلك، لأنهم اتفقوا على أنّ الهمزة حرف لا يدغم في غيره ولا يدغم غيره فيه، وقد أشاروا إلى أنّه قبل عملية الإدغام، لا بدّ أن يماثل الحرفُ غيره مماثلة كليّة، ثمّ يدغم أحدهما في الآخر، وقد أشرت إلى هذا سابقاً.

وإذا نظرنا إلى تفسير المحدثين، فإنّا نوافقهم على أن الهمزة قد حذفت، وعند التقاء الحركتين انزلقت شبه الحركة (y) بينهما، وبعد ذلك، فإني أميل إلى ما رآه فوزي الشايب من تطورٍ لهذه الكلمة حتى أصبحت: ḫaṭiyyah.

٣- مماثلة الهمزة للضمّة

أشار ابن جني إلى ما يوحى أنّ الهمزة تماثل الضمّة قبلها، فتقلب إلى حرف من جنسها[2] -أي أنها تقلب واواً-، وإذا كانت الهمزة قبل عملية القلب متلوّة بواو، فإن عملية القلب هذه تحدث الإدغام، ومن الأمثلة التي أتى بها:

مثال "مُطْمَئِنّ" من "الآءة"، يرى ابن جني أن هذا لو جاء، لقيل "مُؤْوئِيء" بوزن "مُعْوَعِيع" فلما كان أصل "مُطْمئن": مُطمأُنِن، كان أصل تلك "مُؤْوَئِئ" بوزن: "مُعْوَعِّع" إذ قلبت الهمزة الوسطى ياءً؛ لتفصل بين الهمزات[3].

لقد ذكر ابن جني عدّة تطورات يمكن أن تطرأ على هذه الكلمة، ولكن ما يهمني من هذا: رأيه في التطور الذي يحصل لها بعد أن آلت إلى "مُؤْوَئِيء"؛ إذ يرى أنه لو أُريد تخفيف الهمزة الأولى، فإنها تقلب واواً، مبيناً أنّ سبب هذا القلب هو الضمّة التي قبلها، وبعد هذا التقى واوان الأولى منهما ساكنة، فأدغمت في الأخرى[4].

---

(١) خواطر وآراء صرفية ٤٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ٥٧٣/٢، والتصريف الملوكي ٣٦.

(٣) المنصف ٩٩/٣.

(٤) المنصف ٩٩/٣ وما بعدها.

يتبين من كلام ابن جني أن الضمة قد أثّرت في الهمزة بعدها فقلبتها واواً، فلما صادفت هذه الواو المنقلبة عن الهمزة واواً بعدها أدغمت فيها.

وإذا أردنا معرفة رأي النحاة المتقدمين في مسألة مماثلة الهمزة للضمة، فإنا نجدهم يُقرّون بأنّ الهمزة إذا سبقت بحرف مضموم وأريد تخفيفها، فإنها تبدل حرفاً يشبه الضمّة أي تبدل واواً[1].

وإذا أُبدلت الهمزة واواً، وكان بعدها مثلها، أدغمتا معاً، وهذا ما يفهم من كلام ابن جني عند حديثه عن التطورات التي يمكن أن تلحق كلمة: "مُؤْوَئيء".

وذهب بعض المحدثين إلى أن الهمزة هنا تسقط ويعوّض عنها بمطل الحركة التي قبلها[2].

وقد وجد من تحدّث من المحدثين عمّا يشبه كلمة: "مُؤْوَئيء"، ورأى أن الهمزة الأولى التي أقفل بها المقطع الأول، لا يمكن أن تدغم في الواو بعدها، ورأى غير ما أقرّه المتقدمون في مثل هذه الكلمة من أن الهمزة حرف لا يدغم في غيره، ولا غيره يدغم فيه، واستشهد على ذلك بأمثلة أتت في القراءات القرآنية، نحو قوله تعالى في إحدى القراءات[3]: «وتُوِّي إليك من تشاء»[4] والأصل: «تُؤوي، وفي قراءة أخرى[5]: «وفصيلته التي تُؤِّيه»[6]، والأصل: "تُؤْويه"[7] وذهب بعضهم في هذا إلى أن الهمزة إذا سبقت بحركة، وبعدها ساكن أو لين، أو مزدوج سقطت الهمزة، وعوِّض عنها بالتضعيف[8].

ويتبيّن لي أنّ الهمزة لا تماثل الضمّة قبلها، ولذا فإنني أُوافق الذين ذهبوا إلى أنّ الهمزة إذا أريد تخفيفها، حذفت وعوِّض عنها بمطل حركة ما قبلها، والذي

---

(١) الكتاب ٥٤٣/٣، وكتاب المفتاح في الصرف ٨٠.

(٢) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ٩٠، دروس في علم أصوات العربية ١٢٧.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ٣٧٧/٢.

(٤) سورة الأحزاب ٥١.

(٥) إتحاف فضلاء البشر ٥٦١/٢.

(٦) سورة المعارج «١٣».

(٧) دروس في علم أصوات العربية ١٢٧.

(٨) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ١٣٨، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء ١٠٨ وما بعدها.

جعلني أقول هذا، ما قرّره المتقدمون. بأنّ الهمزة حرف لا يدغم في شيء من الحروف، ولا يدغم فيه أي من الحروف، إذ إن الإدغام يقتضي المماثلة الكلية بين الحرفين المراد إدغامهما، وبما أنهم قرروا منعها من الإدغام، هذا يعني أنها لا تماثل شيئاً من الحروف، لذا فإن ما حدث لكلمة "mu'wa'Ī" من تطور، ليس من باب مماثلة الهمزة للضمة قبلها، ولا أنّ الهمزة أدغمت في الواو بعدها، ولكنها حذفت وبعد الحذف تم التعويض بتشديد ما بعدها. ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية الآتية:

mu'wa'Ī	mu wa'Ī	muwwa'Ī
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة (١) عندما أريد تخفيف الهمزة التي أقفلت المقطع الأول، أحدثت خللاً في بنية الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة (٢)، مما أدّى إلى التعويض بتشديد شبه الحركة التي كانت بعد الهمزة.

٤- مماثلة الهمزة للكسرة

أورد ابن جني رأياً فهمت منه أنّ الهمزة قد تماثل الكسرة، فتصبح حرفاً من جنسها أي تصبح "ياء"[١]، ومثل على ذلك بأمثلة مبثوثة في كتبه، إلاّ أننا نورد هنا المماثلة التي أحدثت الإدغام.

مما استشهد به كلمة: "وريّاً" من قوله تعالى في إحدى القرات[٢]: «هم أحسن أثاثاً ورئياً»[٣]، وبيّن أنّ "ريّاً" الخفيفة بلا همز، في الأصل "فِعْل" إما من "رأيت" وإما "رويت" إذ أصله وهو من الهمز "ورِئْيًا" كرِعْيًا"، فأريد تخفيف الهمزة، فأبدلت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمت الياء المبدلة من الهمزة في الثانية التي هي لام الصيغة، فصارت "ريًا"[٤].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٧٣٨/٢، والتصريف الملوكي ٣٤.

(٢) المحتسب ٤٤/٢.

(٣) سورة ريم (٧٤).

(٤) المحتسب ٤٣/٢ وما بعدها.

يفهم من الكلام السابق أن الهمزة تماثل الكسرة، وهنا ينبغي أن نلقي نظرةً على آراء المتقدمين من النحاة غير ابن جني؛ لنرى ماذا يقولون في هذا الشأن؟ إذ وجدنا منهم قد سبق ابن جني، مثل: سيبويه[1]، ومنهم من تابعه مثل: ابن يعيش[2].

أمّا المحدثون فقد رأى بعضهم أن الهمزة لا تماثل الكسرة هنا، بل إنها سقطت وعوّض عنها، بمطل الكسرة القصيرة قبلها، ومن هؤلاء: بروكلمان[3]، وبرجشتراسر[4].

وبشأن مسألة إدغام الهمزة، فمن المحدثين من رأى أنها حرف يجوز إدغامه في غيره، وأتى بأمثله وادّعى بأنها لا ينبغي تفسيرها. إلاّ بإدغام الهمزة في غيرها معارضاً بذلك ما أقرّه المتقدّمون، من أنّ الهمزة حرف لا يدغم في شيء ولا يدغم فيه شيء من الحروف[5].

وبعض المحدثين من رأى في مسألة "ريّا" رأياً جديراً بالانتباه والأخذ به، إذ نجد عبدالصبور شاهين يرى أنّ الهمزة إذا سكنت، وكانت مسبوقة بحركة قصيرة، ثم تلاها حرف لين مزدوج، فإنها تسقط، ويعوّض عنهابتضعيف المزدوج بعدها[6].

وبعد عرض ما سبق يتبيّن لي أنّ الهمزة، قد سقطت، ويعوّض عنها أحياناً بمطل الحركة التي قبلها، ثم بتضعيف الحرف الذي كان بعدها، وأودّ أن أبيّن ما طرأ على كلمة (ruʾyā) من تطورٍ حتى آلت إلى (ruyyā) بالكتابة الصوتية الآتية:

ruʾyā	ru yā	ruyyā
(١)	(٢)	(٣)

---

(١) الكتاب ٣/٥٤٤.

(٢) شرح المفصل ٥/٢٦٦، وشرح الملوكي في التصريف ٢٤٠.

(٣) فقه اللغات السامية ٤١.

(٤) التطور النحوي للغة العربية ٤٤.

(٥) دروس في علم أصوات العربية ١٢٧، وانظر: الصوتيات والفونولوجيا ١٢٥.

(٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ١٣٨.

ruyyā	ru yā	ru'yā
(٣)	(٢)	(١)

فالصيغة الأولى عندما أريد تخفيف الهمزة سقطت، والصيغة الثانية تمثل مرحلة من مراحل تطور هذه الكلمة، بعد سقوط الهمزة، مما أدّى إلى تعويض ما أحدثه حذف الهمزة، عن طريق إغلاق المقطع الصوتي الذي كانت تقفله الهمزة، بحرف يشبه الحرف الذي ابتدأ به المقطع الثاني، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

مماثلة الباء لغيرها

ذهب ابن جني إلى أن الباء قد تماثل غيرها من الأصوات، مماثلة كليّة، إذ تصبح حرفاً مثل الذي ماثلته، مما يؤدي إلى إدغام أحد الصوتين في الآخر، ومن الحروف التي ماثلتها الباء:

١- مماثلة الباء للفاء

ماثلت الباء الفاءَ مماثلة كليّة، ثم أدغم أحد الصوتين في الآخر، وهذا ما يفهم من كلام ابن جني، إذ يشير إلى أن العرب أبدلوا الحرف الأول حرفاً من جنس الذي يليه في الإدغام، نحو قولهم: «اذهفّي ذلك»، يريدون «اذهب في ذلك»[١].

وسبق ابن جني كثيرمن المتقدمين، فهذا سيبويه يجيز إدغام الباء في الفاء، ويعزو سبب هذا إلى تقارب مخرج الحرفين[٢]، ونجد مثل هذا عند المبرد[٣]، أيضاً، وقد تابع ابن جني الأستراباذي[٤]، واستشهد أكثر هؤلاء بنفس المثال الذي أتى به ابن جني، ومع ذلك فإنّ ثمّة من كتب في القراءات القرآنية، قد أتى بأمثلة كثيرة على هذه الظاهرة من القرآن، مما قرئ بإدغام الباء في الفاء[٥]؛ نحو قوله تعالى: «أو

---

(١) الخصائص ٢/٣٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٣) المقتضب ١/٣٤٣.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ١/٣٤٤ و ٢/٢٤٤.

(٥) إدغام القُرّاء ١٠ الحاشية هامش (١)، والنشر في القراءات العشر ٢/٨، وإتحاف فضلاء البشر ١/١٣٦.

مقطع، مما أدّى إلى حذف الحرف الأضعف وتعويض هذا الحذف بتضعيف الحرف الأقوى.

والذي يدلّ على أن الذي حدث، ما هو إلاّ حذف وتعويض أننا ننطق هذه الآية بفاءٍ مشدَّدة، كما ينطق أحدنا (قطّع) بطاء مشددة، وإذا أردنا فك ما هو مشدّد في (قطّع) فإنه يكون لدينا طاءان، وكذلك الأمر في الآية الكريمة التي ننطقها بعد الحذف والتعويض: أو يغلفّسوف" نجد فاءً مشدّدة، فإذا أردنا فكّ ما هو مشدد، وتكلفنا نطقه، فإننا ننطقه فاءين، لا فاء وباء.

٢- مماثلة الباء للميم

ماثلت الباءُ الميم، مماثلة كليّة، فأصبحت ميماً، ثم أدغمت الأولى في الثانية، وهذا ما يفهم من كلام ابن جني عندما أتى بأمثلة تمّ فيها إبدال الحرف الأول بحرف كالذي يليه، للإدغام، ومن أمثلته على ذلك: "اصحمّطراً" يريد: "اصحبْ مطراً"[١].

وسبق إلى هذا سيبويه الذي يجيز إحداث هذا النوع من الإدغام[٢]، وكذلك ابن السرّاج[٣]. وقد أتى بنفس المثال الذي جاء به ابن جني، كما نجد أيضاً من أتى بأمثله كثيرة على هذه الظاهرة من القراءات القرآنية، وهذا ما نجده عند أولئك الذين كتبوا فيها[٤]، نحو قوله تعالى: "ويعذب من يشاء"[٥]، وقوله تعالى: "يا بني ارْكب معنا »[٦].

وقد تحدّث بعضهم عن إدغام الباء في الميم في قوله تعالى: "ويعذب من يشاء » في غير سورة البقرة، إذ تمَّ الإدغام في خمسة مواقع في القرآن الكريم[٧]،

---

(١) الخصائص ٢/٣٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٤٧ وما بعدها.

(٣) الأصول في النحو ٣/٤٢٨.

(٤) إدغام القُرّاء ص ٥، والنشر في القراءات العشر ١/٢٢٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/١١٦، وانظر: شرح المفصل ٥/٥٤٩.

(٥) سورة البقرة (٢٨٤).

(٦) سورة هود (٤٢).

(٧) الموضع الأول في سورة آل عمران آية (١٢٩)، والموضعان الثاني والثالث في سورة المائدة آية (١٨) و (٤٠) والموضع الرابع في سورة العنكبوت آية (٢١) والموضع الخامس في سورة الفتح آية (١٤).

مبيناً أنّ الإدغام أت هنا بسبب وجود إدغامٍ قبله أو بعده [1]، فمثلاً في سورة آل عمران أدغم الباء في الميم في قوله: «ويعذب من يشاء»[2]، لأنه أدغم الراء في اللام قبله في قوله تعالى: «ويغفر لمن يشاء»[3]، هذا الأمر ينسحب على المواقع الخمسة التي أدغم فيها أبو عمرو بن العلاء الباء في الميم[4].

وأما المحدثون، فنجدهم يتحدثون عن إدغام الباء في الميم؛ أمثال كانتينو[5]، وعبدالصبور شاهين، وقد بين الأخير بعد أن استشهد ببعض الآيات التي روي فيها الإدغام، مبينا رأي أبي عمرو بن العلاء في ذلك؛ إذ إنّ رأيه لا يختلف عن الرأي المشار إليه أعلاه[6]، ونجد إبراهيم أنيس يتحدث عن إدغام الباء في الميم، مُبيّناً كيفية تحوّل الباء إلى ميم حتى تمّ الإدغام، وذلك أنّ مخرج كل منهما الشفتان، وأنهّ لا فرق بين الباء والميم، إلاّ في أنّ الهواء مع الأولى يتخذ مجراه من الفم، ومع الثانية يتخذ مجراه من الأنف، فعملية الإدغام هنا هي مجرد انتقال الصوت الأول من بين أصوات الفم، إلى نظيرٍ له بين أصوات الأنف»[7].

والذي يبدو لي أنه لا يوجد هنا مماثلة بين الباء والميم، فالباء لم تقلب ميماً بتأثير الميم فيها، كما أشار المتقدمون، ولم تدغم الباء في الميم في الآيات المذكورة سابقاً لمجاورتها لما هو مدغم قبلها أوبعدها.

إذ إنّ الأمر عندي ما هو إلاّ حذف وتعويض. وهو عملية اختيارية، فإذا أردنا الحذف عوّضنا هذا الحذف، وإذا لم نرد أبقينا كل شيء على ما هو عليه، أما بالنسبة للآيات، فهي تحكمها الرواية، فما ورد فيها من حذف وتعويض نجعله كذلك، وما ورد على الأصل نجعله أيضاً كذلك، ويمكن لي أن أمثل ما أراه في هذا الأمر بالكتابة

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢٢٥/١ وانظر: شرح المفصل ٥٤٩/٥.

(٢) سورة آل عمران (١٢٩).

(٣) سورة آل عمران (١٢٩).

(٤) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء ١٣٥.

(٥) دروس في علم أصوات العربية ٤٥.

(٦) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء ١٣٥.

(٧) الأصوات اللغوية / إبراهيم أنيس ١٨٩.

الصوتية، وذلك بعد أن أضع هذه الآية «يا بني اركب معنا»[1] التي تُقْرأ عند الحذف والتعويض «اركمّعنا»، لأبيّن ما جرى عليها من تطور فيما يأتي:

ʾir/kab/ma/ʿa/nā (١)

ʾir/ka-/ma/ʿa/nā (٢)

ʾir/kam/ma/ʿa/nā (٣)

فالصيغة الأولى هي الأصل، عندما جرى عليها التطور إلى غير هذه الصيغة، حذف منها حرف الباء الذي هو حدّ إغلاق للمقطع الصوتي الثاني، مما أدّى إلى إحداث فجوة في الصيغة وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وهنا لا بد من تعويض موقعي حتى نغلق المقطع الذي زال حد إغلاقه، إذ تم تعويض ذلك بتضعيف الصوت الذي ابتدئ به في المقطع الذي يليه، وهذا الصوت هو صوت الميم، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

مماثلة التاء لغيرها

قبل الحديث عن مماثلة التاء لغيرها، نودّ الإشارة إلى أنّ التاء حرف قد ماثل حروفاً كثيرة، وأدغم فيها، إذ أشار إلى ذلك ابن جني وغيره من المتقدّمين.

ولكثرة الحروف التي تُماثلها التاءُ، وغيرُها أيضاً مما يماثل حروفاً كثيرة ويدغم فيها، فإن ابن جني قد اكتفى بإيراد أمثلة نعرف بها كيف حدثت المماثلة والإدغام؛ لأن الإتيان بجميع الأمثلة -وبخاصة تلك الأمثلة التي ينسحب عليها نفس التفسير - أمر غير مقبول، ويستشف هذا من قول ابن جني، بعد أن جاء ببعض الأمثلة التي حدثت فيها المماثلة والإدغام: «ومن ذلك جميع باب الإدغام في المتقارب، نحو: ودٌّ في : وَتِد .. ومنه جميع باب التقريب»[2]، وقال في موضع آخر: «والآخر [النوع الثاني من الإدغام] أن يلتقي المتقاربان، على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه، فتدغمه فيه؛ وذلك مثل: (ودّ) في اللغة

---

(١) سورة هود (٤٢).

(٢) الخصائص ١/٣٢٠.

التميميّة، و(امّحى)، و(امّاز)، و(اصّبر)، و(اثّاقل) عنه، والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت»[1] والأحرف المتقاربة التي تتماثل في السياقات اللغوية كثيرة، وإنما اقتصر ابن جني -كما يفهم من القول السابق- على بعض الأمثلة، ليُقاسَ عليها غيرُها، وفي مثل هذا يقول «ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك لطوله ومخافة الإملال ببعضه، إنّما تراد المثل؛ ليكفي قليلها من كثيرها ولا قوّة إلاّ بالله»[2].

يفهم من هذا التقديم أنّ ابن جني لم يكن عاجزاً عن الإتيان بجميع الأمثلة، ولكنّه أتى بنماذج بين فيها حدوث المماثلة التي أدّت إلى الإدغام.

وللسبب نفسه، سأكتفي بتفسير ما حدث لبعض الأمثلة التي أتى بها ابن جني، والتي أراها كافية دالّةً على معرفة ما حدث لغيرها، بعد أن أقوم بتفسير ما حدث لها من تطور.

من الصيغ التي ماثلت فيها التاء غيرها، صيغة افتعل، إذ ماثلت التاء الحرف الذي يقع موقع الفاء تارة، والذي يقع موقع العين أخرى، وقبل الحديث عمّا حدث للتاء من مماثلة في صيغة افتعل لابدّ من الإشارة إلى الأصل الذي كانت عليه هذه الصيغة.

يبدو أنّ الأصل في تاء الافتعال، أن تكون سابقة للفاء، إذ يشير بروكلمان إلى أنه عند بناء الصيغة الانعكاسية[3]، فإن ذلك يكون بزيادة (ta) في الأول[4]، فإذا أردنا أن نصوغ فعلاً من هذا الوزن مما فاؤه صوت احتكاكي، نتج عن ذلك تتابع ثقيل، مما يؤدّي إلى أن يتبادل الحرفان موقعيهما[5]، ثم حصل القلب بعد ذلك في جميع صيغ الاتفعال، فتحوّلت إلى الافتعال سواء أكانت الفاء حرفاً احتكاكياً أم لا.

---

(١) الخصائص ٢/١٤٠.

(٢) السابق ١/١٦٣.

(٣) أشار رمضان عبدالتواب في الحاشية هامش (١) من ص ١١٠ من كتاب فقه اللغات السامية أن المقصود بالصيغة الانعكاسية تاء الافتعال.

(٤) فقه اللغات السامية ١١٠.

(٥) فقه اللغات السامية ٨٠، والتطور النحوي للغة العربية ٩٢، والعربية الفصحى ١٤٦، والمدخل إلى علم اللغة ٢٣٥.

ثقيل، مما يؤدّي إلى أن يتبادل الحرفان موقعيهما[1]، ثم حصل القلب بعد ذلك في جميع صيغ الافتعال، فتحوّلت إلى الافتعال سواء أكانت الفاء حرفاً احتكاكياً أم لا. طرداً للباب على وتيرة واحدة[2]، وقد أشار اللغويون إلى أن تتابع الانفجاري، والاحتكاكي ثقيل ليس في العربية وحدها بل في جميع اللغات[3]، ومما يؤيّد أنّ الأصل في بناء "افتعل" "اتفعل" علاوة على ما سبق وجود بناء "اتفعل" في بعض اللهجات العامية في بعض الدول العربية؛ نحو: اتْرَوَى، واتكوى، واتلوى ... وغيرها[4].

ومع إشارة اللغويين السابقة إلى أن أصل "افتعل" هو: "اتفعل" يرى عبدالفتاح الحموز أنّ هذا الادّعاء مردود بهجر العربية للأصل[5]، وفي الحقيقة أنّ ترك الأصل لايُعدّ دليلاً على عدم القلب، قال فوزي الشايب: «لوكان هجر العرب للأصل دليلاً على عدم القلب؛ لكان ينبغي لنا أن لا نَعُدّ (قسيًّا) مقلوبة عن (قووس) ولا أعتقد أنّ هناك من ينكر كون (قسيًّا) منقلبة عن (قووس) على الرغم من أنّ (قووس) لم يستعمل»[6].

وهذا يعني أنّ عدم استعمال (اتفعل)، لا يُعَدّ دليلاً على أنّ (افتعل) ليس مقلوباً عنها.

وعلاوة على ما سبق، نجد داود عبده يأتي بأدّلة على أن (افتعل) مقلوب عن (اتفعل) غير ما أشرنا إليه، إذ استدلّ على ذلك بأدّلة منها: وجود صيغة (اتفعل) في بعض اللغات السامية، ثم إن أحرف الزيادة في الأفعال تضاف عادة قبل الفاء؛ نحو: أفعل، انفعل، استفعل، وكذلك اتفعل، ثمّ إن المماثلة بين الصحاح في اللغة العربية هي مماثلة رجعية غالباً[7]، إذ شذّ عن ذلك ما يحدث في باب فعلتُ عندما تكون حرفاً

---

(١) فقه اللغات السامية ٨٠، والتطور النحوي للغة العربية ٩٢، والعربية الفصحى ١٤٦، والمدخل إلى علم اللغة ٢٣٥.

(٢) فقه اللغات السامية ١١٠، والمدخل إلى علم اللغة ٢٣٥.

(٣) العربية الفصحى ١٤٦، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٨٦.

(٤) ظاهرة القلب المكاني في العربية ٤١.

(٥) السابق ١٦٠.

(٦) خواطر وآراء صرفية ١٧، وقد أشار صاحب هذا البحث إلى أن العرب أقرت هذا، انظر مثلاً الكتاب ٤٦٧/٣ إذ يشير سيبويه إلى أن(قسي) مقلوبة عن (قووس).

(٧) دراسات في علم أصوات العربية ٩٤.

أمثلة مماثلة التاء لغيرها

ماثلت التاء غيرها، في صيغ متعددة، مماثلة كلية، ثم أُدغمت في ما ماثلته ومن الجدير بالذكر أنني لا أستطيع أن آتي بجميع الحروف التي ماثلتها التاء وفي كل الصيغ، إلاّ أني سأختار بعض الصيغ، التي ماثلت فيها التاء غيرها، بحيث تكون هذه الأمثلة كافية مغنية عن الإتيان بجميع الأمثلة، لذا سأقصر في هذا البحث الحديث عن مماثلة التاء لغيرها في ما يأتي.

١- مماثلة تاء الافتعال لحرفٍ في موقع الفاء.

٢- مماثلة تاء الافتعال لحرف في موقع العين.

٣- مماثلة التاء لغيرها في صيغة تتفعّل وتتفاعل.

٤- مماثلة تاء الضمير لحرف في موقع اللام.

مماثلة تاء الافتعال لحرف في موقع الفاء

ماثلت تاء الافتعال الحرف الواقع موقع الفاء، مماثلة كلية، ومن ثمَّ تم إدغام أحدهما في الآخر، وفي ما يأتي بعض الحروف التي ماثلتها التاء:

١- مماثلة التاء للثاء

أشار ابن جني إلى أنّ التاء في صيغة افتعل، قد تماثل الثاءمماثلة كلية إذا كانت الأخيرة فاء للكلمة، فتقلب ثاءً، ثم تدغم الأولى في الثانية، واستدل على ذلك بأمثلة؛ منها: اثّرد، واثّأر، واثّنى، إذ إن الأصل فيها: اثترد، واثتأر، واثتنى، فماثلت التاءُ الثاءَ قبلها مماثلة تقدمية كلية متصلة، مما أدّى إلى أن تدغم الأولى في التي تليها[١].

وقد سبق ابن جني إلى هذا بعض اللغويين، في مثل هذه الكلمات، إذ رأوا أنَّ التّاء تقلب ثاء في صيغة افتعل إذا كانت الفاء ثاءً[٢].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٧٢.

(٢) الكتاب ٤/٤٦٧، والأصول في النحو ٣/٢٧١.

وبعد أن عرفنا ما رآه المتقدمون في هذه المسألة، نودّ معرفة ما قاله المحدثون فيها، فمثلاً نجد كانتينو يرى أن التاء تدغم في حروف كثيرة[1]، ومنهاهذا الحرف (الثاء)؛ نحو: (اثّمد) والذي أصله: (اثتمد)[2]. كما نجد تمّام حسان يرى أن تاء الافتعال، إذا أتت بعد بعض الحروف، فإنها تدغم فيها، ومن هذه الحروف الثاء[3]. ويذهب حسام النعيمي إلى ما ذهب إليه غيره، إلاّ أنه يفسّر سبب ذلك التماثل، فيرى أن من يقول: اثّرد، واثّار، واثّنى، فراراً من الشدّة الموجودة في التاءين، إذا قيل: اتّرد، اتّار، اتّنى[4].

يفهم مما ذهب إليه المتقدمون والمحدثون في هذه المسألة أنْ لا خلاف بينهم، فكل يرى أن التاء تماثل الثاء مماثلة كلية وتدغم إحداهما في الأخرى.

ويبدو لي أنّ الذي أدّى إلى هذا التطور أنّ الأصل في صيغة افتعل هو اتفعل؛ وعندما نصوغ فعلاً فاؤه ثاء؛ نحو: ثَرَدَ، على وزن هذه الصيغة، الأصل أن نقول: (اتثرد) وكل الذي حدث بعد ذلك ما هو إلاّ حذف وتعويض، ويمكن تمثيل ما جرى بالكتابة الصوتية لهذه الكلمة، في ما يأتي:

ʾit/ṭa/ra/da	ʾi-/ṭa/ra/da	ʾiṯ/ṭa/ra/da
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى (الأصل)، عندما حذفت منها التاء التي تشكل حدّ إغلاق للمقطع الصوتي الأول، أدّى ذلك إلى حدوث فجوة وهذا يظهر في الصيغة الثانية، وحتى يتمّ التعويض الموقعي لهذه الكلمة ضُعِّف الصوت الذي هو حدّ ابتداء للمقطع الثاني، ليتشكل من هذا التضعيف حدّ إغلاق للمقطع الصوتي الأول، الذي ذهب حدّ إغلاقه.

---

(١) دروس في علم أصوات العربية ٥٣.

(٢) السابق ٥٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٠.

(٤) الدراسات اللهجية والصوتية ١٧٣.

٢- مماثلة التاء للزاي

ماثلت التاء الزاي مماثلة كلية مقبلة متصلة في صيغة افتعل مما فاؤه زاي، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى[١]، وهذا يفهم من كلام ابن جني في شرحه لكلام المازني الذي يقول فيه: «ومن أتبع التاء الحرف الذي قبلها، أبدل منها الزاي فقال: ازّجر وهو مُزَّجر»[٢] وقال ابن جني معلّقاً على هذا: «ومن قال: ازّجر أبدل الزائد للأصلي»[٣].

وبعد أن عرفنا مذهب ابن جني في مماثلة التاء للزاي هنا، نودّ معرفة ما ذهب إليه غيره من المتقدمين.

فسيبويه يشير إلى أنّ الذي حدث لـ(ازّجر) أنّ تاء الافتعال جهرت أولاً، حتى توافق الزاي بالجهر، ثمّ تحوّلت إلى زاي، ثُمّ حصل الإدغام[٤]، وممّن ذهب إلى هذا: أبو علي الفارسي[٥]، وابن يعيش[٦]، واستشهد بعضهم بقوله تعالى في قراءة[٧]: «مزَّجَر»[٨]، ونجد الأستراباذي يرى أنّ التاء هنا، تماثل الزاي مباشرة وتدغم فيها[٩]

يفهم من كلام المتقدمين أنه إذا أُريد إدغام تاء افتعل، مما فاؤه زاي فيها، لا بدّ من جهر التاء أولاً بتأثير من الزاي المجهورة، فتصبح دالاً، ثمّ تأثرت هذه الدال مرة أخرى بالزاي تأثراً كليّاً، فتصبح زاياً، ومن ثمَّ يتم الإدغام، وربما كان ابن جني يوافق سيبويه، إلاّ أنه كان يقصد أن التاء في النهاية صائرة زاياً، وربما نحمل على ذلك رأي الأستراباذي.

---

(١) المنصف ٢/٣٣٠.

(٢) المنصف ٢/٣٣٠.

(٣) المنصف ٢/٣٣٠.

(٤) الكتاب ٤/٤٦٧ وما بعدها.

(٥) التكملة ٢٨٠.

(٦) شرح المفصل ٥/٥٥٥.

(٧) الكشاف ٤/٣٦، وتفسير البحر المحيط ٨/١٧٤.

(٨) سورة القمر (٤).

(٩) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨٦.

أما ما رآه المحدثون في هذه المسألة، فيمكن الحديث عما قال بعضهم، إذ يرى إبراهيم أنيس أنّ الأصل عند صياغة افتعل مما فاؤه زاي، نحو: (زاد) أن يقال: (ازتاد)، إذ اجتمع صوتان الأول مجهور، والثاني مهموس، فأثر المجهور في المهموس، فتحوّل إلى مجهور، فصارت الصيغة: (ازداد)، وجرى على هذه الأخيرة تطور آخر، إذ ماثلت الدال المتحوّلة عن التاء الزاي مماثلة كلية فصارت زاياً، وتمّ الإدغام[1]، ونجد من المحدثين من يرى أنّ تاء الافتعال تدغم في عدّة حروف تقع موقع الفاء، ومن هذه الحروف الزاي[2].

بعد أن عرضنا لآراء بعض المحدثين، يتبين أنهم لم يخرجوا على ما قاله المتقدمون؛ فالكل يرى أنّ تاء الافتعال تماثل الزاي سواء تمت تلك المماثلة في مرحلة واحدة، أو مرحلتين، إلاّ أنها لما آلت إلى الزاي تمّ الإدغام، هذا ملخص لآراء النحاة المتقدمين والمحدثين.

ولكن الذي يبدو لي غير ذلك، إذ كل الذي حدث ما هو إلاّ حذف وتعويض، فأصل افتعل، كما أشرت سابقاً هو (اتفعل) وعندما نصوغ فعلاً على زنته من (زجر) الأصل فيها أن تكون: (اتزَجَر)، والذي حدث بعد ذلك يُمكن تمثيله بالكتابة الصوتية الآتية:

ʾit/za/ğa/ra	ʾi-/za/ğa/ra	ʾiz/za/ğa/ra
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى عندما حذف منها التاء الذي هو حد إغلاق للمقطع الصوتي الأول لضعفه، لأنه نهاية مقطع، وأدى حذفه إلى تشكيل خلل في بناء الكلمة، وهذا واضح في الصيغة الثانية، وحتى يتم التعويض الموقعي لهذه الكلمة، تم تشديد الحرف الذي ابتدىء به المقطع الثاني، لقوّته التي أتته من موقعه، إذ الحرف عندما يقع في بداية المقطع يكون أقوى منه في نهايته، وكانت تلك الزيادة حدّ إغلاق للمقطع الأول. فما حدث ما هو إلا حذف وتعويض موقعي.

---

(١) الأصوات اللغوية / إبراهيم أنيس ١٨٠، وانظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ١٩٨.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٠، ودروس في علم أصوات العربية ٥٣ وما بعدها.

٣- مماثلة التاء للصاد

تتأثر التاء بالصاد قبلها تأثّراً كُليّاً، ثم تدغم الأولى في الأخرى، وهذا يستشف من حديث ابن جني عندما أشار إلى أنّ الصاد مع أنها مهموسة كالتاء إلاّ أنّ فيها استعلاءغير موجود في التاء، ولما أراد المتكلمون أن يكون نطقهم من وجه واحد أبدلوا الزائد للأصلي فقالوا: (اصّبر)[١] ونجد في هذا السياق إشارة أخرى يفهم منها أنّ المماثلة بين التاء والصاد لم تحصل مباشرة كما في الكلام أعلاه، بل إنها مرّت بمرحلتين، الأولى ماثلت فيها التاءُ الصاد مماثلة جزئية، مكتسبة صفة الاستعلاء فقط، فصارت طاء، ثم تأثرت هذه الطاء المتحوّلة عن التاء بالصاد تأثراً كليّاً، فصارت صاداً، ومن ثمّ تمّ الإدغام، وهذا يفهم عند حديث ابن جني عن قراءة[٢] « أن يصّلحا »[٣]، إذ بين أنّ أصلها: (يصطلحا) أي: يفتعلا، فآثر الإدغام، فأبدل الطاء صاداً، ثم أدغم إحدى الصادين في الأخرى[٤].

يتبين مما سبق أن التاء في صيغة افتعل تماثل الصاد قبلها مماثلة جزئية أولاً فتتحول إلى الطاء التي هي النظير المستعلي للتاء، ثم تتأثر هذه الطاء بالصاد تأثراً كلياً، وتصبح صاداً، ومن ثم تدغم إحدى الصادين في الأخرى، وربما كان يقصد ابن جني في حديثه عن (اصّبر) أن التاء تؤول في النهاية إلى صاد.

بعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني، ينبغي أن نعرف رأي غيره من النحاة المتقدمين، فسيبويه يرى أن التاء تقلب طاءً أولاً بتأثير الصاد، ثم تتحوّل هذه الطاء إلى صاد[٥]، وذهب إلى هذا ابن السرّاج[٦]، ونجد من المتقدمين من يرى أنّ تاء الافتعال مما فاؤه صاد تتأثر بالصاد، فتقلب إليها مباشرة، وفي هذا السياق يقول الأستراباذي: «والأولى أن تقول: إنّ تاء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أوّل الأمر،

---

(١) المنصف ٣٢٨/٢، والخصائص ١٤٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٢١٨/١.

(٢) هذه قراءة عاصم والجحدري انظر: المحتسب ٢٠٧/١ والجامع لأحكام القرآن ٤٠٤/٥، ومعجم القراءات القرآنية ١٦٨/٢.

(٣) سورة النساء (١٢٨).

(٤) المحتسب ٢٠٧/١.

(٥) الكتاب ٤٦٧/٤.

(٦) الأصول في النحو ٢٧١/٣.

وأدغمت الصاد والضاد فيها ....؛ إذ لا دليل على قلبه طاءً أولاً، ثم قلب الطاء صاداً أو ضاداً »[1].

أما ما ذهب إليه المحدثون، فنجد منهم من يرى أن التاء تماثل الصاد مباشرة وتدغم إحداهما في الأخرى[2]، ومنهم من يرى أنها تماثل الصاد مماثلة جزئية، فتتحول إلى طاء: ثم تتحول هذه الطاء بتأثير الصاد عليها، فتدغم إحداهما في الأخرى[3].

يفهم مما سبق أن المحدثين لم يأتوا إلاّ بما جاء عن المتقدمين، فالتاء في النهاية تصبح صاداً، سواء أكان ذلك بمرحلة أو مرحلتين، ولكن الذي يبدو لي أن الأمر ليس من باب المماثلة، بل هو من باب الحذف، والتعويض الموقعي، فصيغة افتعل في الأصل اتفعل كما مرّ، وعندما يشتق من (صبر) فعلاً بزنته نقول: (اتصبر)، ويمكن تمثيل ما حدث لهذه الكلمة بالكتابة الصوتية:

ʾit/ṣa/ba/ra　　ʾi-/ṣa/ba/ra　　ʾiṣ/ṣa/ba/ra

(١)　　(٢)　　(٣)

حدث عند من ينطقون (اصّبر) التي أصلها (اتصبر) -كما تمثله الصيغة الأولى- أن حذفت التاء، لأنها ضعيفة بمجيئها نهاية مقطع صوتي، فأحدثت فراغاً، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ولتعويض هذا الفراغ، تمّ تشديد الصوت الذي ابتدئ به في المقطع الذي يليه، إذ الحرف عندما يكون بداية مقطع صوتي أقوى منه عندما يكون نهاية المقطع، مما أدّى إلى أن تعود للكلمة استقامتها بهذا التعويض.

مماثلة تاء الافتعال لحرف في موقع العين

تماثل تاء الافتعال الحرف الواقع موقع العين مماثلة كلية، ومن ثم يتم إدغام أحد الحرفين في الآخر، بعد سقوط حركة الأول، وفي ما يأتي بعض الحروف التي ماثلتها التاء:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨٩.

(٢) دروس في علم أصوات العربية ٥٣، واللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٠.

(٣) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ١٨٢، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ١٨٩.

تماثل تاء الافتعال الحرف الواقع موقع العين مماثلة كلية، ومن ثم يتم إدغام أحد الحرفين في الآخر، بعد سقوط حركة الأول، وفي ما يأتي بعض الحروف التي ماثلتها التاء:

١- مماثلة التاء للدال

ماثلت تاء الافتعال الدال الواقعة موقع العين، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى في إحدى القراءات[١]: «من الملائكة مُرَدِّفين»[٢]، وقيل فيها: «مُرِدِّفين» و«مُرُدِّفين» ويرى ابن جني أنّ أصله: «مُرْتَدِفين» مُفْتَعِلين من الرِّدف[٣]، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها، وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان، وهما الراء والدال، حرّك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتباعاً للضمة، وتارة كسرها إتباعاً لكسرة الدال[٤]، ومن الأمثلة التي أتى بها ابن جني على ذلك قوله تعالى: «يَهِدِّي»[٥] التي أصلها: «يَهْتَدي»[٦] وقوله تعالى في قراءة: «يَعَدُّون في السَبت»[٧] التي أصلها يعتدون[٨]. وقوله تعالى في قراءة: «من كُتُبٍ يَدَّرسونها»[٩] بتشديد الدال، وهي يفتعلون من الدرس[١٠].

يفهم من كلام ابن جني من خلال حديثه حول ما جرى لكلمة "مُرِدِّفين" أن التاء، قد ماثلت الدال مماثلة كلية مدبرة منفصلة، ثم أُزيل الحدّ الفاصل، ليتم الإدغام، فلما التقى ساكنان: حُرِّك الأول منهما.

وفي هذا السياق لا بد من معرفة ما رآه المتقدمون في هذه الكلمة، وأمثالها،

(١) المحتسب ٢٧٣/١.

(٢) سورة الأنفال (٩).

(٣) المحتسب ٢٧٣/١ والمنصف ٢٢٦/٢.

(٤) المحتسب ٢٧٣/١.

(٥) سورة يونس (٣٥).

(٦) المحتسب ٦٠/١.

(٧) سورة الأعراف (١٦٣).

(٨) المحتسب ٢٦٤/١.

(٩) سورة سبأ (٤٤).

(١٠) المحتسب ٢٦٤/١.

فقد جاء عند سيبويه: أنّ ناساً يقولون: "مُرُدُّفين"، فمن قال هذا يريد: "مُرْتَدِفين" وفي هذا إشارة منه إلى أنّ التاء ماثلت الدال وأدغمت فيها بعد سقوط حركتها[1]. ومثل ذلك ما نجده عند أبي سعيد السيرافي، الذي مثّل على ذلك بكلمة: (ادَّموا) التي هي افتعلوا من الأدم[2]، ونجد أيضاً أبا علي الفارسي يتحدّث عن: "مُردّفين" ويرى أن أصلها: "مُرْتَدفين"، فأدغموا، وأتبعوا الراء التي تلقى عليها حركة ما بعدها حركة ما قبلها[3].

نستشف من هذا الكلام أن التاء في مثل "مُرْتَدفين" قد ماثلت الدال بعدها مماثلة كلية منفصلة، ولإحداث الإدغام، أُسقط ما يفصل بين الدالين، لتدغم إحداهما في الأخرى، وهذا أدّى إلى التقاء ساكنين الراء والدال الأولى، مما أدّى إلى تحريك الراء، فمن ألقى عليها حركة التاء، حركها بالفتح، ومن حركها بالكسر جعل حركتها موافقة لحركة الدال، ومن حركها بالضمة جعل حركتها مماثلة لحركة الميم إتباعاً.

وهنا لا بدّ من معرفة ما رآه المحدثون في هذه المسألة، إذ نراهم يجيزون أن تماثل التاءُ الدالَ بعدها مماثلة كلية، إذ لا فرق عندهم بين الحرفين سوى أن الأول مهموس، والثاني مجهور، فإذا تجاورا، أثرت الدال المجهورة في التاء المهموسة، مما يؤدي إلى جهرها، فتصبح دالاً[4].

وفي كلمة مثل "مُرُدَّفين" وما شاكلها، يرى فوزي الشايب أنّ التشديد في الدال، إنما حَصَلَ بإسقاط التاء دون حركتها من: "مُرْتَدفين" التي تتصل بعد سقوط التاء بالراء مباشرة، ثمّ يُعَوّض من التاء الساقطة بتشديد الدال تعويضاً موقعيّاً، ومن ثم تصبح الصيغة: "مُردِّفين"، وبمماثلة حركة الراء، لحركة الدال نحصل على "مُرِدِّفين"، وبمماثلة حركة الميم لحركة الدال نحصل على: "مُرُدِّفين"[5].

ويتراءى لي أن تطور كلمة: "مُرْتدفين" إلى: "مُرُدِّفين" ليس من باب مماثلة التاء للدال، ثم إدغام الأولى في الثانية، ويبدو أنّ أقرب الآراء السابقة إلى الصواب

---

(١) الكتاب ٤/٤٤٤.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨١.

(٣) التكملة ٧٤.

(٤) علم اللغة العام /الأصوات ١٠١، وعلم الأصوات/ كمال بشر ٢٤٩.

(٥) خواطر وآراء صرفية ٣٢.

ويبدو لي أنّ البقاء هنا تمّ للحرف الأقوى، فكلمة "مرتدفين" مع أنّ كليهما يشكل بداية مقطع، إلاّ أنّ مقياس القوّة والضعف هنا آتٍ مما يتصف به الحرف، فلما كانت التاء مهموسة، والدال مجهورة والجهر أقوى من الهمس، حذفت التاء، وبقيت الدال المجهورة، وبعد هذا يمكن أن أُمثل ما حدث لكلمة مُرْتَدِفين من تطور بالمخطط الصوتي الآتي:

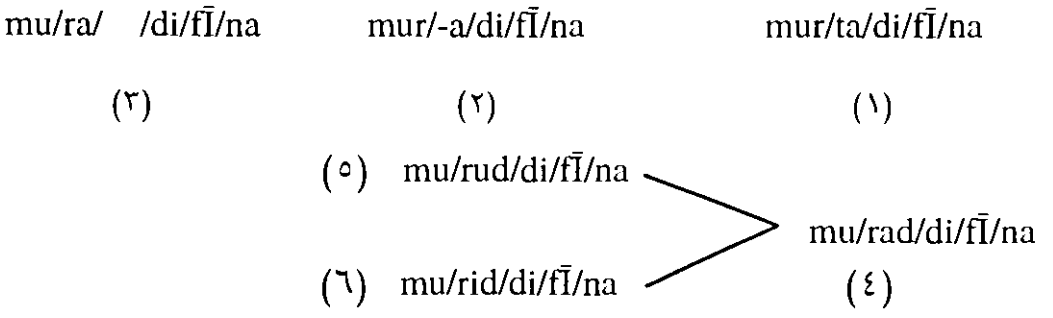

جرى على الصيغة الأصلية تطور، فحذفت منه التاء التي تشكل بداية للمقطع الصوتي الثاني، وبقيت حركتها، وهذا تمثله الصيغة الثانية، مما أدّى إلى تغيير للمقطع الصوتي الأول القصير المغلق بعد أن أضيفت حركة التاء المحذوفة إليه، فآل إلى (mu)و (ra)، وهذا أدّى إلى حذف المقطع الصوتي (ta) الذي كان ثاني المقاطع الصوتية في الصيغة الأصلية، وهذا الحذف تمثله الصيغة الثالثة، وللتعويض جيء بحرف من مثل الذي ابتدئ به المقطع الثالث من الصيغة الأصل، وهو حرف الدال، للمحافظة على زنة الكلمة، وجعلها من باب مفتعلين، فلما تمّ التعويض تغيرت المقاطع الصوتية ثانية، وهذا ما تمثله الصيغة الرابعة mu/rad/di/fīna، وهذه الصيغة استعملها أناس من العرب، وثمة استعمالان، تمثّلهما الصيغتان الخامسة والسادسة، وما حدث في الصيغة الخامسة أن ماثلت فتحة الراء ضمة الميم، فصارت ضمّة، فصارت الصيغة mu/rud/di/fī/na، وفي الصيغة السادسة، ماثلت فتحة الراء كسرة الدال الثانية بعدها فصارت الصيغة mu/rid/di/fī/na.

٢- مماثلة التاء للذال

يستشفّ من كلام ابن جني أن التاء تقلب ذالاً، ثمّ تدغم إحدى الذالين في الأخرى، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: «وجاء المُعذِّرون[١]»؛ إذ بين أنّه من

---

(١) سورة التوبة ٩٠.

يستشفّ من كلام ابن جني أن التاء تقلب ذالاً، ثمّ تدغم إحدى الذالين في الأخرى، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: «وجاء المُعذِّرون[1]»؛ إذ بين أنّه من زنة (مفتعلون) من العُذْر، وأصله: "المعتذرون"[2]، فلما أرادوا أن يقربوا التاء من الذال، ليزول همس التاء، ويكون العمل من وجه واحد، قلبوا التاء ذالاً، وأدغموها في الذال، ونقلوا فتحة التاء إلى العين[3].

وإذا ما أردنا معرفة ما رآه المتقدمون في هذه المسألة، نجدهم يجيزون أن تكون التاء من الحروف التي تدغم في الذال[4]، وقد أشاروا إلى أنه حتى يتم الإدغام، لا بدّ من قلب أحد الحرفين إلى صاحبه.

ويتبين مما سبق أن ابن جني وغيره من المتقدمين يسيرون على مذهب واحد في هذه المسألة، فهم يرون أنّ التاء تماثل الذال وتدغم فيها.

أما المحدثون، فمنهم من يجيز إدغام التاء في الذال مباشرة؛ بحيث تماثل التاءُ الذالَ مماثلة كلية، ثم تدغم فيها[5] ومنهم من يرى حتى يتم الإدغام لا بد من الجهر بالتاء أولاً، فتصبح دالاً، وهذه الدال هي التي تماثل الذال وتدغم فيها، وهذا واضح في كلام المحدثين والمتقدمين أيضاً على (افتعل) مما فاؤه (ذال).

ويبين إبراهيم أنيس كيفية تحوّل التاء إلى الذال عندما تجاورها، إذ يتم ذلك أولاً بسقوط حركة التاء، وبعد ذلك تنتقل التاء بمخرجها إلى مخرج الأصوات اللثوية، مع السماح للهواء، بالمرور حين النطق بها، لتصبح رخوة كالذال، وبذلك تتم المماثلة بين التاء والذال، ثم تدغم إحدى الذالين في الأخرى[6].

بعد هذا العرض يتبيّن أن لا خلاف كبير بين المتقدمين والمتأخرين في مسألة مماثلة التاء للذال، وسواء حدثت المماثلة مباشرة، أو مرت بمرحلتين، فالنتيجة

---

(١) سورة التوبة ٩٠.

(٢) المنصف ٢/٢٢٣، والمحتسب ١/ ٦٠.

(٣) المنصف ٢/٢٢٣.

(٤) الكتاب ٤/٤٦٤، والتكملة ٢٧٩.

(٥) دروس في علم أصوات العربية ٥٥، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٣٩.

(٦) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ١٩٢.

النهائية في كلا الأمرين، أنها آلت إلى الذال.

والذي يبدو لي أنه لم تحدث المماثلة بين التاء والذّال، وكل ما حدث هو حذف وتعويض، فلما حذفت التاء لكونها ضعيفة فهي مهموسة، والذال هي الأقوى لأنها مجهورة، فحذفت التاء، وعوّض عنها بتضعيف الذال، للمحافظة على سلامة وزن الكلمة، حتى تبقى من باب مفتعلين، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية:

ʾal/muʿ/ta/ḏi/rū/na

(١)

ʾal/muʿ/-a/ḏi/rū/na

(٢)

ʾal/mu/ʿa/ /ḏi/rū/na

(٣)

ʾal/mu/ʿaḏ/ḏi/rū/na

(٤)

جرى للصيغة الأصل (١) تطور، إذ حذف منه حرف التاء الذي هو حد ابتداء للمقطع الثالث منها، مع بقاء حركته، وهذا الحذف تمثله الصيغة الثانية، مما أدّى إلى نقل هذه الحركة إلى حرف العين قبلها، فتحول المقطع الصوتي (muʿ) إلى مقطعين صوتيين مفتوحين قصيرين هما: (mu/ʿa)، وهذا التحوّل ترك مكان المقطع (ta) فارغاً، فأحدث ذلك خللاً في زنة الكلمة، وهذا ماتمثله الصيغة الثالثة، فلو بقيت الكلمة هكذا، لما عُرِف أنها من باب مفتعلين؛ لذا لا بدّ من التعويض حتى يعود للكلمة بناؤها، مما أدّى إلى تضعيف الذال، وبهذا تغيّرت المقاطع الصوتية للكلمة مرة أخرى، فأصبحت بعد التعويض ʾal/mu/ʿaḏ/ḏi/rū/na، وهذا ما تمثله الصيغة الرابعة.

٣- مماثلة التاء للطاء

تماثل تاء الافتعال الطاء الواقعة عيناً، مماثلة كلية، وتدغم فيها، إذ استشهد ابن جني على ذلك بقراءة الحسن: «لايَحَطِّمنَّكم»[١]، وروي عنه: «يَحِطِّمنَّكم» وأشار معلّقاً على هذه القراءة إلى أنّ الأصل فيها هو: «يحتطِمَنَّكم» يفتعل من "الحطم"، فآثر إدغام التاء في الطاء، لقرب مخرجيهما، فأسكنها، وأبدلها طاءً، وأدغمها في الطاء[٢]، وثمّة آية أخرى، وهي قوله تعالى: «يَخَطّف»[٣] التي أصلها: «يختطف»[٤].

(١) سورة النمل (١٨).

(٢) المحتسب ١/٣٧.

(٣) سورة البقرة (٢٠).

بعد هذا أودّ أن أعرض لآراء المتقدمين في هذه المسألة، فنجد من سبق إلى ما ذهب إليه ابن جني، فإذا وقع الحرف مع ما هو من مخرجه، أو قريب من مخرجه، فقد يقلب إليه ويدغم فيه، إذ من الحروف التي تدغم في الطاء حرف التاء[1]، إذ لا فرق بين الحرفين، سوى أنّ أحدهما مرقق وهو التاء، والآخر مطبق وهو الطاء، فإذا تمّ الإدغام، أُطبقت التاء بتأثير من الطاء وحدث الإدغام.

وأما المحدثون، فيرون أنّ التاء تماثل الطاء، ثمّ تدغم فيها[2] إذ لا فرق بينهما سوى أنّ الأولى مرققة والأخرى مستعلية مطبقة، فإذا أريد الإدغام أثرت الطاء في التاء، فأكسبتها صفة الإطباق والاستعلاء، فصارت طاء، ومن ثَمّ تمّ الإدغام[3].

من الملاحظ أن النحاة متقدمين ومحدثين يدورون في فلك واحد، والذي يبدو لي في هذه المسألة أنه لم يحدث مماثلة بين التاء والطاء، ولكن ما حدث هو حذف للتاء، إذ أدّى حذفها إلى تشكيل خلل في بناء الكلمة، فلم تعد بعد الحذف دالّة على أنها من باب افتعل، مما أدّى الى التعويض الموقعي، إذ تمّ تضعيف صوت الطاء من أجل ذلك. وما يقال في هذه الكلمة هو نفس الكلام الذي قيل في "مُرُدِّفين"[4].

مماثلة التاء لحرف في موقع الفاء من صيغة (تتفعّل، وتتفاعل)

ماثلت التاء الدال في صيغة تتفعّل، وتتفاعل، مماثلة كلية، بعد أن حذفت حركة التاء، ثم أدغم أحد الحرفين في الآخر، إذ يفهم هذا من كلام ابن جني على بعض الأمثلة؛ نحو قوله تعالى: «وادّارسوا ما فيه»[5] وقوله تعالى: «بل ادّارك علمهم»[6] وقوله تعالى: «فادّارأتم فيها»[7] وقوله تعالى: «ادّاراكوا»[8][9] وقد أشار ابن جني

---

(٤) المحتسب ١/٥٩.

(١) الكتاب ٤/٤٧٥، وشرح المفصل ٥/٥٤٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨١، وهمع الهوامع ٣/٤٥٧.

(٢) دروس في علم أصوات العربية ٥٥، دراسة الصوت اللغوي ٣٨٨.

(٣) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ٩٣.

(٤) انظر ٣٢ من هذا البحث.

(٥) سورة الأعراف (١٦٩).

(٦) سورة النمل (٦٦).

(٧) سورة البقرة (٧٢).

(٨) سورة الأعراف (٣٨).

نحو: قوله تعالى: «اثّاقلتم إلى الأرض»[1] إذ ماثلت التاء الثاء وأدغمت فيها[2]، كذلك ماثلت التاء الطاء مماثلة كلية، وأدغمت فيها، نحو قوله تعالى: «قالوا اطّيّرنا بك»[3] إذ إنّ أصل «اطّيّرنا»، هو «تطيّرنا» فأبدل التاء طاءً، وأدغمها في الطاء بعدها، وبعد ذلك احتاج إلى همزة الوصل[4].

نستشف مما سبق أن التاء تأثرت بالحرف الواقع موقع الفاء، وبعد أن أزيلت حركتها أدغمت فيها، وينسحب هذا الأمر على كل حرف في الصيغتين إذا وقع موقع الفاء، وكان مما يمكن أن تماثله التاء.

كما سبق إلى ما ذهب إليه ابن جني بعض من المتقدمين، إذ يرون أنّ التاء، قد تماثل الفاء في صيغة تتفَعّل، وتتفاعل، إذا كانت الفاء من الحروف التي يجوز أن تماثلها التاء، وبعد أن تسقط حركة التاء تتأثر التاء بما بعدها تأثراً كليّاً متصلاً مدبراً، ويتم الإدغام[5]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: «لعلّه يزّكّى»[6]، وأصلها: «يتزكّى»، وقوله تعالى في إحدى القراءات[7] «تظّاهرون عليهم»[8]، وقوله تعالى: «يَصّعَّد»[9] وقوله تعالى: «وما يذّكر»[10]، وفي قراءة [11] «تسّاءلون به»[12] وقوله تعالى: «يَضّرّعون»[13] وقوله تعالى: «يشقّق»[14] وغيرها.

ويلاحظ أن ابن جني قد وافق من سبقه في هذا الأمر. كما وافقه من جاء بعده، على أن التاء تماثل الحرف الواقع موقع الفاء في صيغة «تتفاعل وتتفعّل» إذا كانت مما يصح أن تماثله التاء.

---

(١) سورة التوبة (٣٨).
(٢) الخصائص ٢/١٤٠.
(٣) سورة النمل (٤٧).
(٤) المحتسب ٢/١٤٣.
(٥) الكتاب ٤/٤٧٤ وما بعدها، التكملة ٢٧٤.
(٦) سورة عبس (٣).
(٧) النشر في القراءات العشر ٢/١٦٤.
(٨) سورة البقرة (٨٥).
(٩) سورة الأنعام (١٢٥).
(١٠) سورة آل عمران (٧).
(١١) إتحاف فضلاء البشر ١/٥٠١.
(١٢) سورة النساء (١).
(١٣) سورة الأعراف (٩٤).
(١٤) سورة البقرة (٧٤).

بعده، على أن التاء تماثل الحرف الواقع موقع الفاء في صيغة «تتفاعل وتتفعّل» إذا كانت مما يصح أن تماثله التاء.

وأما المحدثون، فقد وافقوا ما ذهب إليه المتقدمون، فالتاء تتأثر في الفاء إذا كانت الفاء من حروف الصفير أو الأسنان، وجاءوا ببعض الأمثلة على ذلك، ليكون دليلاً على ما يريدون[1].

مما سبق يتبيّن أنّ فريقي المتقدمين والمحدثين لم يختلفا في هذا الأمر، إذ إن التاء قد تماثل الحرف الواقع موقع الفاء في صيغتي تتفعّل، وتتفاعل، ثم تحذف حركة التاء، لكي يتم الإدغام.

ولكن الذي يبدو لي غير ذلك، فالذي حدث في هاتين الصيغتين أنّ التاء حذفت، وعوّض عنها بتضعيف الحرف الواقع موقع الفاء لتعويض موقع الفاء؛ ولنأخذ على ذلك كلمة «تَتَساءلون» ونمثل ما يطرأ عليها بالكتابة الصوتية:

ta/ /sā'a/lū/na ta/ta/sā'a/lū/na

(٢) (١)

tas/sā'a/lū/na

(٣)

إنّ الصيغة الأصل (١) التي تتكون من ستة مقاطع صوتية، كلٌّ من المقاطع الأول والثاني والرابع والسادس مفتوح قصير، والثالث والخامس طويلان مفتوحان، وقد حذف منها المقطع الثاني (ta) وهذا الحذف تمثله الصيغة الثانية، وللتعويض الموقعي، تم تضعيف الصامت الذي يبدأ به المقطع الثالث (s)، مما أدّى إلى تغيير شكل المقاطع الصوتية، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، إذ نجد أنّ المقاطع الثلاثة الأولى قد حلّ مكانها مقطعان صوتيان قصيران مغلقان بصامت.

ونأخذ مثالاً آخر وهو كلمة: (تَتَطهَّر) ونمثله بالكتابة الصوتية الآتية:

taṭ/ṭah/har ta/ /ṭah/har ta/ta/ṭah/har

(٣) (٢) (١)

(١) التطور اللغوي مظاهر وعلله وقوانينه ٣٨، ودراسة الصوت اللغوي ٣٨٨.

مماثلة تاء فعلت لما يقع موقع اللام

ماثلت التاء الحرف الواقع موقع اللام في فعلت، إذا كان من الحروف التي تماثلها التاء، نحو «خَبَطُ» التي أصلها: «خبطتُ»[1]، مماثلة كلية ثم تمّ الإدغام، وأشار ابن جني أنّ الذي دعا إلى إجراء هذه المماثلة هو أن تاء «فعلتُ»[2] تشبه تاء الافتعال.

يفهم من إشارة ابن جني أنّ المماثلة حصلت بين تاء فعلت وما يقع موقع اللام، ولا بدّ هنا من معرفة رأي سابقي ابن جني، والمتقدمين من النحاة -إذ نرى سيبويه[3] قد سبق ابن جني في ما ذهب إليه، مما يدلّ على أن ابن جني كان يترسّم خطا سيبويه، كما أن هذا الأمر قد ذهب إليه كثير من المتقدمين[4].

كما نجد المحدثين أيضاً يرون أن التاء في صيغة افتعل تماثل الحرف الواقع موقع اللام مماثلة كلية ثم يحدث الإدغام[5]، ونجد منهم من يعزو الكلمات التي تمّت فيها المماثلة؛ نحو: «خبطَ» و «عُدُّ» إلى لهجة البدو[6].

بعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون والمحدثون من النحاة، يبدو لي أنه لم يكن ثمّة مماثلة بين التاء والطاء الواقعة موقع اللام في فعلت، ولكن الذي تمّ هو حذف وتعويض، إذ يخضع أمر البقاء لعامل القوة، والحذف يخضع لعامل الضعف، فعند الوقوف على كلمة: «خبطت» تكون التاء طرفاً، والحرف إذا كان طرفاً عند الوقوف عليه يصبح ضعيفاً، لذا تم حذف التاء هنا لأنها طرف، وعوِّض عنها بتضعيف الحرف الذي قبلها، فأصبحت: «خبطَّ»، ولو أراد الوصل، لقال: «خبتَّ» لأنه في هذه الحالة تكون الطاء نهاية مقطع صوتي والتاء بداية مقطع صوتي آخر، والحرف الواقع بداية مقطع يكون أقوى من الذي يقع في نهايته، لذا عند الوصل في «خبطت»

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢١٩/١، والمنصف ٣٣٢/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢٢٠/١ وانظر: الكتاب ٤٧١/٤ وشرح المفصل ٥٥٦/٥.

(٣) الكتاب ٤٧١/٤.

(٤) الأصول في النحو ٢٧٢/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٧/٣.

(٥) فقه اللغات السامية ٦٠.

(٦) الدراسات اللهجية والصوتية ١٧٢.

نقول: «خبتٌ» فتحذف الطاء ويعوّض عنها بتعضيف التاء، ويبدو أن الشاعر في البيت قد حمل الوصل على الوقف، فحذف التاء وعوّض عنها بتضعيف الصوت الذي قبلها، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية الآتية:

ḫa/baṭ/ṭa	ḫa/baṭ/-a	ḫa/baṭ/ta
(٣)	(٢)	(١)

فالصيغة الأصل (١) عندما حذف منها صوت التاء الذي يشكل بداية المقطع الأخير، أحدث خللاً في بناء الكلمة، وهذا تمثله الصيغة الثانية، ولا بدّ هنا من التعويض للمحافظة على بنية الكلمة، فضُعّف الحرف الذي هو نهاية المقطع الثاني، ويمثل هذا التعويض الصيغة الثالثة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الكلام ينسحب أيضاً على التاء في فعلت مما لامه "دال" تماماً، فلا داعي للكتابة عنه.

عرضنا في ما سبق لآراء ابن جني وبعض النحاة المتقدمين والمحدثين في المماثلة التي أدّت إلى الإدغام، وعرفنا من إشاراتهم أن الحرف الأول هو الذي يماثل الثاني غالباً في اللغة العربية، وأثناء ذلك كنت أحاول أن آتي بتفسير لما رأوه، وقد أتيت بأمثلة أزعم أنها كافية، إذ تجعل القارئ يعرف مراد النحاة متقدمين ومحدثين، مما يجعلني مكتفياً بما مضى من الأمثلة التي تمّ توضيحها، ولذا سأكتفي في ما بعد بالإشارة السريعة لما يحدث من مماثلة أو مخالفة بين الحروف، مما يؤدي إلى حدوث الإدغام؛ مخافة الإطالة والتكرار.

أ- مماثلة الثاء لغيرها

قيل إن الثاء في افتعل من الثأر وما جرى مجراه، تماثل التاء وتدغم فيها، والحقيقة التي أراها أنّ الثاء بعد أن حدث القلب المكاني في «اتفعل» إلى «افتعل» حذفت الثاء، لأنها في موقع ضعف فهي نهاية مقطع صوتي، وعوّض عنها بتشديد صوت التاء بعدها.

ب- مماثلة الدال والذال

في صيغة افتعل مما فاؤه ذال الأصل أن يقال: «اتذكر» إذ إنّ صيغة «اذّكر» متطورة عن حذف التاء في «اتذكر» وعوّض عنها بتضعيف الحرف الذي بعدها.

أما « ادّكر » فإذا عرفنا أنّ الأصل فيها « اتذكر »، فنقول: « إن التاء ماثلت الذال المجهورة بعدها مماثلة جزئية فجهرت، فصارت دالاً فأصبحت الصيغة « ادذكر » ثم حصل قلب مكاني فصارت: « اددكر » ثم حذفت الذال، وعوض عنها بتضعيف الدال بعدها، فصارت الصيغة « ادّكر ».

جـ- مماثلة الطاء لغيرها

ماثلت الطاء الصادَ والضادَ والظاء في صيغة « افتعل » فإذا عرف أن أصل افتعل هو « اتفعل » فيصاغ الفعل منها مما فاؤه صاد أو ضاد أو ظاء؛ كما يأتي: « اتْصَبر »، « اتضجع »، « اتظلم »، والذي حدث في هذه الأمثلة هو حذف التاء، والتعويض عنها بتضعيف الحرف الذي هو « فاء » الكلمة، فصارت الصيغ: « اصّبر »، و « اضّجع » و « اظّلم ».

د- الضاد والظاء

ماثلت الضادُ والظاءُ الطاءَ المحوَّلة عن التاء في صيغة افتعل، مماثلة كلية وأدغمت الطاء في الطاء، وفي الحقيقة أنّ الذي حدث غير ذلك، فعند صياغة « اتفعل » التي هي أصل افتعل مما فاؤه ضاد وظاء نقول: « اتضجع » و « اتظلم » فماثلت التاء الضادَ والظاء مماثلة جزئية فصارت طاءً، وأصبحت الصيغتان: « اطضجع » و « اطظلم » ولماحصل القلب المكاني فيهما صارتا: « اضطجع » و « اظطلم » وما حدث هو حذف للضاد والظاء، والتعويض عنهما بتشديد صوت الطاء بعدهما.

هـ- مماثلة اللام لغيرها

أشير إلى أن اللام في « ألْ »، التعريف قد ماثلت ثلاثة عشر حرفاً مماثلة كليّة، وبعد حصول المماثلة أدغم أحد الحرفين في الآخر، وما حدث ما هو إلاّ حذف لّلام والتعويض عنها بتضعيف الحرف الذي بعده إن كان مخرج ذلك الحرف قريباً من مخرج اللام.

وأما ما دار من خلاف حول دخول « أل » على ما يبدأ باللام؛ نحو: « ليل » « لباس » التي يقال فيها: « الليل » و « اللباس »، فمرده إلى أنّ بعضهم قال بإدغام اللام في اللام، وبعضهم لم يقل بذلك، وعلى أي حال فإنّ دخول « أل » على ما يبدأ باللام، لا يتعلق بموضوع البحث، لأن البحث يدرس المماثلة والمخالفة التي أدّت إلى

حدوث الإدغام، وهنا لم يحدث مماثلة بين الحرف الأول والثاني، إذ إن اللام في «أل» ليست متطورة عن حرف آخر، ولما جاورت اللام تأثرت بها فقلبت لاماً، وأدغمت فيها، لذا فهي لا تندرج ضمن موضوع البحث.

عرف مما سبق أن ما حدث ما هو إلاّ حذف وتعويض موقعي عن ذلك الحذف ولم ينسحب هذا الحكم على ما هو من كلمة واحدة -كما مرّ- فقط، إنما على ما هو من كلمتين، فالذي يحدث هنا أيضاً حذف وتعويض.

x- الادغام للمخالفة في الراء

جاء في معرض حديث ابن جني على قوله تعالى: «ذرّيّةً بعضها من بعض»[1] بأنّ ثمّة احتمالات لأصل هذه الكلمة هي: (ذرأ) و (ذرو)، و (ذري)، ولكن ما يعنينا من هذه الاحتمالات الذي يتضمنه موضوعنا وهو الأصل: «ذرر»، فقد أشار إلى أنّ (ذرّيّة) فُعّيلة؛ كمُرّيقة. إلاّ أنّ أصلها: (ذرّيرَة) فلما كثرت الراءات، أبدلوا الراء الأخيرة ياءً، وأدغموها في ياء فُعِّيلَة التي قبلها»[2].

يفهم من الكلام السابق أنّه حدث مخالفة بين الراءات، إذ أدّت هذه المخالفة إلى حدوث الإدغام.

ويتضح مما سبق أنّ الكلام على «ذريرَة» أو «ذرِّيوَة» أو «ذرّيّيَة» هو نفس الذي قيل في «خطيئة»[3] بعد سقوط الهمزة، أي أنّ الذي حدث هنا حذف للراء الأخيرة لتوالي الراءات، ولكن تمّ التعويض بما يمكن تمثيله بالكتابة الصوتية الآتية:

ḏurrīrah	ḏurrĪ ah	ḏurrīyah	ḏurriyyah
(١)	(٢)	(٣)	(٤)

فالذي جرى للصيغة الأصل (١) هو حذف الراء، بسبب كثرة الراءات، مع بقاء حركة الراء المحذوفة، مما أدّى إلى التقاء حركتين، وهذا أمر مرفوض في اللغة العربية، إذ أحدث هذا خللاً، وقد مثل هذا الخلل الصيغة الثانية، ولما كان تتابع

---

(١) سورة آل عمران (٣٤).

(٢) المحتسب ١/١٥٦.

(٣) انظر ص ١١ وما بعدها من هذا البحث.

الحركتين مرفوضاً في اللغة، انزلقت بين الحركتين شبه الحركة الياء (y) وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، ثم تطورت الصيغة الثالثة بأن تمّ تقصير الحركة الطويلة (Ī) وتعويض ذلك، بتضعيف شبه الحركة (y) بعدها، وهذا ما مثلته الصيغة الرابعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الذي حدث للأصلين الآخرين «ذرّيوَة» و «ذرّييَة» هو حذف للواو، والياء، كما حذفت الراء من «ذُرِّيرَة»، وما حدث «لذريرة» بعد ذلك حدث لهذين الأصلين.

الإدغـــام فـــي حروف العلّة

مماثلة الواو لغيرها

ماثلت الواو غيرها -حسب رأي ابن جني- مماثلة كلية، فأصبحت حرفاً، هو نفس الذي ماثلته، ثمّ أُدغم أحد الحرفين في الذي يليه، ويمكن الحديث عن الحروف التي ماثلتها الواو في ما يأتي:

أ- مماثلة الواو للتاء

أشار ابن جني إلى أن الواو في صيغة افتعل مما فاؤه واو، تقلب تاءً وتدغم في التاء بعدها، وقد أتى بأمثلة على ذلك؛ نحو: (اتّزن) و (اتّعد) المصوغين من : وَزَنَ: ووَعَدَ[1]، وبيّن العلّة في هذا القلب بأنّ الواو لو تركت على حالها للزمها أن تقلب وفقاً لما يسبقها من حركات، لذا أبدلوها حرفاً جلداً لا يتأثر بما سبقه من الحركات[2].

وقد سبق سيبويه ابن جني إلى مثل ما رآه، إذ يرى أنه إذا بني الافتعال وفروعه من كلمة فاؤها حرف لين، وجب إبدال حرف اللين تاء، نحو: اتّصال، اتّصلَ، والأصل فيه: اوتصال، اوتصل[3].

ومن المتقدمين من يرى أن سبب إبدال الواو تاءً هنا، كون هذين الحرفين من مخرجين متقاربين، إذ التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين[4].

مما سبق يتبين أن الواو قد ماثلت التاء، مماثلة كلية، ثم أدغمت في تاء الافتعال، وقد فسّر بعضهم هذا التماثل. بأنّه أتٍ لسبب قرب مخرجي هذين الحرفين، وأنه لو لم تتم المماثلة بين الواو والتاء، لماثلت الواو ما سبقها من حركات.

أما المحدثون فقد رأوا في المسألة غير ما رآه المتقدمون، إذ يذهب عبد الصبور شاهين إلى أن تفسير المتقدمين أعلاه بعيد عن الصحة مطلقاً، لبعد ما بين التاء من جانب والواو والياء من جانب آخر، فالتاء: صوت لثوي انفجاري مهموس،

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٤٧/١.

(٢) سر صناعة الإعراب ١٤٧/١ وما بعدها، وانظر: شرح المفصل ٣٩٣/٥.

(٣) الكتاب ٣٣٤/٤، وانظر أوضح المسالك ٣٥٢/٤، وشرح ابن عقيل ٤٩٢/٢.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٨٠/٣.

والياء صوت غاري انطلاقي مجهور انتقالي (نصف حركة)، والواو صوت طبقي انطلاقي مجهور انتقالي (نصف حركة)، وكل ما حدث هوأنّ استثقال الواو والياء في هذا الموقع: اوتصل، وايتبس دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا، مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير[1].

ويرى فوزي الشايب رأياً قريباً من رأي عبدالصبور شاهين، فيرى عند صياغة افتعل مما فاؤه واو أو ياء، أنه يتشكّل في الكلمة مزدوجات هابطة مرفوضة لا تسمح بها العربية وهما (iw) في الواوي و (iy) في اليائي، ويرى أنّ شبه الحركة (w) و (y) حذفت، وعوّض عنها بمطل الحركة السابقة (i)، ومما مثل به: اوْتعد iwtaʿada وايْتبس iytabasa ، فبعد حذف شبه الحركة والتعويض بمطل الحركة السابقة لهما أصبح الفعلان ايتعَد Ītaʿada ، وايتبس Ītabasa ، وأشار إلى أنّ المتقدمين يرون أن هذه المرحلة هي شقيقة اتّعد و اتّبس، ولكنها أقل استعمالاً، ثم تطوّرت ايتعد Ītaʿada وايتبس Ītabasa باتجاهين، الأول: بتقصير الحركة الطويلة قبل التاء، مع التعويض عن ذلك بتضعيف تاء الافتعال، وهذا الاتجاه هو الأكثر استعمالاً، والاتجاه الآخر هو حذف المقطع الأول من ايتعد Ītaʿada وايتبس Ītabasa كاملاً بدون تعويض فتصبح الصيغة تَعَدَ taʿada و تَبَسَ tabasa[2].

وفي هذه المسألة أوافق ما ذهب إليه عبدالصبور شاهين[3] الذي فسّر التطور الذي حصل لكلمات مثل: اوتعد، وايتسر حتى آلتا إلى اتّعد واتّسر، بحذف الواو، والياء والتعويض عن ذلك، بتضعيف صوت التاء بعدهما.

ولا أميل إلى ما أتى به فوزي الشايب من أن هاتين الصيغتين قد حذفت منهما شبه الحركة أولاً ثم عوّض عن ذلك بمطل الحركة، ثمّ تطوّرت هذه الأخيرة باتجاهين؛ تقصير الحركة الطويلة والتعويض عن ذلك بتضعيف التاء، أو بحذف المقطع الأول كاملاً دون تعويض، والذي دعاني لهذا القول هو أن فوزي الشايب في أحد أبحاثه قد تحدّث عن هذه المسألة، وبيّن أن بعض العرب يقول: اتّعد واتّبس،

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢١١.

(٢) خواطر وآراء صرفية ٢١.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢١١.

٢- كلمة (ليَّة و (طَيَّة).

إذ أشار إلى أن أصلهما (لَوْيَة) و (طَوْيَة)، فلّما التقت الياء والواو، والأولى ساكنة، قلبت الواو ياء، وقد فهمت من هذا أنّ الواو ماثلت الياء التي بعدها مماثلة كلية متصلة مدبرة، فأصبحت ياء، ومن ثمّ أدغمت الياء الأولى في الأخرى[١].

يتبيّن من المثالين أعلاه أنّ الواوَ هي التي تقلب الى الياء سواء تقدّمت الواو على الياء أم تأخّرت، فالمثال الأول، ماثلت فيه الواوُ الياء في (القَيْوام) مماثلة كلية تقدّميّة متصلة؛ مما أدّى إلى الإدغام، وفي المثال الثاني حصل العكس أي تقدّمت الواو على الياء في (لَوْية) و (طوية) وماثلت الياء بعدها مماثلة رجعية متصلة كليّة، ثم حصل الإدغام.

ونريد هنا أن نعرف ما ذهب إليه المتقدمون غير ابن جني، في المثالين السابقين، وعند بحث ذلك وجدنا أن ابن جني قد تابع سابقيه مثل سيبويه[٢]، ونجد من المتقدمين. ممن جاء بعد هؤلاء[٣] قد تابعهم، وعزا هؤلاء سبب مماثلة الواو الياءَ، بأنه عائد إلى ثقل الواو التي آلت إلى الياء بسب خفة الأخيرة[٤].

وأما المحدثون فيرون أنّ العربية تميل في التأثيرات المتبادلة بين الواو والياء، إلى قلب الواو إلى ياء، ويبدو هذا أنه نزوع عام في العربية إلى تغليب الياء على الواو[٥]، ويرى عبدالصبور شاهين أنّ الكلمتين مثل: (قَيْوام) و (طَوْية) وما شاكلهما، فيهما تتابع صوتي مكروه kaywām و ṭawyah، إذ تتابع في كل منهما مزدوجان، وتتابعهما هذا يشبه تتابع الكسرة والضمّة، ونظراً لصعوبة هذا التركيب، وكراهة اللغة له، فإنها مالت إلى إحداث الانسجام فيه بتغليب عنصر الكسرة على الضمّة، مما يمكن أن يقال: إن الواو قلبت ياءً[٦].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٥٨٥.

(٢) الكتاب ٤/٣٦٥.

(٣) شرح المفصل ٥/٥٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٣٩.

(٤) الكتاب ٤/٣٦٥.

(٥) في الأصوات اللغوية ٣٠٢.

(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٠.

يلاحظ مما سبق أن ثمّة إجماعاً على ثقل تتابع الواو والياء - كما في المثالين السابقين- وحينما يتكلم الناطق، فإنه يميل إلى ما هو أخف على لسانه، وبما أن الواو أثقل من الياء مال الناطق إلى قلبها ياءً، مما يؤدي إلى أن تلتقي ياءان، والذي أدّى إلى هذا التماثل هو اشتراك الحرفين في اللين وإن تباعدا في المخرج[1].

ويتراءى لي في هذه الكلمات أنه لم تحصل مماثلة، ولا قلب للواو، وكل الذي حدث ما هو إلاّ حذف للحرف المستثقل (الواو)، والتعويض عمّا أحدثه هذا الحذف بتضعيف الصوت المجاور له، ويمكن تمثيل هذا بالكتابة الصوتية الآتية:

أ-	ḳay/wām	ḳay/-ām	ḳay/yām
	(١)	(٢)	(٣)
ب-	ṭaw/yah	ṭa-/yah	ṭay/yah
	(١)	(٢)	(٣)

يلاحظ أن تتابع الحركتين المزدوجتين (ay) و (wā) في الكلمة الأولى (أ)، ثم (aw) و (ya) في الثانية قد حصل فيهما تتابع الحركتين المزدوجتين، كما في الكلمتين أعلاه وهو تتابع ثقيل مكروه في اللغة العربية، وتخلصاً من هذا الثقل فقد حذفت اللغة شبه الحركة (w) من الكلمتين فأحدث ذلك فراغاً، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية لكل من الكلمتين وللتعويض هذا الفراغ، تمّ تضعيف الياء، ليشكل هذا التضعيف حدّ ابتداء للمقطع الثاني الذي حذفت منه شبه الحركة (w) في الكلمة الأولى، وحدّ إغلاق للمقطع الصوتي الأول الذي حذفت منه (w) في الكلمة الثانية.

مماثلة واو اسم المفعول للياء الواقعة لاما

ماثلت واو اسم المفعول مما لامه ياء الياءَ مماثلة كلية، ثم أدغمت الياء في الياء، إذ يفهم هذا من تعليق ابن جني على قوله تعالى: «نظر المَغْشِيّ عليه من

---

(١) شرح المفصل ١٣٩/٣ وما بعدها.

الموت »[1] الذي بيّن فيه أنّ أصل كلمة (المغشيّ) هو: (المغشُوي) ثم قلبت الواو ياءً؛ لوقوع الياء بعدها، ثُمّ أدغمت الأولى في الثانية[2].

وبعد معرفة رأي ابن جني في هذه المسألة نودّ معرفة رأي غيره من المتقدّمين، إذ نجد المتقدّمين قد رأوا الذي ذهب إليه ابن جني، فهم يفسّرون تحول كلمة (مغشوي) وما شاكلها إلى (مغشي) بناءً عليه[3].

وأما المحدثون، فمنهم من يرى أن الواو قلبت ياءً نظراً لأن الياء أيسر نطقاً من الواو وبخاصّة في نهاية الكلمة[4]. ومنهم من يرى أن ما شابه كلمة مغشوي قد حدث فيها تطور يمكن الحديث عنه: بأن صيغة اسم المفعول هذه توجد الياء بين ضمّة طويلة، وضمّة قصيرة maġšūyun، وهذا التتابع ثقيل، مما يؤدي إلى حذف الحركة الطويلة والتعويض عنها بحركة مزدوجة هي: ـُي uy، ونظراً لتنافر الضمة والياء، فإن الضمة تقلب إلى كسرة لمجانسة الياء، فتلتقي شبه الحركة (y)التي تشكل مع الحركة السابقة لها (i) حركة مزدوجة هي (iy) فتلتقي هذه الحركة بالحركة المزدوجة الأخيرة (yu)، فتصبح الكلمة maġšiyyun[5].

والذي يتبين لي أن الواو لم تماثل الياء بعدها، إذ إن الواو هنا ما هي إلاّ حركة طويلة لعين اسم المفعول، وأرى أن الرأي الأخير هو أقرب إلى الصواب من الآراء الأخرى، ولكنْ لديّ تفسير في هذه المسألة أراه أسهل من هذا، وهو أنْ كلمة (مغشويٌ) maġšūyun، قد حصل لها تطور يمكن التعبير عنه بأنّ الضمة الطويلة (ū) قد ماثلت شبه الحركة بعدها فتحولت إلى كسرة طويلة (Ī) فصارت الصيغة: maġšĪyun، والذي حصل بعد ذلك هو تقصير للحركة الطويلة (Ī)، فصارت الصيغة: maġšiyun، مما أدى إلى تعويض تقصير الحركة بتضعيف شبه الحركة بعدها؛ لتصبح الصيغة: maġšiyyun، وجاء هذا التعويض محافظة على الإيقاع الذي تنتمي إليه صيغة اسم المفعول.

---

(١) سورة محمد (٤٧).

(٢) المنصف ٢٦/٢.

(٣) أوضح المسالك ٣٤٧/٤، وشرح ابن عقيل ٤٨٨/٢.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٩ وما بعدها.

(٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٦٧.

مماثلة الياء لغيرها

أورد ابن جني في كتبه كلاماً فهمت منه أنّ ثمّة حروفاً تماثلها الياءُ مماثلة كلية متصلة بحيث تنقلب الياء إلى ذلك الحرف الذي ماثلته، مما يؤدّي إلى أن يدغم أحد الحرفين في الآخر، ويمكن الحديث عن الحروف التي ماثلتها الياء في ما يأتي:

مماثلة الياء للتاء

أشار ابن جني إلى أن الياء تتأثر بتاء الافتعال إذا كانت التاء فاء لهذه الصيغة، تأثُّراً كلياً متصلا مدبراً، مما يؤدي إلى إحداث الإدغام بين الحرفين اللذين حدثت بينهما المماثلة[1]، ومن أمثلة ذلك: ايْتبس، وايْتسر إذ يصبح هذان الفعلان بعد أن تماثل الياء التاء بعدها مماثلة كلية متصلة، ومن ثمّ تدغم التاء الأولى في الثانية: اتّبس، واتَّسر.

يبدو لي أن هذه المسألة تشبه تماماً، ما حصل لمثيلتها في مماثلة الواو للتاء في صيغة افتعل[2]، وما حدث هناك هو نفسه الذي يحدث هنا؛ لذا نكتفي بالإشارة إلى موقعه من البحث حسب.

مماثلة الياء للواو

تأثّرت الياء بالواو تأثُّراً كُلّياً متصلاً، فأصبحت واواً، ثمّ أدغمت الواو الأولى في الثانية، إذ يشير ابن جني إلى هذا التأثر من خلال حديثه عن بعض الكلمات التي حدث فيها هذا النوع من التّأثر، والتي يمكن الحديث عنها في ما يأتي:

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٤٨/١.

(٢) انظر ص ٤٤ من هذا البحث.

مماثلة الياء للواو في اسم المفعول

ماثلت الياء الواقعة لاماً في اسم المفعول الواو قبلها مماثلة كليّة، فأصبحت واواً، ثم أدغمت الواو الأولى في الثانية، وقد أشار ابن جني إلى هذا عند توضيحه لما حدث لكلمة: (مَمْضُوٌّ) التي أصلها: (ممضويٌ)[1].

ولا أريد هنا أن أعيد ما ذكرته سابقاً، فالذي حدث هنا يشبه الذي حصل للواو عندما ماثلت الياء في صيغة اسم المفعول أيضاً، وذلك عند حديثنا عن التطور الذي حصل لاسم المفعول (مغشي التي أصلها مغشوي)[2] فالآراء التي ذكرت هناك سواء كانت للمتقدمين أو المحدثين تشبه التي قيلت في مثل كلمة (ممضوٌ)، لذا لا داعي لذكر آراء أي منهم. ولذا سأكتفي بتبيين ما حدث لهذه الكلمة من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

mamḍūyun	mamḍūwun	mamḍuwun
(١)	(٢)	(٣)

mamḍuwwun

(٤)

فالذي حصل للصيغة الأصل الأولى حدوث مماثلة بين الضمّة الطويلة التي هي حركة للضاد، وشبه الحركة (y)، فماثلت شبه الحركة الضمة مماثلة متصلة مقبلة، فصارت (w)، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ثم قُصّرت الضمة (ū) الطويلة، لتصبح قصيرة (u)، فأحدث ذلك خللاً في زنة اسم المفعول وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، ولتعويض هذا الخلل تم تضعيف شبه الحركة (w) للمحافظة على إيقاع صيغة اسم المفعول، وهذا ما تمثله الصيغة الرابعة.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٥٨٩/٢.

(٢) انظر ص ٤٨ من هذا البحث.

مماثلة الألف لغيرها

ماثلت الألف الياء مماثلة كلية، فأصبحت ياءً، ومن ثَمّ أدغمت الياء الأولى في الثانية، إذ يفهم هذا الأمر خلال قراءة كلام ابن جني حول بعض الكلمات؛ مثل:

أ- في تصغير الاسم الرباعي الذي ثالثه ألف.

إذا أريد تصغير هذا النوع من الأسماء؛ نحو: غزال، كتاب، فإن الألف تماثل ياء التصغير قبلها، إذ إنّ أصل التصغير، أن يُضَمّ الحرف الأول، ويفتح الثاني، ويضاف ياء بعد الثاني تسمى ياء التصغير، وإذا كان بعد هذه الياء ألف، فإنها تماثل الياء، وتدغم الياء الأولى في الثانية[1].

وأما المتقدمون، فقد ذهبوا إلى ما رآه ابن جني، فنجد منهم من يشير إلى أن الألف إذا وقعت موقع العين من فُعَيعِل؛ كُرُسَيِّلة في رسالة، قلبت ياءً، لأنه لا بد من تحريكها، فإذا تحرّكت الألف وقبلها ياء ساكنة، فَجَعْلُها ياءً أولى[2].

وأما المحدثون فقد رأوا غير ما رآه المتقدمون، فعبد الصبور شاهين يرى أن مشكلة الألف في نحو: (غُلام) خاضعة لملاحظتين:

الأولى: أنّ الألف غير مسبوقة بفتحة، بل هي ذاتها حركة اللام.

الثانية: حين تطرأ حالة التصغير على الكلمة، فإن القاعدة توجب الإتيان بضمة بعد الصامت الأول، وفتحة بعد الصامت الثاني وهاتان الحركتان تزيلان الحركتين السابقتين، فكلمة رَجُل rağul، عند تصغيرها تصغيراً قياسيّاً[3] تصبح رُجَيْل ruğayl، فضمة الراء وفتحة الجيم بعد التصغير أسقطتا حركتي هذين الحرفين اللتين كانتا لهما قبل التصغير، وهكذا ينبغي أن نفهم سقوط الألف في (غُلام)، لتحلّ محلّها فتحة التصغير، ثم تأتي ياء التصغير بعد

---

(١) المنصف ٨٥/٢.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٧٧/١، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣٨٢/٢.

(٣) وسمع عند العرب تصغيره سماعاً «رُوَيْجِل» انظر: الكتاب ٤٨٦/٣ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٨/١.

ذلك، فيقال: (غُلَيْم)، إذ تصغير الكلمة على هذه الهيئة لا يختلف عن تصغير ما بعد ثانيه حركة قصيرة، نحو: (قلم)، لذا تحوّل نبر الطول في حركة الفتحة في (غلام) إلى نبر توتر بتضعيف ياء التصغير، فقيل: غُلَيِّم، أي أنّ الياء الثانية نبريّة[1].

والذي أميل إليه هنا هو رأي عبدالصبور شاهين، فالألف هي حركة طويلة، وهي حركة للزاي في غزال، والتاء في كتاب، واللام في غلام، وعند تصغير هذه الألفاظ، تمّ تضعيف ياء التصغير، لكي يتمّ تمييز الاسم الثلاثي الذي حركة ثانيه قصيرة، من الاسم الذي حركة ثانيه طويلة.

ب- في كلمة صحاريّ

أشار ابن جني إلى أنّ: صحاريّ جمع لكلمة: صحراء، وأصل كلمة: صحراء، هو: (صحراا) فأبدلت الألف الآخرة همزة في المفرد، ولكن إذا أريد جمع (صحراا)، فإن الأصل أن يقال في جمعها: «صحاري ا» بمماثلة الألف للكسرة قبلها، وألف التأنيث التي بعد الياء، والتي قلبت همزة في المفرد؛ لاجتماع ألفين، رجعت ألفاً تقديراً، لعدم وجود ألفين متواليين، وفي هذه الصيغة: (صحاريْ ا) قلبت الألف ياءً، لوقوع الياء الساكنة قبلها، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، فصارت الكلمة : (صحاريّ)[2].

يفهم من كلام ابن جني السابق أن الأصل في (صحاريّ) هو: (صحاراء) فماثلت الألف الكسرة قبلها، فصارت ياءً؛ لتصبح الصيغة: (صحاريء) ولما تحولت الألف إلى ياء عادت الهمزة إلى أصلها وهو الألف، لعدم وجود ما يوجب القلب وهو وجود الألفين في المفرد، فصارت الصيغة (صحاري ا)، وهنا ماثلت الألف الياء التي قبلها، فأصبحت ياءً، وأدغمت الياء الأولى في التي تليها.

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٨٥.

وثمّة من فسّر إتيان التشديد للياء في صحاريّ، بنفس ما فسّره "ابن جني"[1]، واكتفي بعض النحاة بالإشارة إلى أن فَعَاليّ هو من جموع الكثرة التي تجمع عليها ألفاظ كثيرة، منها صحراء[2].

والذي يبدو لي أنه لا يوجد مماثلة بين الألف والياء في هذه الصيغة ولا داعي إلى هذا التمحّل الذي ذهبوا إليه، فالذي تصوّره ابن جني ومن جرى مجراه لا يمكن النطق به، وهنا أقول، إن كل الذي حدث: أن كلمة صحراء تجمع على عدّة أوزان منها فعاليّ، كما جمع غيرها على هذا الوزن؛ نحو: كُرْسيّ: كَرَاسِيّ، و إنسِيّ: أناسِيّ، وعِلْباء: عَلابِيّ، وعذراء: عَذَارِيّ ... الخ.

---

(١) النحو الوافي ٦٠٤/٤ وما بعدها.

(٢) تصريف الأسماء و الأفعال ٢١٩ وما بعدها، والمغني الجديد في علم الصرف ٤٢٤.

ثانياً: الإدغـــام للمخالفـــة

(الإدغام الذي أحدثته المخالفة بين الحركات)

الإدغام الذي أحدثته المخالفة بين الحركات

أحدثت المخالفة بين الحركات في بعض الصيغ الإدغام، عندما يتوالى حرفان متماثلان قد فصلت بينهما الحركة، فإن بعض العرب يحذف الحركة ثم يدغم الحرف الأول منهما في الثاني، وربما يحدث هذا في كلمة واحدة، أو في كلمتين.

١- المخالفة بين الحركات في كلمة واحدة

حدثتْ المخالفة بين الحركات في كلمة واحدة، مما أدّى الى حدوث الإدغام في صيغ منها:

أ- في صيغة افتعل مما عينه تاء

عند صياغة افتعل مما عينه تاء؛ نحو: قَتَل، فَتَح، شَتَم، سَتَر، خَتَم، وغيرها، فالأصل أن نقول: اقْتَتَل، افْتَتَح، اشْتتم، اسْتتر، اخْتَتَم، وعندما تحذف الفتحة التي هي حركة التاء الأولى، بسبب توالي الفتحات، لم يكن بُدٌّ من حدوث الإدغام، ثمّ تُحَرَّك فاء الصيغة بالكسر على الأصل، ولما تحرّكت الفاء، استغني عن همزة الوصل، فتصبح افتعل من هذه الكلمات: قِتَّلَ، فِتَّح ... الخ[1].

وأشار ابن جني الى أن ثمّة من يقول في هذه الصيغة: قَتَّل، فَتّح، شَتَّم ... الخ بفتح الفاء، وبين أن ذلك آتٍ من إلقاء حركة التاء الأولى عليها في صيغة افتعل، لأنّه إذا أريد إدغام المثلين المتحرك أولهما، فلا بُدّ من التخلص من هذه الحركة، فتم التخلص منها عن طريق إلقائها على الفاء، وعليه يقال في الصيغ أعلاه: قَتّل، فَتّح، شَتَّم، سَتّر، خَتَّم ... الخ[2].

يفهم من كلام ابن جني أعلاه أنه عند قولنا: قَتَّل، وفَتَّح ... الخ قد تخلص الناطق من حركة التاء الأولى في: اقْتَتل، وافْتَتَح، وألقاها على فاء الصيغة قبلها، فلما تحرّكت الفاء استغني عن همزة الوصل.

ويفهم من كلامه أيضاً أنه عند قولنا: قِتَّل، وفِتَّح أنه حذف حركة التاء الأولى، فالتقى ساكنان: فاء الصيغة والتاء، فكان لا بد من تحريك الساكن الأول بالكسر،

---

(١) المنصف ٢/٢٢٣.

(٢) السابق ٢/٢٢٢.

لأنه إذا التقى ساكنان، فالأصل أن يتخلص الناطق من ذلك بتحريك الساكن الأول بالكسر.

وإلى هذا أشار كثير من المتقدمين؛ مثل أبي علي الفارسي[1] والأستراباذي[2].

وقد أشار المتقدّمون عند حديثهم عن هذه الكلمات، وأمثالها إلى أنّ ثمّة وجها آخر وهو: قِتّل، إذ يتبع حركة التاء لحركة القاف عن التطور الناشئ بسبب الإدغام في ما اشتق من صيغة الافتعال من هذه الأفعال؛ نحو الفعل المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر.

أما المحدثون، فمنهم من أشار إلى جواز الإدغام وفكه في مثل هذه الصيغة[3]، دون أن يتعرّض إلى التفصيل الذي أشار إليه المتقدمون.

يفهم مما سبق أنه تمّ الإدغام بين صوتين مثلين (التاء، والتاء)، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة خلافاً بين المحدثين في مسألة إدغام المثلين، ويمكن لي أن أتحدّث عن هذا في ما يأتي:

ثمّة فريق من المحدثين من تابع المتقدمين، في ما ذهبوا إليه، إذ يرون أنه تم إدخال الحرف الأول في الثاني[4].

وفريق ثانٍ يرى أن الصامت المشدّد، ما هو إلاّ صامت واحد طويل، ونلمح هذا عند فندريس الذي يرى أنه من الخطأ أن يقال يوجد في atta ساكنان، وفي ata ساكن واحد، فالعناصر الموجودة بين الفتحتين في كلتا المجموعتين واحدة، إذ يتكون

---

(١) التكملة ٢٧٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨٤ وما بعدها.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٨٢.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٨٢، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٦٧، والأصوات اللغوية / عبدالقادر عبدالجليل ٢٠١، وعلم الأصوات اللغوية ١٣٩، وصاحب الكتاب الأخير وافق المتقدمين في مسألة إدغام المثلين ثم خالفهم في نفس الكتاب ص ١٤١ عندما تحدّث عن إدغام (أل) التعريف في ما يدغم فيه ورأى أنّ (أل) إذا دخلت على ما أوله (لام) فلا يحدث إدغام، إذ تظهر اللام في أل التعريف هنا -حسب رأيه- كما تظهر إذا دخلت على الباء والحاء وغيرها.

كلّ منهما من عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، والفرق بينهما يكمن في مدّة المسافة التي بين الحبس والانفجار، إذ تكون تلك المسافة في atta أطول منها في ata[1]. وإلى مثل هذا ذهب عبدالصبور شاهين[2]، وجان كانتينو[3]. ومصطفى حركات، إذ يدعو الأخير إلى عدم كتابة الحرف المشدد؛ نحو: كبّر kabbara بتكرار الباء مرتين في الكتابة الصوتية، بل أن تكتب هذه الكلمة هكذا: kab:ara؛ لتشير النقطتان بعد الباء إلى أنها صامت طويل[4]، ويذهب أحمد مختار عمر إلى الرأي نفسه[5]، وعقّب في الحاشية على ذلك بقوله: «هذا إذا تمّ التجاوز عن الهبوط الملحوظ في وسط الصوت المدغم، وبخاصّة إذا كان مقسوماً بين مقطعين ...»[6].

ومن المحدثين من يرى أن الصحيح المضعّف في اللغة العربية، ما هو إلاّ صحيحان متواليان، وليس صحيحاً واحداً طويلاً، وقد تبنّى هذا الرأي داود عبده[7]، وقد أتى بأدلّة تثبت ما ذهب إليه، ومن هذه الأدلّة:

١- تعاقب الصحيح المضعف، والصحيحين المتماثلين، فمثلاً السين في يُحِسُّون صوت واحد وصوتين في تُحْسِسْن، وهذه الظاهرة، لا يمكن تفسيرها إلاّ باعتبار السين المضعفة في: يُحِسُّون صوتين متواليين، لا فرق بينهما وبين السين في: تُحْسِسْن إلاّ أن الصوتين في الحالة الثانية تفصل بينهما الفتحة، في حين لا يفصل بينهما صوت في الحالة الأولى.

٢- إن التفسير الصحيح يقتضي أن نردّ كثيراً من الكلمات إلى بنية تحتية تختلف عن ظاهر اللفظ، فمثلاً؛ الفعل: حَسَّ، أصله: حَسَسَ، فإذا قلبنا هذا، فإنه يعني أن السين الطويلة ليست إلاّ سينين متواليتين.

---

(١) اللغة ٤٨ وما بعدها.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٠٦.

(٣) دروس في علم أصوات العربية ٣٩.

(٤) الصوتيات والفونولوجيا ٦٩.

(٥) دراسة الصوت اللغوي ٢٨٧.

(٦) دراسة الصوت اللغوي ٢٨٨ الحاشية، هامش رقم (١).

(٧) دراسات في علم أصوات العربية ٢٧ وما بعدها.

٣- الصحيح المضعف لا يختلف عن أي تتابع من صحيحين في العربية من حيث المواقع التي يمكن أن يحلّ فيها في الكلمة، فلما كانت العربية لا تجيز البدء بصحيحين متواليين (البدء بالساكن)، ولا تجيز توالي ثلاثة صحاح (التقاء ساكنين)، فإنها كذلك لا تجيز البدء بالصحيح المضعف، أو توالي صحيح مضعّف وصحيح، فقواعد التركيب الصوتي للكلمة العربية يتطلب إذاً اعتبار الصحيح المضعف صحيحين متواليين.

٤- هناك قوانين صوتية في العربية تتصل بتوالي الصحاح، تنطبق على الصحيح المضعف، وعلى الصحيحين المتواليين دون تمييز، من هذه القوانين: إضافة علّة إذا ابتدأ المنطوق بصحيحين متواليين أو توالى فيه ثلاثة صحاح منعاً لـ («البدء بالساكن» أو «التقاء الساكنين») كما في :اقْتَصد، واكتبِ الجملة، فهذا القانون ينطبق أيضاً إذا ابتدأ المنطوق بصحيح مضعف، وإذا توالى صحيح وصحيح مضعف، كما في: اتّعظ، واكتبِ الرِّسالة، ولكي يكون هذا القانون عاماً، فلا بدّ من اعتبار الصحيح المضعف صحيحين متواليين.

٥- هناك قانون آخر لا يميّز الصحيح المضعف من الصحيحين المتواليين، هذا القانون هو تقصير العلّة الطويلة، إذا وقعت قبل صحيحين متواليين (قبل صحيح ساكن كما في يَقُمْنَ وأصلها: يقومْن) أو فِلْبيت (في البيت)، إن هذا القانون ينطبق أيضاً إذا وقَعت العلّة الطويلة بعد صحيح مضعّف؛ كما في يكُنّ، وأصلها: يكونْ (يكونْ + نَ) أو فِدًّار وأصلها: (في الدار)، ولكي يكون هذا القانون عاماً، فإن الصحيح المضعف يجب أن يعدّ صحيحين متواليين.

وثمّة أدلّة أخرى ذكرها داود عبده حين تحدّث عن هذه المسألة، و أكتفي بهذه الأدّلة التي بها يعرف مراده.

وبعد هذا العرض لآراء المتقدمين والمتأخرين، يتراءى لي أن أحد المثلين لا يدغم في الآخر كما عبّر عن ذلك المتقدمون وبعض المحدثين، أما الذين يرون أن الحرف المضعّف ما هو إلاّ صامت طويل، إذ يختلف عن الصامت القصير بالفترة الزمنية التي يقتضيها نطق كل منهما طولاً وقصراً، فإني لا أرى الأمر كذلك، إذ كل ما حدث هو أن الصامتين المثلين التقيا دون أن يفصل بينهما فاصل، كما يلتقي الصامتان المختلفان، إذا لم يفصل بينهما فاصل أيضاً، والدليل على ذلك أننا

نستطيع فكّ الصامتين المثلين المتواليين بإعادة الحركة التي كانت تفصلهما، إذ جاءت الآيات الكريمة بالصوتيين المثلين المتواليين دون فاصل، نحو قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا من يَرْتَدَّ منكم عن دينه»[1]، وبهما إذا فصلت بينهما الحركة؛ نحو قوله تعالى: «ومَنْ يَرْتَدِدْ منكم عن دينه»[2]، فلولا أنهما صامتان متواليان لما جاز فكهما، لذا فإنني في هذا الأمر أميل إلى ما رآه داود عبده، وأراني مقتنعاً بالأدلّة التي أتى بها على أن الصوت المضعف ما هو إلاّ صوتان متواليان لا يفصل بينهما فاصل.

بعد هذا العرض نرجع إلى ما بدأنا به الحديث حول الكلمات؛ مثل: اقتتل، وافْتَتَح، وما حصل لها عندما تحولت إلى قِتَّل، وفِتَّح ... الخ.

إن الذي حصل هو حذف حركة التاء الأولى، مما أدّى إلى التقاء التاءين دون أن يفصل بينهما فاصل، فعندما سكنت التاء الأولى التقى ثلاثة صوامت ʾiḳttal، والتقاء ثلاثة صوامت لا يجيزه النظام الصوتي في العربية مطلقاً، أو ما يسمّى بالتقاء الساكنين، أو أنه ابتدأ المقطع الثاني بصامتين، وابتداء المقطع بصامتين لا تجيزه العربية ألبتة[3]، وتخلصاً من هذا السياق تنزلق حركة بعد الصامت الأول، وقد أشير إلى أن الأصل في هذه الحركة أن تكون كسرة فصارت الكلمة ʾiḳittala، فلما تحرّكت القاف، استغني عن همزة الوصل، فصارت الصيغة: ḳittala ويقال نفس الكلام في حال إلقاء حركة التاء الأولى عندما التقت بالتي تليها على القاف: فلما تحرّكت القاف استغني عن همزة الوصل، وأما قِتَّلَ، ḳittila فالذي حصل فيها هو مماثلة بين حركةالقاف ḳ في ḳittala وفتحة التاء الثانية، فماثلت الفتحة الكسرة فصارت الصيغة: ḳittila.

ب- الفعل اطمأنّ

أشار ابن جني إلى أن أصل هذا الفعل هو: (اطْمأْنَنَ)، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدغم النون الأولى في الثانية فصار: (اطْمَأَنّ)[4].

---

(١) سورة المائدة (٥٤).

(٢) سورة البقرة (٢١٧).

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ١٠١ وانظر: دراسة في علم الأصوات ١٢٤.

(٤) المنصف ١/٩٠.

يفهم من كلام ابن جني أنه حذف فتحة النون الأولى، فهذا مخالفة بين الحركات، لأنه يوجد في المثال فتحتان متواليتان، فلما حذفها التقى النونان دون أن يَفصل بينهما فاصل، فلما التقى ساكنان في الكلمة وهما الهمزة والنون الأولى حركوا الساكن الأول بالحركة التي كانت للحرف الذي بعدها.

وفي هذه المسألة لا أريد أن أعيد ما قلته في سابقتها، فما حدث بعد حذف الحركة هو التقاء ساكنين، وللتخلص من ذلك تمّ تحريك الأول.

المخالفة بين الحركات في كلمتين

تحدّثنا في ما سبق عن المخالفة بين الحركات التي أدّت إلى إحداث الإدغام في كلمة واحدة، وفي ما يأتي سنشير إلى هذه المخالفة، في ما هو من كلمتين، ومما مثّل به ابن جني على ذلك ما يأتي:

قوله تعالى في قراءة[1]: «بما أُنْزِلَّيك»[2].

فعندما نعود إلى النّصّ القرآني لرؤية هذه الآية نجدها: «بما أُنْزِلَ إليك» والذي طرأ عليها وفق ما ذكره ابن جني[3]، أنه حذف الهمزة من «إليك» فصارت الصيغة «بما أُنْزِلَ لَيك» إذ توالى اللامان المتحركان بالفتح، فتم حذف الحركة عن اللام الأولى، وإدغامها في الثانية، لتصبح «بما أنْزِلَّيك»[4].

في اعتقادي أنّ الذي حدث هنا، لا يختلف عمّا حدث في كلمة واحدة، لأن أصل الكلام موضوع للوصل لا للوقف، فعندما نقرأ الآية؛ الأصل أن نقرأها بالوصل، ولمّا كان الأصل في الكلام الوصل، صارت الكلمتان السابقتان كالواحدة، لذا نقول كل الذي حدث بعد حذف الهمزة أنه حذفت حركة الفتحة عن اللام الأولى، فالتقت مباشرة في اللام التي تليها فصارت الصيغة «بما أُنْزِلَّيْك».

---

(١) المحتسب ١/ ٧٣.

(٢) سورة البقرة (٤).

(٣) المحتسب ١/ ٧٣.

(٤) المحتسب ١/ ٧٣.

الفصل الثاني

الإمـــالـة

الإمـالة في الحركات الطويلة

الإمالة

قبل الحديث عن الإمالة، والأسباب التي تجيزها، يجدر بنا أن نشير إلى ما قرّره المتقدمون من النحاة والقرّاء بشأن الألف، والواو والياء المدّيّتين إذ قرّروا -حسب مرادهم- أن الألف مسبوقة بفتحة، والواو المدّيّة مسبوقة بضمة، وكذلك الياء المدّيّة مسبوقة بكسرة، ونلحظ هذا في أثناء حديثهم عن كلمات؛ مثل: كتاب، ورسول، وسعيد، فهم يعدُّون أنّ الألف في كتاب مسبوقة بفتحة على التاء، وكذلك الواو في رسول مسبوقة بضمة على السين، والياء في سعيد مسبوقة بكسرة على العين وهذا الأمر ينسحب على كلٍّ من الألف، والواو والياء المدّيَّتين[1].

أما المحدثون فقد نحوا في هذه المسألة منحى آخر، إذ ذهبوا إلى أن الألف في مثل كتاب غير مسبوقة بفتحة قصيرة على التاء، بل إن الألف هي فتحة طويلة للتاء، وكذلك الواو في مثل رسول غير مسبوقة بضمة قصيرة على السين، فالواو هنا هي ضمّة طويلة للسين، والياء في سعيد غير مسبوقة أيضاً بكسرة قصيرة على العين، وإنما هي كسرة طويلة للعين، وهذا الكلام يفهم من خلال قراءة كتب المحدثين وأبحاثهم، عند حديثهم عن هذا الأمر[2].

وفي هذه المسألة أميل إلى ما رأه المحدثون، الذين يرون أنّ الألف، والواو والياء المدّيّتين لم يسبق أي منها بحركة من جنسها، بل إن هذه الأصوات حركات طويلة للحرف الذي يسبقها.

وعلى هذا الأساس سوف يكون تفسيري لما يحدث لهذه الأصوات عند إمالتها، بغير النظرة التي رآها المتقدمون، أي أن الحركات الطويلة هنا هي التي تمال فحسب، وأنها لم تسبق بحركات قصيرة تماثلها. كما سيكون ثمّة حديث عن إمالة الحركات القصيرة عندما يُؤثر بعضها في بعض.

---

(١) الأصول في النحو ٣/١٦٠ وما بعدها، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/١٧١ وما بعدها.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٦ وما بعدها، وتحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة ٢٦، والأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٦٥، إذ يفهم من كلام سمير إستيتية عندما تحدّث عن الحركات الطويلة، فلا يكون قبلها حركات قصيرة، انظر الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١٠٥.

وثمّة أمر تجدر الإشارة إليه وهو: أنّ المتقدمين عندما تحدّثوا عن الإمالة، وأنواعها، وما يتعلق بها من أحكام، فإنهم عرّفوها: بالانتحاء بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة[1]، ومع ذلك فابن جني ذكر أنّ ثمّة إمالة ربما تحدُث لغير الألف والفتحة، كما حدث لهما، وهذا ما ستكشف عنه الدراسة في هذا الفصل.

وإذا توجّهنا نحو المحدثين نجد منهم من يرى أنّ الإمالة تكون في الألف والفتحة، وغيرهما من الحركات، وهذا ما نراه عند سمير إستيتية عند حديثه عن الإمالة في أحد بحوثه[2] موضحاً ذلك بالرسم الذي أتى به دانيال جونز للحركات، وهو ما يمثله الشكل الآتي[3]:

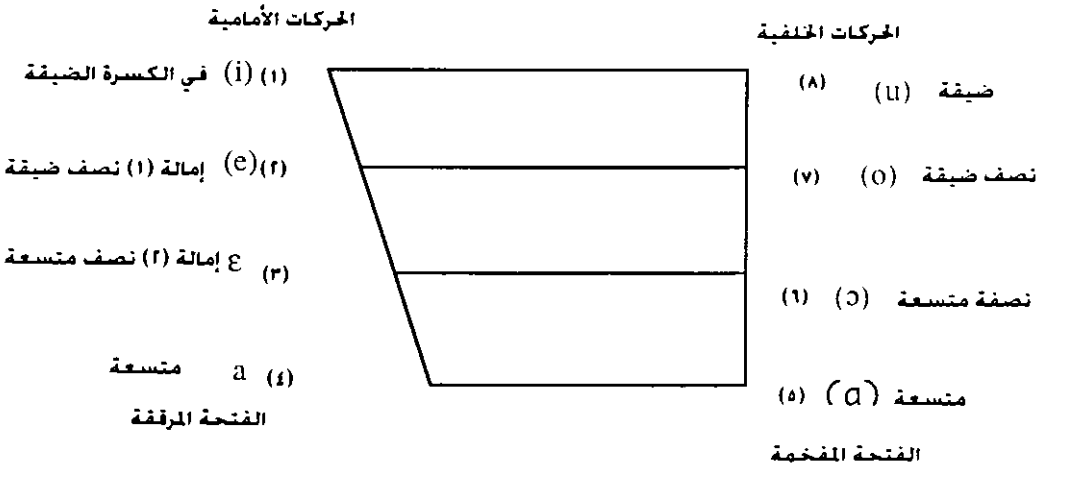

إذ أشار سمير إستيتية عندما تحدّث عن الإمالة إذ أتى بالشكل أعلاه للحركات فقال: «الإمالة في مفهومنا الصوتي المعاصر، أنه حركة واقعة بين أعلى حركة، وأدنى حركة (سواء أكانت الحركة أمامية أم خلفية)، فأعلى حركة أمامية هي

---

(١) الأصول في النحو ٣/١٦٠، والتكملة ٢٢٣، وأسرار العربية ٢٠٢، وكتاب الإقناع في القراءات السبع ١/٢٦٨.

(٢) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١٠٧.

(٣) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١٠٨، والأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢١٩، وانظر الصوتيات ٧٨، وأساسيات علم الكلام ١٩٣، ودراسة الصوت اللغوي ١٥٠، ودراسات في علم اللغة ١٣١، وعلم اللغة العام/ الأصوات ١٤١، وعلم الأصوات/ كمال بشر ٢٢٩، والأصوات اللغوية/ ياسر الملاّح ٣٧، ومحاضرات في اللسانيات ٢٢٣، وفي الأصوات اللغوية ٣١، ودراسة في علم الأصوات ٥٥، والظاهرة الصوتية في قراءة ورش ٣٠٩.

الكسرة (والكسرة الطويلة وهي ياء المد) وأدنى حركة أمامية هي الفتحة المرققة (والفتحة الطويلة وهي الألف)، وأي حركة واقعة بين الكسرة والفتحة المرققة أو بين ياء المد والألف المرققة هي حركة ممالة ... كذلك فإنّ أيّة حركة واقعة بين الضمّة والفتحة المفخمة أو بين واو المدّ والألف المفخمة هي في حقيقتها إمالة، ولكن علماء العربية والقراءات لا يقصدون بالإمالة إلاّ ما كان بين أعلى حركة أمامية وأدنى حركة أمامية »[1].

وفي هذه المسألة أيضاً سآخذ بالرأي الذي يذهب إلى أنّ الإمالة ظاهرة قد تحدث في الألف والفتحة، وغيرهما من الحركات، إذ إن أيّ انزياح لحركةٍ ما عن مسارها المحدد لها بتأثير حركة أخرى يُعدّ إمالة لها.

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ ابن جني لم يأت بمصطلح مماثلة أو تأثر أو تأثير عند حديثه عن الإمالة، مما هو مستعمل عند علماء اللغة المعاصرين، بل إنه عدّ الإمالة نوعاً من الإدغام فقال: « وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير ادّغام يكون هناك، وهو ضروب، فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام، لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: عالم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقضى، ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه ... »[2]، وقد علق على هذا سمير إستيتية في أحد بحوثه بقوله: «ومعنى هذا أنّ الإمالة في نظر ابن جني إنما هي ضرب من المماثلة ... »[3]، لذا أرجو أن لا يفهم أنّه إذا ورد في هذا الفصل أي مصطلح؛ مثل: مماثلة، وتأثر، وتأثير، أنّ ابن جني قاله، بل هو مما فهمه الباحث من خلال قراءته لكلام ابن جني.

وبعد هذا أودّ أن أشير إلى رغبتي في وضع الإمالة أثناء الحديث عنها ضمن قسمين؛ هما:

الأول: الإمالة في الحركات الطويلة، الفتحة الطويلة (ā) والضمة الطويلة (ū)، والكسرة الطويلة (Ī) وهي ما عبّر عنها المتقدمون بحروف المدّ.

---

(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١٠٧ وما بعدها.

(٢) الخصائص ١٤١/٢.

(٣) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١٠٩.

الثاني: الإمالة في الحركات القصيرة؛ الفتحة القصيرة (a) والضمة القصيرة (u)، والكسرة القصيرة (i)، وهي ما عبّر عنها المتقدمون بالفتحة، والضمّة والكسرة.

ومما تجدر الإشارة إليه؛ أنّ ابن جني عندما تحدّث عن الإمالة، أتى بأمثلة قليلة، ومع ذلك فهي توضّح مراده منها، فهي عنده نوع من تقريب الصوت من الصوت، وهذا يفهم من قوله: «فمن ذلك الإمالة وإنما وقعت في الكلام؛ لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: عالِم وكِتاب، وسعى، وقضى، واستقضى، ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء، وكذلك سعى، وقضى نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها، وعليه بقية الباب»[1].

يفهم من هذا النّصّ، أنّ الإمالة ما هي إلاّ نوع من المماثلة، وأنّ الأمثلة التي جاء بها ابن جني لا تشمل أنواع الإمالة كلها؛ مما أسهب في الحديث عنها غيره من المتقدمين والمحدثين، ولكنّ هذه الأمثلة القليلة وغيرها مما جاء في كتبه تساعدنا في فهم الإمالة فهماً صحيحاً، إذ إنّ ابن جني عندما رأى هذه الأمثلة كافية لفهم الإمالة، ذيّل النّصّ أعلاه بهذه العبارة: «وعليه بقية الباب»، أي من خلال هذه الأمثلة تفهم الإمالة، فلا داعي إذاً للإتيان بجميع الأمثلة على كل نوع من أنواعها.

بناءً على ما سبق سأقصر الحديث عن الإمالة، وفقاً لما وضحه ابن جني من خلال الأمثلة التي جاء بها.

كما سأقصر الحديث على ظواهر الإمالة التي يمكن تفسيرها وفق ظاهرتي المماثلة والمخالفة، أما إذا كانت غير خاضعة لهاتين الظاهرتين، فسوف لا أتطرّق إليها بالحديث، لأنها ليست داخلة في موضوع البحث.

الإمالة في الحركات الطويلة

يفهم من الأمثلة التي عرضها ابن جني في كتبه أنّ الإمالة ما هي إلاّ انحراف للحرف عن المسار الطبيعي له، فكل حركة من الحركات الطويلة الثلاث، الألف

(١) الخصائص ١٤١/٢.

المسماة: الفتحة الطويلة (ā)، والواو المدّيّة المسمّاة: الضمة الطويلة (ū)، والياء المدّيّة المسماة: الكسرة الطويلة (Ī)، لها مسار مخصص تسير فيه، ولكن قد يوجد ما يؤثر في هذا المسار، فيجعله مائلاً نحو مسارٍ آخر، وهذا الانحراف الحادث لهذه الحركات، هو ما سنتحدث عنه في ما يأتي:

أولاً: إمالة الألف.

يلاحظ من حديث ابن جني عن إمالة الألف أنها تمال نحو صوتين هما: الياء والواو.

١- إمالة الألف نحو الياء

ماثلت الألف الكسرة، فأميلت نحو الياء، سواء أكانت هذه المماثلة مقبلة أم مدبرة، كما أن الألف أميلت نحو الياء لتدلّ على أنها منقلبة عنها، إذ يفهم هذا الكلام من حديث ابن جني عندما أتى بالأمثلة التي بيّن من خلالها أنّ الألف تقرّب من الياء، إذا سبقت بكسرة؛ نحو: كِتاب، أو سبقت هي الكسرة؛ نحو: عالِم، أو لتدلّ على أن الألف منقلبة عن ياء؛ نحو: سعى، قضى[1].

بناءً على ما سبق، يمكن لي أن أتحدّث عن أنواع المماثلة التي حدثت للألف (الفتحة الطويلة) في ما يأتي:

أ- المماثلة المقبلة

تتأثر الفتحة الطويلة (ā) (الألف) بالكسرة قبلها، مما يؤدّي إلى إمالة الألف نحو الياء، وهذا يفهم من قول ابن جني: «... وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة قبل الحرف الممال أو بعده ...»[2]، وبيّن أن الألف أميلت نحو الياء بتأثير الكسرة[3].

وإذا أردنا معرفة رأي النحاة المتقدّمين في هذه المسألة، وجدناهم يذهبون إلى أنّ الألف إذا سبقت بكسرة، وكان بين الكسرة والألف حرف؛ نحو: كِتاب، أو

---

(١) الخصائص ١٤١/٢.

(٢) المنصف ٥٦/١.

(٣) الخصائص ١٤١/٢، والمنصف ٥٦/١.

أما رأي الباحث في هذه المسألة، فيوافق على أن تفسّر الإمالة بقانون المماثلة، وأن الإمالة حققت نوعاً من الانسجام بين الحركات، مما أدّى إلى إحداث حركة هي بين الحركتين الفتحة والكسرة.

ولكني لا أميل إلى الرأي الذاهب إلى أنّ في الإمالة تسهيلاً على المتكلم، وأن الفتح يتطلب مشقة، وفي هذا المقام لا بدّ لي من إيراد قول إبراهيم أنيس: «ولا نستطيع أن نتصوّر كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة!! فقد قرّروا [النحاة] أنّ كل ممال يجوز فتحه! ولو صحّ هذا القول لأمكن أن نتصور أنّ من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث؛ إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة متعمدة، وإنما هو عادة لكل قبيلة، فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح، فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعورٍ بها، فكان واجب النحاة أنْ يقولوا إنّ الإمالة لا مفرّ منها عند تلك القبيلة التي تميل في كلامها إليها، والفتح واجب عند من لا يستطيعون غيره؛ كمعظم الحجازيين، أما إذا كان النحاة قد أرادوا بجواز الإمالة أنّه يجوز لنا الآن حين نقرأ القرآن الإمالة والفتح، فهذا أمر آخر ...»[1].

وفي هذا أوافق إبراهيم أنيس تماماً، ذلك أن الإمالة ما هي إلاّ ألفة في النطق، وكذلك الفتح، فالذي يألف الإمالة يعسر عليه الفتح، والذي يألف الفتح تعسر عليه الإمالة.

والنحاة عندما رأوا الألفاظ الممالة فسّروا بعضها بما يسمى -حسب تفسير المحدثين- بقانون المماثلة، وأريد أن أبين ما حدث لبعض الكلمات التي وردت في الأمثلة التي أتى بها النحاة، عن طريق الكتابة الصوتية أدناه، ممثلين ذلك بكلمة كِتاب kitāb.

kitāb　　kitēb

(١)　　(٢)

تأثرت الفتحة الطويلة (ā) بالكسرة القصيرة قبلها، مما أدى إلى إمالتها نحو الكسرة، لتشكل حركة وسطاً بين الكسرة والفتحة والمماثلة هنا مقبلة.

(١) في اللهجات العربية ٦٩.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الذي حصل للفتحة الطويلة (ā) من تأثّر بالكسرة القصيرة (i) قبلها في كلمة كتاب kitāb، ينسحب على كل الأمثلة التي جاء بها النحاة، والقراء سواء أكانت الفتحة الطويلة مسبوقة بكسرة أم ياء، وسواء أكان الفاصل بين الفتحة الطويلة من جهة وبين الكسرة والياء من جهة أخرى، حرفاً؛ نحو: كتاب kitāb، وحَيَدان ḥayadān، أم كان الفاصل حرفين أحدهما ساكن نحو حِلِبلاب ḥiliblāb، أو كان ثاني الحرفين هاء؛ نحو يريد أن يَضْرِبَها، yaḍribahā، ويريد أن يزيلها yuzīlahā، ففي جميع هذه الأمثلة وما شاكلها حدثت مماثلة بين الفتحة الطويلة (ā) والكسرة أو الياء، فأميلت الألف نحو الياء.

ب- المماثلة المدبرة

تحدّث ابن جني عن إمالة الفتحة الطويلة (ā) الألف نحو الياء، إذا وقعت الكسرة بعدها، بكلام يوحي أنّ هذه الإمالة حدثت بتأثير الكسرة في الفتحة؛ وهذا يستشف من كلامه على هذه الكلمات: عالِم، وخاتِم، إذ أشار إلى أن ألف الإمالة هنا هي بين الألف والياء[1]، وأشار في موضع آخر إلى أن الألف في مثل هذه الأمثلة أميلت للكسرة التي بعدها[2]، وأشار في موضع ثالث بقوله: «فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: عالِم ... ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء ...»[3].

يفهم من كلام ابن جني إذا تجاوزنا تصوّره من أنّ الألف مسبوقة بفتحة. إذ لا يتفق هذا و الدرس الصوتي الحديث -كما أشرت في بداية الحديث عن الإمالة- أنه حدثت مماثلة بين الفتحة (ā) الألف، والكسرة بعدها.

وبعد معرفة رأي ابن جني نودّ معرفة رأي غيره من المتقدمين، فسيبويه يرى أن الألف إذا كان بعدها حرف مكسور؛ نحو: عابِد، عالِم، مساجِد، مفاتيح، عُذافِر، هابيل، فإنها تُمال نحو الياء بتأثير تلك الكسرة[4]، وإلى هذا ذهب غيره من

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٥٠.

(٢) كتاب اللمع في العربية ٢٤٠.

(٣) الخصائص ٢/١٤١.

(٤) الكتاب ٤/١١٧.

المتقدمين أمثال: ابن السرّاج[1]، وابي عليّ الفارسي[2]. إذ يفهم من كلام النحاة أنّ الفتحة الطويلة (ā)تميل نحو الياء إذا وليها كسرة، ويفهم هذا أيضاً من كلام القرّاء، مثل ابن الباذش[3] ومكي بن أبي طالب[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن المتقدمين عندما تحدّثوا عن إمالة الألف نحو الياء؛ بسبب الكسرة بعدها، بيّنوا أنّ الكسرة، إذا كانت حركة لصوت الراء[5]، أو الياء[6]، نحو: من حمارِك، والمبايِع، أقوى في إمالة الألف نحو الياء من الكسرة على غير هذين الحرفين، وأن الكسرة بعد الألف إذا كانت كسرة بناء فهي أقوى أيضاً في إمالة الألف من كسرة الإعراب[7].

وإذا توجهنا نحو المحدثين، وجدناهم يترسمون خطا من قبلهم من المتقدمين، فهم يرون أن الألف في مثل الأمثلة السابقة، تميل نحو الياء بتأثير الكسرة، إذ تعد هذه العملية خاضعة لقانون المماثلة، وقد عبّروا عن مرادهم، بعبارات، مثل التماثل، والمشاكلة، والانسجام، مما يفهم منه أنهم يريدون به المماثلة[8].

بعد عرض رأي المتقدمين والمحدثين، يلاحظ أن الفريقين متفقان في أن ما يحدث للفتحة الطويلة (ā) الألف إذا وليها كسرة فإنها تماثلها، فتميل نحو الياء، وهذا يعني أن المحدثين قد تابعوا المتقدمين في هذه المسألة، وإن اختلف كلٌّ منهم في التعبير عن مراده، إذ يفهم من مراد الفريقين أن ما حدث للألف -بتعبير المتقدمين- (الفتحة الطويلة) - بتعبير المحدثين، هو نوع من المماثلة.

---

(١) الأصول في النحو ١٦١/٣.

(٢) التكملة ٢٢٣.

(٣) كتاب الإقناع في القراءات السبع ٢٧١/١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٧٣/١.

(٥) الأصول في النحو ١٦٧/٣، والتكملة ٢٢٧.

(٦) التكملة ٢٢٣، وأوضح المسالك ٣١٨/٤.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ٧/٣، ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢٣٩/١.

(٨) في اللهجات العربية ٦٧، وفي الأصوات اللغوية ١٦٥، وفي الدراسات القرآنية واللغوية ٣٣٦ والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ١٣٣، والإمالة في اللهجات العربية القديمة وامتداداتها ٢٩٦ و ٣١٦، ولغة تميم ٢٨٧، ودراسة في علم الأصوات ١٩٠، والظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١٠٦، والظواهر الصوتية في قراءة الأعمش ١٦١.

وفي هذه المسألة لا أرى غير ما رآه فريقا النحاة من المتقدّمين والمحدثين، إذ أُوافقهم الرأي في ما ذهبوا إليه، وأريد أن أبيّن ما حدث من مماثلة مدبرة لواحدة من الكلمات السابقة في الكتابة الصوتية أدناه، إذ إن ما يحدث لواحدة منها ينسحب على بقيّة الأمثلة، وأودّ أن تكون تلك الكلمة: مَساجِد:

masāğid (١)　　masēğid (٢)

أراد المتكلم مماثلة فتحة السين الطويلة (ā) لكسرة الجيم القصيرة (i) بعدها، فمالت الفتحة نحو الياء، وهذا التماثل تبينه الصيغة الثانية.

ومما ينبغي أن يشار إليه أن الألف تتأثر بالكسرة بعدها سواء أكانت الكسرة للبناء أم للإعراب، أو كانت لصوت الراء أو الياء، أو غيرهما من الحروف، ففي جميع الحالات تماثل الفتحةُ الطويلة (ā) الكسرة بعدها؛ وما ينطبق على حالة واحدة ينسحب على جميع الحالات، فتصبح الفتحة ممالة نحو الياء بتأثير الكسرة بعدها.

جـ- إمالة الألف المنقلبة نحو الياء

أشار النحاة إلى أنّ ثمّة نوعاً من إمالة الألف، إذ تمال الألف، لتدلّ على الأصل الذي انقلبت عنه، وسأقصر الحديث في هذه الفقرة على إمالة الألف نحو الياء، فالألف المنقلبة أميلت نحو الياء في عدّة أوزان، نودّ أن نورد بعضها في ما يأتي:

١- إمالة الألف الواقعة عيناً

بيّن النحاة المتقدمون أن الألف الواقعة عيناً تمال نحو الياء، إذا كانت منقلبة عنها، أو إذا كانت منقلبة عن واو مكسورة؛ نحو (خاف) التي أصلها: (خَوِف) والتي إن أخبرت بها عن نفسك كسرت فاءها فتقول: (خِفتُ).

أولاً: المنقلبة عن الياء

أشار ابن جني إلى أن سبب إمالة الألف الواقعة موقع العين؛ نحو: صار، طاب لم يعد إلى أنها منقلبة عن ياء، إنما جازت الإمالة للفرق بين الاسم والفعل، إذ

إنّ صالح وخالد لم تُمل الألف فيهما لأنهما اسمان[1]. وبين في موضع آخر أنّ سبب الإمالة في مثل هذه الأفعال آتٍ من انكسار فائها عند الإخبار بها عن النفس، فتقول: صِرْتُ، وطِبْتُ[2]. وبيّن في موضع ثالث أن الألف المنقلبة يجوز إمالتها نحو الياء، واستدلّ على ذلك بأمثلة، يفهم منها أن الألف المنقلبة عن الياء، سواء أكانت في موقع العين أم اللام، تجوز إمالتها[3]، إذ أتى بهذه الأفعال: سعى، وقضى، واستقصى، وبيّن أن سبب إمالة الألف هنا عائد إلى انقلابها عن الياء، وعقّب على ذلك بقوله: «وعليه بقية الباب»[4] مما يعني أن الإمالة تجوز في الألف المنقلبة عن الياء، أيّاً كان موقعها.

وخلاصة كلام ابن جني أعلاه أن الألف المنقلبة عن ياء تجوز إمالتها نحو الياء، إذ يفهم هذا من قوله حين أتى بالأمثلة التي فيها الألف منقلبة عن ياء من موضع اللام وهذا القول: «وعليه بقيّة الباب» إذ تفيد هذه العبارة أن الألف المنقلبة تجوز إمالتها في أي موضع كانت، ولكنه لم يذكر أمثلة على ما هو عين للاختصار، ويضاف إلى هذا السبب سبب آخر، وهو أن الذي أجاز إمالة الألف نحو الياء في مثل: صار، طاب، أنه عند الإخبار بهما عن النفس نقول: صِرْتُ، وطِبتُ، فهذان السببان يجوز أن نميل الألف فيهما نحو الياء إذا اجتمعا معاً في الفعل نفسه، ويجوز أن نميل الألف نحو الياء لأحدهما، كما سيجيء عند الحديث عن إمالة الألف نحو الياء في خَوِف[5].

وبعد معرفة رأي ابن جني نودّ معرفة ما رآه غيره من المتقدمين، فسيبويه يرى أنّ الألف في الأمثلة التي أوردها ابن جني تُمال نحو الياء؛ لأنها منقلبة عنها[6]. وتابع سيبويه أبو علي الفارسي[7]، والجاربردي[8]، وذهب ابن السرّاج إلى

---

(١) المنصف ١/٥٥ وما بعدها.

(٢) كتاب اللمع في العربية ٢٣٩ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٢/١٤١، والتصريف الملوكي ٩٨.

(٤) الخصائص ٢/١٤١.

(٥) التصريف الملوكي ٩٩.

(٦) الكتاب ٤/١٣١.

(٧) التكملة ٢٢٤.

(٨) مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/٢٤١.

أن الألف المنقلبة عن الياء تمال في الأسماء؛ نحو: نابٌ، ورجل مالٌ وباعٌ[1]، وأمّا إمالتها في الأفعال؛ فلأنها عند الإخبار بها عن النفس تكسر فاؤها، فتقول في مثل: صار: صِرت، وطاب: طِبْت[2].

يفهم من كلام المتقدمين أن الألف تمال؛ لأنها منقلبة عن ياء أو لأنها عند الإخبار بها في الأفعال عن النفس تكسر فاؤها، وفي هذا المقام لا بُدّ من إيراد رأي الأستراباذي الذي يقول فيه: «أمّا [الألف] المنقلبة عن الياء، فتمال سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها، في الاسم أو في الفعل ...، وهي إذا كانت عين فَعَل -في الأفعال- أولى بالإمالة منها عين فَعَلٍ في الأسماء، لأنه ينضمّ إلى انقلابها عن الياء، انكسار ما قبلها في بعض التصاريف، كَهِبْتُ، وبِعْتُ»[3].

يستشف من كلام الأستراباذي أن الألف المنقلبة عن الياء تمال نحو الياء، سواء أكانت في الأفعال أم الأسماء، وفي الأفعال إذا كانت الألف منقلبة عن ياء، فتمال نحوها، وتقوى الإمالة إذا كان الفعل عند الإخبار به عن النفس تكسر فاؤه.

وقبل أن أعرض رأي المحدثين في إمالة الأفعال الجوف أو الناقصة وما جرى مجراها، أودّ أنْ أشير إلى ما قاله المحدثون في الواو والياء اللتين هما أصل للألف -حسب تعبير المتقدمين- فما هو رأي المحدثين في الواو والياء هاتين؟

لقد أطلق المحدثون على هذين الصوتين عدّة مسميات، منها: أشباه حركات[4]، ونصف حركة[5]، ونصف صامت[6]، وشبه صائت[7].

---

(١) الأصول في النحو ٣/١٦١.

(٢) السابق ٣/١٦٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/١١.

(٤) محاضرات في اللسانيات ١٩٩.

(٥) علم اللغة العام/ الأصوات ١٣٣، وعلم الأصوات/ كمال بشر ٣٦٩، والأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٢٦.

(٦) علم اللغة العام/الأصوات ١٣٣، وعلم الأصوات/ كمال بشرّ ٣٦٨، ومحاضرات في اللسانيات ٢٠٠.

(٧) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ١٨٠ وما بعدها.

والذي دعا المحدثين إلى إطلاق هذه المسميات على هذين الصوتين أنهما يأخذان من كلٍّ من الصوامت، والحركات بنصيب. فهما من الناحية الوظيفية السياقية يعاملان معاملة الصوامت[1]. ولكن من الناحية النطقية فهما يشبهان الحركات[2].

فالواو عندما تنطق: «تبدأ أعضاء النطق في اتخاذ الوضع المناسب لنطق نوع من (الضمّة) (u)، ثمّ تترك هذا الوضع بسرعة إلى وضع صائت آخر، وتختلف نقطة البدء اختلافاً يسيراً في ما بين المتكلمين، وحسب الصائت التالي، تنضم الشفتان، ويرفع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك. ويسد الطريق إلى الأنف، بأن يرفع الحنك اللين، ويتذبذب الوتران الصوتيان»[3].

وأما عند الضمّة فيتم إنتاجها بنفس الطريقة أعلاه، إلاّ أن ارتفاع مؤخرة اللسان تجاه أقصى الحنك مع الواو شبه الحركة أكثر منه مع الضمّة[4].

وأمّا الياء، فإنها: «تتكوّن ... بأن تتخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطق صائت من نوع الكسرة (i)، ثم تنتقل منه بسرعة إلى موضع صائت آخر ... وهذا الانتقال السريع من الكسرة (i) هو الذي يكون الصامت المعروف بالياء، ونستطيع أن نصف بدء هذا الصوت بأن نقول: إنّ وسط اللسان يرفع عالياً تجاه الحنك الصلب (وسط الحنك) و(تكسر) الشفتان ويسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين؛ ويتذبذب الوتران الصوتيان ...»[5].

---

(١) علم الأصوات/ كمال بشر ٣٦٨، ومحاضرات في اللسانيات ٢٠٠، والأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٢٨.

(٢) علم اللغة العام/الأصوات ١٣٣، وعلم الأصوات/ كمال بشر ٣٦٨، ومحاضرات في اللسانيات ٢٠١ وما بعدها، والأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٢٨.

(٣) علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي ١٨٠، وانظر: علم اللغة العام/ الأصوات ١٣٣، وعلم الأصوات/ كمال بشر ٣٦٩، ومحاضرات في اللسانيات ٢٠١، والأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٣٠.

(٤) الأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٣٠.

(٥) علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، ١٨٠، وانظر: علم اللغة العام/ الأصوات ١٣٣، وعلم الأصوات/ كمال بشر ٣٦٩، والأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٢٨ وما بعدها: ومحاضرات في اللسانيات ٢٠١.

وأما الكسرة، فيتمّ إنتاجها بنفس طريقة الياء، إلاّ أن تصعّد وسط اللسان مع الياء أكثر منه قليلاً مع الكسرة[1].

يتبيّن مما سبق أنّه: «يشترك نصفا الحركتين الواو والياء مع الحركات المناظرة لهما ... وليس غريباً بعد ذلك أن يوصف هذان الصوتان بأنهما نصفا حركتين، فإن تحويل كل منهما إلى الحركة المناظرة أمر طبيعي جداً من الناحية النطقية ... »[2].

وبما أنّ نِصْفَي الحركتين تشبهان الحركات المناظرة لهما، وأنّ المماثلة والمخالفة ربّما تحدث بين الحركات في بعض السياقات الصوتية، فإنه من الممكن أن تحدث المماثلة والمخالفة أيضاً بين نصفي الحركتين والحركات. أي يمكن أن تؤثر نصف الحركة في الحركة، فتقلبها إلى حركة من جنسها، أو أن الحركة هي التي تؤثر في نصْف الحركة، فتقلب نصف الحركة إلى نصف حركة مشابهة للحركة، والذي دعاني إلى مثل هذا القول ما قرأته عند داود عبده عند حديثه عن حركة الفعل الماضي الأجوف، إذ يفهم من كلامه أن مماثلة حدثت بين نصفي الحركة الواو (w) ، والياء (y) والحركات سواء أكانت تلك المماثلة بتأثير نصف الحركة في الحركة أو العكس[3].

ونرى ما ذهب إليه داود عبده موجوداً عند فوزي الشايب، إذ بيّن الأخير أن المماثلة والمخالفة قد تحدث بين شبه الحركة، والحركة، وبيّن هذا في بابٍ من أحد فصول بحوثه، واسماً إياه بـ المخالفة بين الصوامت والحركات[4]

لذا فإن أيّ تطوّر للأفعال المعتلّة اليائية والواوية، المعتلة العين أو اللام، أو عندما يكون حرف العلة في الفعل المزيد واقعاً بعد الحرف الثالث أو بعد ذلك، يمكن تفسيره انطلاقاً من الأصل الذي كان عليه ذلك اللفظ؛ لذا سأبدأ بتفسير التطور الذي حدث لهذه الأفعال، مبتدئاً من البنية العميقة لهذه الأفعال. أو ما يسمّى بالأصل الأول الذي أُخذت منه، سواء أكان ذلك التطور متجهاً نحو الإمالة، أم الفتح،

---

(١) الأصوات اللغوية/ سمير إستيتية ٢٢٨.

(٢) السابق ٢٣٠.

(٣) دراسات في علم أصوات العربية ١٤٤ وما بعدها.

(٤) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٢٣ وما بعدها.

وما ينطبق على الأفعال، ينسحب أيضاً على الأسماء. سواء أكانت ثلاثية أم أكثر، وسواء أكانت مفردة أم جمعاً.

وبعد هذا التقديم نأتي الآن إلى معرفة رأي المحدثين في تعليلهم للإمالة في الأفعال الجوف اليائية التي نحن بصدد الحديث عنها.

وأريد أن أبدأ بما ذهب إليه إبراهيم أنيس، إذ يرى أنّ الإمالة في الأفعال الجوف ناشئة عن التطور الذي رآه جارياً على أصل هذه الأفعال، مطبقاً ما رآه على أحد الأفعال الجوف، مثل: بانَ bāna التي أصلها: بَيَنَ bayana الذي آل إلى بان bāna، وأنّ عملية الانتقال بين (بَيَن bayana) و (بانَ bāna) قد مرّت بمراحل هي أنّ بَيَن bayana في المرحلة الأولى سقطت منها حركة العين فصارت بَيْنَ bayna، ثم تطورت إلى مرحلة ثانية هي الإمالة bēna، ثم تطورت الإمالة إلى مرحلة الفتح الخالص بان bāna[1].

وذهب إلى ما رآه إبراهيم أنيس كثير من المحدثين، مثل: رمضان عبد التواب[2]، وفوزي الشايب[3]، وضاحي عبدالباقي[4]، وعبدالجواد الطيّب[5]، وغيرهم[6].

وثمّة من يذهب في تفسير الإمالة في الأفعال الجوف مذهباً قريباً من رأي إبراهيم أنيس، إذ يرى حسام النعيمي أن الإمالة هي مرحلة انتقاليّة من الياء إلى الألف، فمثلاً أصل بان bāna هي بَيَن bayana، فالأصل هذا قبل أن يؤول إلى bāna مرّ بمرحلة الإمالة، إذ إن الصوت الممال في bēna فيه تخليط من الياء -التي يودّ العدول عنها - والألف - التي يودّ أن يؤول إليها[7].

---

(١) في اللهجات العربية ١٤٣.

(٢) مدخل إلى علم اللغة ٢٩١.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٦٢ وما بعدها.

(٤) لغة تميم ٢٨٥.

(٥) من لغات العرب لهجة هذيل ٧٣ وما بعدها.

(٦) الإمالة في اللهجات العربية القديمة وامتداداتها ٣٠٧ وما بعدها، ودراسة في علم الأصوات ١٨٤ وما بعدها، وأثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٤٦ وما بعدها.

(٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٢٠٤.

وعبدالفتاح شلبي عندما وجد القارىء الواحد أمام الافعال التي يمكن أن تمال ألفاتها، فيميل بعضها، ويفتح بعضها الاخر، رأى أن مردّ ذلك يكاد يكون متصلاً بالرواية، والنقل عن الأئمة[1].

ويرى مشعل الخوالدة أن الإمالة في الأفعال الجوف إذا كانت فاؤها حرفاً مستعلياً مثل: ضاق ḍāḳa، وطابَ ṭāba ما هي إلاّ مخالفة لفاء الكلمة من جهة، إذ إنّ الفاء هنا صوت مفخم، والأصل في حركته أن تكون مفخمة، وفي الإمالة تتجه الألف (الفتحة الطويلة (ā) نحو الكسرة، والكسرة حركة مرققة وبهذا تحدث المخالفة بين فاء الكلمة، والألف (الفتحة الطويلة (ā)). ومن جهة أخرى في الإمالة مخالفة بين الفتحة الطويلة (ā) التي هي حركة الضاد ḍ في ضاقَ ḍāḳa، والطاء ṭ في طاب ṭāba، والفتحة القصيرة (a) التي هي حركة القاف ḳ في ضاقَ ḍāḳa، والباء b في طابَ ṭāba. وفي الأفعال التي فاؤها حرف مستفل مثل حاق ḥāḳa تجيء الإمالة فيها على سبيل المخالفة بين الألف والحاء من جهة، إذ إن الحرف المستفل حركة ما بعده تكون مثلة مستفلة أي أنّ فتحة الحاء ḥ في حاق ḥāḳa تشبه الحاء ḥ في التسفل، فعندما تحدث الإمالة في فتحة الحاء ḥ الطويلة (ā) نحو الكسرة (i) يحدث لها نوع من الاستعلاء، وبهذا تخالف حرف الاستفال. ومن جهة أخرى، فإن إمالة الفتحة الطويلة (ā) في حاق ḥāḳa نحو الكسرة (i) فيها مخالفة للفتحة القصيرة (a) بعدها[2].

وثمّة من ذهب مذهباً قريباً من مذهب مشعل الخوالدة، إذ يرى محمود خريسات أنّه ينبغي أن نتعامل مع ظاهر اللفظ الذي أمامنا، أي مع البنية السطحية، لأن القوانين الصوتية -حسب رأيه- لا تعمل باعتبار ما كان، ولا باعتبار ما سيكون[3]، ويذهب إلى تفيسر الإمالة حسب ظاهر اللفظ، ويرى أنّ الإمالة في مثل: هاب hāba، وخاف ẖāfa، وباعَ bāʿa، ما هي إلاّ مخالفة بين الفتحة الطويلة (ā)، والفتحة القصيرة (a) بعدها[4].

---

(١) في الدراسات القرآنية واللغوية ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات ١٤٩.

(٣) التفسيرات الصرتية للظواهر الصرفية العربية ١٩٨.

(٤) السابق، ١٩٩.

بعد هذا العرض يتبيّن أنّ رأي المتقدمين يوحي بأنّ الألف الفتحة الطويلة (ā) ماثلت أصلها اليائي الذي انقلبت عنه، أو أنها ماثلت الكسرة (i) التي هي حركة عين الفعل، أو ماثلت تلك الكسرة التي تكون حركة للفاء في بعض الصيغ مثل: فِلتُ.

ويبدو أن هؤلاء عندما رأوا هذه الألفات ممالة، بحثوا عن تفسير لما رأوه، فاجتهدوا وحاولوا أن يصلوا إلى ما هو مقنع -برأيهم- إلاّ أنني لا أميل إلى ما ذهبوا إليه، إذ كيف تتم المماثلة بين الألف (الفتحة الطويلة (ā)) الظاهرة الماثلة أمامنا، وبين ما هو مقدَّر غير موجود، إذ إن الذي أميل إليه أن تحدث الإمالة في ما هو محسوس.

وأما المحدثون، فالفريق الذي رأى أن هناك تطوراً حدث لهذه الأفعال، رأوا أن الإمالة مرحلة من مراحل هذا التطور، واكتفوا بالإشارة إلى أنها مرحلة من مراحل تطور الأفعال من الأصل الذي كانت عليه، ثم تمّ إسقاط حركة العين، ثم الإمالة، ثمّ المرحلة الأخيرة وهي الفتح الخالص.

وكذلك النعيمي عندما رأى أن الحركة الممالة خليط من الفتحة والكسرة، وذهب إلى أن هذا التخليط الحركي، ما هو إلاّ مرحلة انتقالية من الأصل إلى مرحلة الفتح الخالص، ولم يبيّن -حسب رأيي- كيفية حدوث هذا الخلط.

أما الذي اكتفى بالإشارة إلى أن الأفعال التي جاءت في القرآن ممالة، والأفعال التي جاءت مفتوحة، هي متلقاة بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه وجد أن ثمّة أفعالاً ذات صفات متشابهة قد أميل بعضها ولم يمل الآخر عند نفس القارئ، فنحن نقول لهذا. هذا لا يمنعنا من تفسير حدوث الإمالة.

وأما من ذهب إلى أنّ الفتحة خالفت الصامت المتسعلي قبلها فتحركت نحو الأمام باتجاه الكسرة فخالفته وخالفت بذلك الفتحة القصيرة بعدها، وأن تلك الفتحة التي خالفت الحرف المتسفل قبلها، فتصعّدت نحو الكسرة، فخالفت الحرف المستفل بهذا التصعد والفتحة بعدها، والذي ذهب إلى أنه ينبغي أن نفسر حسب ظاهر اللفظ، ففسر الإمالة أنها مخالفة بين الفتحات، فإني لا أميل إلى مارأوه، لأن ما ذهبوا إليه لا يُفسّر إمالة الفتحة الطويلة نحو الضمّة في مثل قُام صُاغ، إذ لو كان الأمر كما ذهبوا إليه لمالت هذه الفتحات الطويلة نحوالكسر، فبماذا يفسرون إمالة الفتحة الطويلة (ā) نحو الضمّة.

لذا فإنّ التفسير الذي أطمئنّ إليه يكون بالرجوع إلى الأصل الذي أخذت منه هذه الألفاظ أولاً، ثمّ نبدأ بالتفسير من هناك. فمثلاً الفعل بانَ bāna الذي أصله بَيَنَ bayana، يمكننا الحديث عما حصل له من تطورٍ حتى آل إلى bēna بالكتابة الصوتية الآتية:

بَيَنَ	بَيْنَ	
bayana	bayna	bēna
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى الأصل تتكون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة، تطورت إلى الصيغة الثانية عن طريق حذف حركة عين الكلمة، فاختصرت المقاطع الصوتية إلى اثنين، وفي هذا اقتصاد في الجهد، ثم حدث مماثلة بين الحركة (a) وشبه الحركة (y) فأثّر كل منهما في الآخر، مما أدّى إلى تشكل حركة جديدة آخذة من كلٍّ من الفتحة (a) والياء (y) بنصيب.

ويمكن أن يكون هناك تفسير آخر، يمكن تمثيله بما يأتي:

			بَيَنَ
bēna	be-na	beyana	bayana
(٤)	(٣)	(٢)	(١)
		بالإمالة	

فالصيغة الأولى الأصل حدث لها تطور بأن ماثلت فتحة (a) الباء القصيرة شبه الحركة فأميلت فتشكلت فتحة ممالة (e) وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ثم تمّ حذف الحركة المزدوجة (ya) وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، إذ أدّى هذا الحذف إلى حدوث فراغ في الصيغة، وللتعويض تمّ مطل الحركة الممالة قبله، وهذا ما تمثله الصيغة الرابعة.

ثانياً: الألف المنقلبة عن واو

أشار ابن جني إلى أنّ الفتحة الطويلة (ā) (الألف) المنقلبة عن واو في خاف ḫāfa تمال نحو الياء؛ لأن فاء الفعل تكسر في بعض الأحوال، فعندما يتصل الفعل

بضمير الفاعل، نقول: خِفت[1]، ورأى في موضع آخر أنّ سبب الإمالة ناشئ للفرق بين الفعل والاسم، فلما كان (خاف) فعلاً جازت الإمالة فيه للفرق بينه وبين الألف في خالد التي لا تجوز إمالتها، لأنها في الاسم[2].

بعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني في هذه الإمالة، نودّ أن نورد رأي غيره من المتقدمين، فسيبويه عندما تحدّث عن سبب إمالة الألف في خاف كان قد أشار إلى سبب الإمالة في أفعال؛ مثل: ناب ومال، عدّ سبب الإمالة في الفعلين الآخيرين، انقلاب الألف فيهما عن الياء؛ لذا نُحِي بالألف نحو الياء التي تُعَدّ موضعاً للألف، بعد ذلك قال: وكذلك خاف، لأنه يروم الكسرة التي في خفت كما نحا نحو الياء »[3].

وكثير من المتقدمين ذهبوا في الإمالة في خاف ḫāfa إلى ما ذهب إليه سيبويه، ومن أمثال هؤلاء: ابن السّرّاج[4]، وابن يعيش[5].

ومن المتقدّمين من ذهب إلى أن سبب الإمالة في خاف وما شاكلها، هو أنّ الألف منقلبة عن واو مكسورة[6]

وقد جمع الأستراباذي بين السببين وعزا سبب الإمالة في خاف إلى أنها منقلبة عن واو مكسورة، بالإضافة إلى أن فاء الفعل يكسر عند إسناده إلى ضمير الفاعل، فيقال: خِفت، وخِفْنَا، خِفْتُم، خِفتُنّ ... إلخ[7].

مما سبق يتبين أن ما ذهب إليه المتقدّمون يدور حول سببين لإمالة الألف في خاف ḫāfa هما: أنها منقلبة عن واو مكسورة، وأن فاء الفعل عند إسناده إلى الضمير تكسر.

---

(١) كتاب اللمع في العربية ٢٤١.

(٢) المنصف ٥٥/١ وما بعدها.

(٣) الكتاب ١٣١/٤.

(٤) الأصول في النحو ١٦٢/٣.

(٥) شرح المفصل ١٩٤/٥.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ١٠/٣، ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢٤١/١.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ١٠/٣.

وهنا لا بدّ لنا من معرفة رأي المحدثين، وأريد أن أبدأ بإبراهيم أنيس، فبعد أن بيّن إبراهيم أنيس التطور الذي حدث للأفعال المعتلّة[1]، حتى وصلت إلى مرحلة الإمالة، قال: «من الصعب ... أن نبرر من الناحية الصوتية، ما زعمه النحاة من جواز الإمالة في مثل خاف، لأن الإمالة في مثل هذه الحالة، كان حقّها أن تكون من الفتح إلى الضمّ، لا من الفتح إلى الكسر ...»[2] كما سيجيء بيانه في الأفعال الجوف عند إمالة ألفها إلى الواو[3].

ويرى سمير إستيتية أن سبب الإمالة في خاف ḫāfa، لم يعد إلى أن أصل هذا الفعل (خَوِف ḫawifa)، ولكنه يرى أنها أميلت على سبيل المخالفة، فالخاء صوت خلفي إذ موضع نطقه في منطقة الطبق حين يكون مرققاً، وهو لهوى حين يكون مفخماً. والخاء في كلمة خاف لهوي؛ لأنه صوت مفخم، وعلى ذلك فالألف خلفية، لأنّها مفخمّة، وعندما تمال ألف خاف، فإنها تصبح أمامية وبذلك تخالف الخاء[4].

وبين حازم كمال الدين عندما تحدّث عن الإمالة في (خاف) أنّ الأصل فيها أن تكون نحو الضمّ، ولم يجد تعليلاً لإمالة الألف نحو الياء، إلاّ أنّ الألف أبدلت كسرة، ولم يبيّن سبب هذا الإبدال[5].

ويرى مشعل الخوالدة أنّ الإمالة في الأفعال الجوف عندما تكون فاؤها حرفاً مستعلياً؛ نحو: خاف، خاب، طاب ضاق راجعة إلى المخالفة، ذلك أنّ الخاء والطاء والضاد -حسب رأيه- أصوات خلفية، إذ موضع نطقها في منطقة الطبق عندما تكون مرققة، وهي لهوية حين تكون مفخمة، وهي في المواضع أعلاه لهوية لأنها مفخمة، مما يعني أنّ الألف خلفية مفخمة، وعندما تمال تصبح أمامية، وبذلك تخالف الخاء، والطاء، والضاد، كما أنها بميلانها تخالف الفتحة المرققة بعدها عندما تستعلي نحو الكسرة[6].

---

(١) في اللهجات العربية ٦٥ وما بعدها.

(٢) في اللهجات العربية ٦٨.

(٣) انظر ص ٩١ وما بعدها من هذا البحث.

(٤) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١٤.

(٥) دراسة في علم الأصوات ١٩٥.

(٦) الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات ١٤٨.

ويذهب محمود خريسات إلى أن الإمالة في الأفعال الجوف سواء أكانت الألف فيها منقلبة عن ياء أو واو، وبأي حركة كانت العين، فإنها تكون راجعة إلى قانون المخالفة، إذ يتعامل مع هذه الأفعال بظاهر اللفظ، فالأفعال: هاب hāba، خاف ẖāfa، باع bā'a يوجد في كلٍّ منها فتحة طويلة (ā)، تليها فتحة قصيرة (a)، فعندما أميلت الفتحة الطويلة (ā)، فأصبحت (ē)، خالفت الفتحة القصيرة (a) التي بعدها[1].

بعد عرض ما سبق، مما استطعت الوقوف عليه من الآراء التي قيلت في الإمالة في الفعل خاف ẖāfa، يتبيّن لي أنها لم تُمَل للفرق بين الفعل والاسم، أو أنها أميلت لكونها في فعل، واستدلوا على ذلك بأن الألف في مثل: خالد، لم تمل، لأنها في اسم، وهذا التعليل -حسب رأيي- واهٍ لا يرتقي إلى شيء من مراتب القوّة، ذلك أن المتقدمين أنفسهم ذكروا أسماءً أميلت فيها الألف، مثل: عارِف، حَامِد، خاتِم، وغيرها.

أما ما قالوه عن سبب إمالتها، بأنّه عائد إلى أن فاء الفعل تكسر في بعض المواضع، فلا أراه دليلاً على هذه الإمالة، إذ يجب علينا أنْ نبحث عما هو مقنع، أو ما تطمئنّ إليه النفس، إذ يجب علينا أن نبحث عن سبب في الفعل ذاته، وعن التطورات التي أوصلته إلى الإمالة وأما قولهم بأن سبب الإمالة عائد إلى أن الألف منقلبة عن واو مكسورة، فلا أراه كذلك، وإنما الواو المكسورة هنا تساعدنا في تفسير التطور الذي حصل للفعل: خاف ẖāfa حتّى وصل إلى مرحلة الإمالة، كما سَيُبين بعد قليل.

أما من رأى أنه لايوجد تسويغ صوتي مقبول لتفسير إمالة الألف نحو الياء في خاف ẖāfa، إذ يرى أن حقّ الإمالة هنا أن تكون نحو الضمّ، لا إلى الكسر، وهذا ربمّا غاب عن ذهنه أن شبه الحركة (w) من الناحية النطقية تشبه الضمة (u)، وبما أنّ الأمر كذلك، فلا غرابة إذا ماثلت شبه الحركة (w) غيرها من الحركات.

والذي يرى أن الألف عند إمالتها خالفت الخاء، لكون الخاء خلفية، ولأنها مفخمة، تكون الفتحة الطويلة بعدها مفخمة خلفية، وعندما تمال الألف، تصبح أمامية، وبذلك تخالف الخاء. فهذا يقال له: إن الفتحة إذا أميلت فأصبحت مرققة

---

(١) التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية ١٩٩.

وهي بجانب الخاء، لا يمكن أن تبقى الخاء على صفة التفخيم وهي مجاورة للألف الممالة، فإذا أميلت الألف تمّ ترقيق الخاء لا محالة، وعندما ترقق الخاء تتقدّم إلى الأمام -حسب رأيه- يضاف إلى ذلك أنّ ما ذهب إليه لا يفسّر ما يحدث من إمالة للفعل طاب التي يرى أحد الباحثين الذين ذكرت، أنّ الألف أميلت على سبيل المخالفة للطاء من جهة والفتحة بعدها من جهة أخرى، إذ رأى أن الطاء صوت خلفي وموضع نطقه في منطقة الطبق عندما يكون مرققاً، ويكون لهوياً إذا كان مفخماً، وهذا شيء غريب، إذ المعروف أن صوت الطاء لثوي أسناني، فكيف يتحرّك هذا الصوت إلى الطبق إذا كان مرققاً، وإلى اللهاة إذا كان مفخماً؟! وإذا كان الأمر كذلك ففي أي الحالات يكون صوت الطاء لثوياً أسنانياً؟!

وأما من ذهب إلى أن الإمالة في مثل خالف ẖāfa خاضعة لقانون المخالفة، ناظراً إلى ظاهر الفعل حسب، على أنه مكون من الخاء ẖ والفتحة الطويلة ā والفاء f والفتحة القصيرة (a)، وعندما أميلت الفتحة الطويلة (ā) إلى الكسرة فأصبحت (ē)، خالفت الفتحة القصيرة (a) وباعتقادي أنّ هذا الرأي قائم على أنّ الإمالة، ما هي إلاّ إمالة الفتحة نحو الكسرة، وعليه رأى الذي ذهب إليه، إذ إن ما ذهب إليه لا يفسّر إمالة الألف في قال ḳāla إلى ḳōla.

ومن ذهب إلى أن الإمالة في مثل خاف ẖāfa غير خاضعة لقانون المماثلة، ولا إلى قانون التطور الذي يحصل للأفعال المعتلة من مرحلة الصحة إلى إسقاط الحركة إلى الإمالة، ثم الفتح، بل هي عنده آتية على سبيل الإبدال حسب، لم يبيّن سبب ذلك الإبدال واكتفى بقوله: بأنّ الألف أبدلت كسرة.

والذي يتراءى لي أنّ الإمالة في خاف ẖāfa آتية من طريق التطور عبر مراحل حتى وصل الفعل إلى مرحلة الإمالة، إذ يجب أن نرجع إلى الأصل الذي أخذ منه هذا الفعل، فهو كما قال المتقدّمون: خَوِف ẖawifa، فماذا حدث لهذا الأصل؟

قبل الحديث عمّا حدث، أريد أن أذكّر، أنّ شبه الحركة (w) هي من الناحية النطقية تشبه الحركة (u)، وأنّه من الممكن أن تحدث مماثلة بينها وبين غيرها من الحركات.

إن الذي حدث هنا أن شبه الحركة (w) في خَوِف ẖawifa ماثلت الكسرة (i) بعدها، فأصبحت شبه حركة قريبة من الكسرة فآلت إلى (y)، لتصبح صيغة الفعل:

خَـيِفَ ẖayifa، إذ أشـار داود عـبـده إلى جـواز هذه المـماثلة[1]، ومن خَـيِفَ ẖayifa نستطيع أن نوضح حدوث الإمالة في الفعل خاف، بالمخطط الصوتي الآتي:

خَيِفَ	خَيْف	
ẖayifa	ẖayfa	hēfa
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى تتكون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة، وهذه الصيغة تعرّضت للتطور، إذ حذفت حركة الكسرة القصيرة (i) التي هي حركة الياء المبدلة من الواو، وبحذف الكسرة (i) هذه تم اختزال المقاطع الصوتية إلى اثنين الأول قصير مغلق، والآخر قصير مفتوح، وفي ذلك اقتصاد في الجهد، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

والذي حدث للصيغة خَيْفَ ẖayfa، هو حصول مماثلة بين شبه الحركة (y) والفتحة (a)، وكانت هذه المماثلة مزدوجة أي بتأثير كلٍّ منهما في الأخرى، مما أدّى إلى تشكيل حركة جديدة آخذة من كلٍّ من شبه الحركة (y) والفتحة بنصيب.

٢- إمالة الألف الواقعة لاماً

بيّن ابن جني أنّ من مواضع جواز إمالة الألف نحو الياء أن تكون منقلبة عنها، نحو: سعى[2]. وبين في موضع آخر أن سبب الإمالة في مثل: سعى وما شاكله بقوله: «وكذلك سعى وقضى، نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها، وعليه بقية الباب»[3].

يلاحظ على الألف التي أُميلت نحو الياء في الأمثلة التي أتى بها ابن جني، أنّ الألف واقعة موقع اللام، ويفهم من عبارته الأخيرة: «وعليه بقية الباب» أنه بإمكان القارئ إذا عرف أنّ هذه الألف أميلت نحو الياء؛ لانقلابها عنها، أن يميل كلَّ ألف منقلبة عن ياء نحوها، سواء أكانت الألف في موقع العين أم اللام أو كانت بعد الحرف الثالث في الكلمة التي تزيد على ثلاثة أحرف سواء أكان ذلك في الاسم أم في الفعل.

---

(١) دراسات في علم أصوات العربية ١٤٤.

(٢) كتاب اللمع في العربية ٢٤٠.

(٣) الخصائص ١٤١/٢.

بعد أن عرفنا ما ذهب إليه ابن جني، نودّ معرفة رأي غيره من المتقدمين، وأريد أن أبدأ بما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ، إذ يرى أن الألف الواقعة لاماً إذا كانت منقلبة عن ياء، فإمالتها جائزة في الفعل والاسم[1]، وهذا يعني أنّ ابن جني قد تابع أبا عليّ في ما ذهب إليه، وإلى مثل هذا ذهب كثير من المتقدّمين مثل: الأستراباذي[2]، والجاربردي[3]، وذهب بعض المتقدمين إلى جواز إمالة الألف هذه في الفعل[4]، ولم يشر إلى جواز إمالتها إذا كانت في الاسم.

مما سبق يتبين أنّ المتقدّمين يسيرون على رأي واحد في إمالة الألف المنقلبة عن الياء الواقعة لاماً، وبعد أن عرفنا ما ذهب إليه المتقدّمون نريد أن نعرف ما ذهب إليه المحدثون.

أما المحدثون، فقد تعدّدت آراؤهم في هذه الإمالة، ونريد أن نبدأ بإبراهيم أنيس، الذي يرى أن الأفعال المعتلة تطوّرت من مرحلة الصحة فمثلاً: رمى ramā أصله: رَمَيَ ramaya، أول مرحلة من مراحل تطوره هو سقوط حركة اللام، ليصبح الفعل: رَمَيْ ramay ثم تطورت الحركة المزدوجة ay إلى حركة ممالة هي ē فصارت صيغة الفعل ramē، ثم تطورت إلى مرحلة الفتح الخالص[5].

وقد ذهب إلى ما رآه إبراهيم أنيس كثير من المحدثين، مثل رمضان عبد التواب[6]، وفوزي الشايب[7]، ورجب عثمان[8]، وغيرهم[9].

---

(١) التكملة ٢٢٣، وما بعدها.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٣/١١.

(٣) مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ١/٢٤١.

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٤٤٢ وشرح الأشموني ٤/٢٥.

(٥) في اللهجات العربية ١٤٣.

(٦) المدخل إلى علم اللغة ٢٩١ ومابعدها، وبحوث ومقالات في اللغة ٢٤٤ وما بعدها.

(٧) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٦٢ وما بعدها.

(٨) الإمالة في اللهجات العربية القديمة وامتداداتها ٢٣٤ وما بعدها.

(٩) دراسة في علم الأصوات ١٨٢، وأثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية ٧٢ وما بعدها و٢١٤ وما بعدها.

وهناك من ذهب مذهباً آخر، إذ ترى عبير بني مصطفى أنّ الإمالة في مثل: رمى، قَضى، سعى، أتت للمخالفة، بسبب توالي الفتحات في الكلمة الواحدة، إذ يفهم من كلامها أنه عندما تمال فتحة الميم في رمى ramā، فتصبح ramē يحدث مخالفة بين الفتحات[1]، أما الإمالة في الاسم؛ نحو: النُّهى، والعُلى، والهُدى، وتقاة، فسبب الإمالة فيها -كما تراه عبير- هو التسهيل النطقي حسب[2].

ويرى مشعل الخوالدة أنّه إذا سبق الألف بصامت مفخم، فإن الصامت المفخم يكون خلفياً لهوياً وكذلك الألف بعده، وعندما تميل الألف نحو الياء تصبح أمامية وبهذا تخالف المفخم قبلها[3]، كما يرى الخوالدة أنه إذا سبقت الألف بحرف استفال، فإن الألف تكون مستفلة مثله، وعليه عندما تمال الألف نحو الياء فإنها تستعلي، وباستعلائها، فإنها تخالف الحرف المستفل[4].

والذي يبدو لي أنّ الألف لم تُمل نحو الياء لأنها منقلبة عنها -كما ذهب إلى ذلك المتقدّمون- ولكن إشارة المتقدّمين، إلى أنّ أصل هذه الألفاظ أنّ الألف فيها منقلبة عن الياء تفيدنا في معرفة أسباب هذه الإمالة كما سيجيء.

والذين ذهبوا إلى أنّ ثمّة تطوّراً حدث لهذه الأفعال والأسماء، حتى آلت إلى مرحلة الإمالة، فما ذهبوا إليه يساعدنا في معرفة تفسير ما حدث.

والذي ذهب إلى أن ثمّة مخالفة بين الفتحة الطويلة (ā) (الألف) والصامت قبلها عندما رأى أن الأصوات المفخمة عند تفخيمها تصبح لهوية، والحركة بعدها أيضاً لهوية، وعندما تمال الفتحة بعدها نحو الكسرة تتقدم نحو الأمام فتخالف ما هو مفخم، فلا أرى الأمر كذلك لأن هناك أصواتاً مفخمة أمامية مثل الصاد في عصى، هذه لا يمكن أن تكون خلفية بأي حال، وكذلك الطاء والظاء.

---

(١) الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١١٥، وانظر : الظواهر الصوتية في قراءة الأعمش ١٦٨.

(٢) الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي ١١٦.

(٣) الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات ١٦١.

(٤) الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات ١٦٢.

والذي يرى أن سبب الإمالة في الأفعال عائد إلى قانون المخالفة بين الفتحات في كلمة واحدة، فقد ثبت أن الفتحة أخف الحركات، فكيف يهرب مما هو خفيف إلى ما هو ثقيل.

والذي يبدو لي أنه يجب الرجوع إلى الأصل الذي أخذ منه الفعل والاسم، ثم نرى كيف تطوّر هذا الأصل حتى وصل إلى مرحلة الإمالة، ونريد أن نبين ما حدث للفعل: (رمى ramā) والاسم: (هُدى hudā) لأن ما يجري على هذين اللفظين ينسحب على ما شاكلهما من الأفعال والأسماء، إذ إنّ أصل الفعل (رمى ramā هو: رَمَيَ ramaya)، وأصل الاسم (هُدى hudā هو: هُدَيُ hudayu)، والذي حدث لهذين الأصلين يمكن تمثيله بالكتابة الصوتية الآتية:

أولاً:	رَمَيَ	رَمَيْ	ramē	رمى
	ramaya	ramay		ramā
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ثانياً:	هُدَيُ	هُدَيْ	hudē	هُدى
	hudayu	huday		hudā
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

فالصيغة الأولى لكلٍّ من الفعل: رمى ramā، والاسم: هُدى hudā هي أصل كل منهما، إذ يتكون هذا الأصل حسب ما هو مبيّن من الكتابة الصوتية من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة ومفتوحة، والذي حدث لهذا الأصل أنّه سقطت حركة اللام منه، وبهذا تم اختزال المقاطع الصوتية الثلاثة إلى اثنين، وهذا الاختزال فيه تخفيف على الناطق، وسقوط الحركة هذا تمثله الصيغة الثانية.

والذي حدث للصيغة الثانية أنّ المقطع الأخير منها ينتهي بالحركة المزدوجة (ay)، والذي حدث هنا لكل من الفعل والاسم أنّه حدثت مماثلة مزدوجة بين شبه الحركة (y)، والفتحة (a)، فأثر كل منهما في صاحبه، مما أدّى إلى تشكيل حركة آخذة من كل من شبه الحركة (y) والحركة (a) بنصيب.

٣- إمالة الألف المشبهة المنقلبة

ثمّة ألف أطلق عليها ابن جني: الألف التي بمنزلة المنقلبة عن الياء، ومما مثّل به على هذه الألف: حُبْلى، وسَكْرى، وحبارى، وبيّن أنّ هذه الألفاظ لو اشتققنا منها أفعالاً، لقيل: حَبْلَيْتُ، وسَكْرَيْتُ، وحَبْرَيْتُ، وكذلك كل ألف تجاوز الثلاثة[١]، هذا في الأسماء، وقد أتى بمثال كانت الألف فيه بعد الحرف الثالث من الأفعال مما جازت إمالة ألفه، وهو الفعل: استقصى[٢]، مما يدلّ على أنّه يرى أنّ الألف إذا كانت بعد الحرف الثالث سواء أكانت في الاسم أم في الفعل، فهي بمنزلة المنقلبة عن ياء، لذلك تجوز إمالتها.

ونريد معرفة رأي المتقدّمين، وسنبدأ بسيبويه، إذ يرى سيبويه أن كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك، فهي بمنزلة ما هو من بنات الياء، واستدلّ على ذلك بكلمة معزى، وحبلى إذ إننا لو أردنا أن نصوغ منهما فعلين من باب فَعَلْتُ، لقلنا معزيتُ، وحبليتُ، وكذلك كل شيء كان مثلهما مما يصير في تثنيةٍ أو فعلٍ ياء، فتصير ألفه بمنزلة ألف رمى ونحوها[٣]. وقد ذهب إلى هذا الرأي ابن السرّاج[٤]، وأبو علي الفارسي[٥].

ومما سبق نفهم أن ابن جني كان يتابع من قبله في ما ذهب إليه، وقد تابع ابن جني في هذا، ابن مالك[٦]، والأستراباذي[٧].

وذهب ابن يعيش إلى أن الألف إذا كانت رابعة أو أكثر فإنها تمال سواء أكانت في فعل أم في اسم[٨]، وإلى هذا ذهب ابن هشام[٩].

---

(١) كتاب اللمع في العربية ٢٤٠-٢٤١.

(٢) الخصائص ١٤٢/٢.

(٣) الكتاب ١٢٠/٤.

(٤) الأصول في النحو ١٦١/٣.

(٥) التكملة ٢٢٤.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣٢٠/٢.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ١٢/٣.

(٨) شرح المفصّل ١٩٣/٥.

(٩) أوضح المسالك ٣١٧/٤.

بناءً على ما سبق يفهم أن الألف إذا وقعت رابعة أو أكثر فإمالتها جائزة، لأنها في حكم المنقلبة عن الياء.

وقد أيّد بعض المحدثين ما ذهب إليه المتقدمون، فرمضان عبدالتواب يرى في الألفاظ السابقة أن الياء سابقة على الألف[1]، وكذلك حازم كمال الدين[2].

وإذا ثبت أن الألف منقلبة عن ياء حسب تعبير المتقدمين، أو أن الياء كانت في مرحلة سابقة على مرحلة وجود الألف، فإنه يبدو لي أنّ ما حصل للأفعال المعتلّة اللام من تطور، هو الذي حدث لهذه الألفاظ، وهنا أريد أن آخذ لفظين أحدهما فعل والآخر اسم، وتطبيق ما حصل من تطور على أصل كلٍّ منهما، فمثلاً اللفظان: استقصى، وحُبْلى أصل كلٍّ منهما هو: استقصيَ ʾistaḳṣaya، وحُبْلَيُ ḥublayu ويمكن تمثيل ما حصل من تطورٍ لهذين الأصلين بالكتابة الصوتية في ما يأتي:

أولاً:	استقصيَ	استقصَيْ	ʾistaḳṣē	استقصى
	ʾistaḳṣaya	ʾistaḳṣay		ʾistaḳṣā
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ثانياً:	حُبْلَيُ	حُبْلَيْ	ḥublē	حُبْلَى
	ḥublayu	ḥublay		ḥublā
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

فالصيغة الأولى التي هي الأصل لكلا اللفظين سقطت حركة الياء من كل منهما، فصار المقطع الأخير منهما ينتهي بالحركة المزدوجة (ay)، وهذا تمثله الصيغة الثانية، ومن ثمّ حدثت مماثلة مزدوجة بين عنصري الحركة المزدوجة (ay)، مما أدّى إلى تشكيل حركة جديدة آخذة من كلٍّ من هذين العنصرين بنصيب، إذ تشكلت منهما الحركة (ē)، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، ثم تطورت الحركة (ē) إلى (ā) في الصيغة الرابعة.

٢- إمالة الألف نحو الواو

ذهب ابن جني إلى أنّ الألف ربما تمال نحو الواو، إذ نفهم هذا من قوله: «وأما ألف التفخيم، فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو: قُام زيد، وعلى

(١) بحوث ومقالات في اللغة ٢٤٤.

(٢) دراسة في علم الأصوات ١٨٣ وما بعدها.

ويرى محمود خريسات أنه علينا أن نتعامل مع ظاهر اللفظ[1]، لا إلى ما كان عليه ذلك اللفظ أو ما سيؤول إليه، واستدلّ بأمثلةٍ عدّ الإمالة فيها من باب المخالفة، لتوالي الفتحات[2].

إن ما ذهبت إليه عبير بني مصطفى ومحمود خريسات، لا يفسّر لنا إمالة الألف نحو الواو، كما أنّ الفتحة حركة خفيفة، فلا يُعدل عن الفتحة إلى حركة ثقيلة، إذ إنّ هدف المتكلم هو التسهيل في عملية النطق، لا البحث عما هو ثقيل فلما كان الأمر كذلك فإنه يبدو لي أن الإمالة هنا ليست من قبيل المخالفة.

وبما أن الأمر كذلك فإني أرى أن من ذهب إلى أن هذه الألفاظ تطورت من مرحلة الصحة إلى مرحلة إسقاط الحركة إلى الإمالة هو الرأي الأقرب للصواب ويساعد على إيجاد تفسير لهذه الإمالة تطمئن إليه النفس.

والذي يبدو لي أنه عند تفسير الإمالة في مثل هذه الألفاظ لا بدّ من معرفة الأصل الذي كان عليه ذلك اللفظ، وأريد أن أبيّن ما حدث من تطور لإمالة الألف نحو الواو مُمثّلاً ذلك بلفظين أحدهما الفعل: قال kāla، والآخر الفعل: دعا da'ā إذ إنّ أصل هذين الفعلين هو: قَوَلَ kawala، ودَعَوَ da'awa أي ما يسمّى بمرحلة التصحيح، ومرحلة التصحيح ما زالت موجودة في بعض الأفعال، مثل: حَوِرَ، ḥawira، وصَيِدَ ṣayida وغيرهما من الأفعال.

والذي حدث للأصل قَوَلَ kawala، ودَعَوَ da'awa أنّه تطور إلى مرحلة هي مرحلة إسقاط حركة الواو (w)، وإسقاط الحركة هذا ليس من ابتكار المحدثين؛ بل إنّ ابن جني قد أشار إليه بقوله: «ومن ذلك قولهم: إن أصل قامَ قَوَم، فأبدلت الواو ألفاً، وكذلك باع أصله بَيَعَ، ثمّ أبدلت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو -لعمري- كذلك إلاّ أنّك لم تقلب واحداً من الحرفين إلاّ بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصار إلى قَوْمَ، وبيْعَ ...»[3]، ويمكن أن أوضّح ما حصل للأصل هذا عن طريق الكتابة الصوتية في ما يأتي:

---

(١) التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العبرية ١٩٨.

(٢) السابق ١٩٩.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٧٠-٤٧١.

أولاً	قَوَلَ	قَوْلَ	ḳōlā	قالَ
	ḳawala	ḳawla		ḳāla
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ثانياً	دَعَوَ	دَعَوْ	da‘ō	دعا
	da‘awa	da‘aw		da‘ā
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

فالصيغة الأصل لكلا الفعلين تتكون كل منها من ثلاثة مقاطع قصيرة إذ تم تطور لهذا الأصل عن طريق إسقاط حركة الواو (w) منهما، وبذلك تم اختزال المقاطع الصوتية إلى مقطعين. وعملية الاختزال هذه فيها اقتصاد في الجهد على الناطق، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

ثمَّ حدث تطور للصيغة الثانية بعد أن سقطت حركة الواو (w) وتشكلت الحركة المزدوجة (aw) بعد حذف الحركة، إذ تطورت الحركة المزدوجة (aw) عن طريق حدوث مماثلة مزدوجة بين الحركة (a) وشبه الحركة (w) مما أدى إلى تشكيل حركة جديدة آخذة من كلٍّ منهما بنصيب، وهذه الحركة هي الضمة الممالة (ō)، وهذا ما تمثّله الصيغة الثالثة، ومن ثم تطورت الضمّة الممالة (ō) إلى مرحلة الفتح الخالص، وهذا ما تمثله الصيغة الرابعة.

ثانياً: إمالة الواو

بين ابن جنّي أنّ الواو المتبوعة بكسرة، يمكن إمالتها نحو الياء إذ يفهم هذا من كلامه عندما أشار إلى أنّه من تقريب الصوت من الصوت قولهم: مررتُ بمذعورٍ وابن بورٍ[١]، وقد علّق على هذا القول في موضع آخر بعد أن أتى به بقوله: «نحوت بضمّة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتها شيئاً من الكسرة، وكما أنّ الحركة قبل الواو ليست ضمّة محضة، ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضاً بعدها هي مشوبة بروائح الياء»[٢].

---

(١) الخصائص ١٤٤/٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ٥٣/١.

إذا تجاوزنا قول ابن جنّي الذي يرى فيه أنّ الواو هنا مسبوقة بضمّة، إذ إن هذا غير صحيح برأي المحدثين، لأن حركة العين والباء هنا هي ضمّة طويلة، فلا يبقى أمامنا إلاّ أن نقول إن الضمّة الطويلة (ū) (الواو المدّية) هي التي ماثلت الكسرة بعدها فأُميلت الضمّة الطويلة (ū) نحوها.

وإذا أردنا معرفة رأي المتقدّمين غير ابن جنّي في إمالة الواو نحو الياء، فإننا نجد سيبويه يرى أن حركة العين في قولهم: (هذا ابن مذعورٍ) التي هي الضمّة القصيرة -برأيه- يروم بها الناطق الكسرة، لأنّ الراء بعدها مكسورة، ولأن الراء المكسورة كأنها حرفان مكسوران، والواو لو أميلت نحو الياء في القول نفسه، فلا بُدّ من إمالة الضمّة قبلها نحو الكسرة[1].

ومما يلاحظ على رأي سيبويه أنه يذهب إلى أن الواو في (مذعور) مسبوقة بضمّة قصيرة على العين، وهذا كما هو ثابت في علم اللغة الحديث غير صحيح، إذ إنّ الواو هنا غير مسبوقة بضمّة بل إن الواو المدّية هنا هي ضمّة طويلة، وهي نفسها حركة للعين، فلو أردنا إسقاط هذا المفهوم على المثال الذي أتى به سيبويه نجد الضمّة الطويلة هي التي أميلت نحو الياء.

وبمعرفة رأي سيبويه يتبين لنا أن ابن جني كان يترسّم خطاه ويسير على نهجه في هذه المسألة، وإلى مثل ما ذهب سيبويه وابن جني ذهب الأستراباذي في شرح الشافية[2]، مما يعني أنه كان يترسّم خطاهما أيضاً في هذه المسألة.

أما إذا توجّهنا نحو المحدثين، فنجد غالب المطلبي يعلّق على قول العرب: مررت بمذعورٍ، وهذا ابن بورٍ، أنّ اللسان يكون متخذاً وضع النطق بالضّمّة في حين تكون الشفتان قد اتخذتا وضع النطق بالكسرة، فنتج عن ذلك هذا الصوت المختلط، ويشير إلى أنّ هذا التحوّل من الضّمّة الخالصة إلى الضمّة المشوبة بالكسرة، إنما كان بسبب من صوت الراء المكسورة، إذ إنّ كثيراً ما تجنح الراء المسكورة بالألفاظ التي ترد فيها إلى الكسر أو الإمالة[3].

---

(١) الكتاب ١٤٣/٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٩/٣-٣٠.

(٣) في الأصوات اللغوية ١٧٠ وما بعدها.

كما نجد رجب عثمان قد استدلّ بأقوالٍ للنحاة السابقين، يفهم منها أنّ الضّمّة الطويلة هنا أميلت نحو الكسرة بتأثير من كسرة الراء بعدها[1].

يتبيّن مما سبق أنّه لا خلاف بين المتقدمين والمحدثين في هذه المسألة، فالفريقان يمكن التعبير عن رأيهما بأن هذا الذي حدث للضّمّة إنّما كان بتأثير الكسرة بعدها، مما أدّى إلى إمالتها نحوها.

وأرى نفسي مطمئنة لما ذهبوا إليه، إلاّ أني أريد أن أوضح ما حدث بالكتابة الصوتية الآتية لواحدة من هذه الكلمات:

بمذعورٍ bimaḏʿūrin (١)

bimaḏʿə̄rin (٢)

يلاحظ أن الصيغة قد أتت فيها الضّمة الطويلة (ū) متبوعة بكسرة (i) الراء بعدها، مما أدّى إلى حدوث مماثلة بين الضمّة والكسرة، إذ أثرت الأخيرة في الأولى، فنتج عن ذلك حركة جديدة أخذة من كل من الأصل الذي كانت عليه والكسرة بنصيب، أي أن الحركة المستحدثة بسبب المماثلة هي حركة تجمع بين الضمّ والكسر، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وقد عبّروا عن هذا الصوت المستحدث بأنّه صوت مختلط[2]، أي أنه خليط من الكسر والضّمّ في هذه الكلمة.

ثالثاً- إمالة الياء

بيّن ابن جني أنّ الإمالةقد تحدث لصوت الياء، إذ يفهم هذا من خلال الألفاظ التي أتى بها، إذ أتى بأمثلة من الأفعال الجوف المبنية للمجهول، نحو: قيل، وبيع، وغيظ، وسيق، إذ بين أنّ الناطق إذا أراد الإشمام أمال الياء في هذه الأمثلة وما شاكلها نحو الضمّة[3]

وإذا أردنا معرفة رأي المتقدّمين غير ابن جني، نجد سيبويه يرى أنه عند صياغة فُعِل من الأجوف يقال في قال:قِيل بإخلاص الكسر، وأن باقي اللغات هي

---

(١) الإمالة في اللهجات العربية القديمة وامتداداتها ٢٩٧.

(٢) في الأصوات اللغوية ١٧١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٢/١.

دواخل على هذه اللغة، وبين أن بعض العرب يقول خيف، قيل، فيشم، إرادة أن يُبيّن أنها فُعِل[1]، والى مثل هذا ذهب ابن هشام[2]، وابن عقيل[3]، وابن يعيش[4] إذ كان تعبير ابن يعيش عن حدوث الإشمام أكثر إيضاحاً، إذ بيّن أن الأصل في قال هو: قَوَل، وإذا أردنا بناءه للمجهول الأصل أن يقال: قُوِل، فنقلت حركة الواو الى القاف بعد أن أسقطت حركةالأخيرة، فلما سكنت الواو وكسر ما قبلها قلبت ياء، وكذلك الأمر في باع التي أصلها بَيَع، فهي عندما تبنى للمجهول، الأصل أن يقال فيها: بُيِعَ، فحذفت حركة الباء ونقلت حركة الياء إليها فصارت بيع، ومن أراد أن يُشِمّ أعطى الباء والقاف شيئا من الضمّ حرصاً على بيان الأصل[5].

مما سبق يتبيّن أنّهم أمالوا الياء في قيل، وبيع نحو الضَّمّ إشعاراً بحركة فاء الصيغة التي هي الضمّ في المبني للمجهول، هذا رأي المتقدّمين.

أما المحدثون فمنهم من ذهب الى أن ما سمّاه المتقدّمون بـ الكسرة المشوبة بالضمّ، هو من أنواع الإمالة، وهو ما عبّر عنه المتقدمون بالإشمام أيضاًفي مثل: قيل وبيع[6].

وبين فاضل المطلبي أن الكسرة في مثل سيق، وغيض، وغيرها عندما تُشَمّ شيئاً من الضّمّة، فإننا نكون أمام صوت مدٍّ مختلط يترجّح نطقه بين الكسرة والضّمّة، أو بين ياء المدّ و واو المدّ[7]، وقد فهم المطلبي هذا من كلام ابن جني[8] بأنّ الصوت المختلط هذا تكونُ نسبة الكسرة فيه أكثر من الضمّ.

ويرى سمير إستيتية عند تفسيره للإشمام في سيء وسيئت، أنه ناتج عن المماثلة بين الهمزة التي هي صوت خلفي والياء التي هي صوت أمامي فأثرت

(١) الكتاب ٣٤٢/٤.

(٢) أوضح المسالك ١٣٨/٢.

(٣) شرح ابن عقيل ٤٢٠/١.

(٤) شرح المفصل ٣٠٧/٤.

(٥) السابق ٣٠٧/٤.

(٦) في اللهجات العربية ٦٦.

(٧) في الأصوات اللغوية ١٧٠.

(٨) سر صناعة الإعراب ٥٢/١.

الهمزة في الياء مما أدّى إلى أن أصبحت الياء ذات حجرتي رنين إحداهما خلفية والأخرى أمامية، ويقال نفس الكلام في الإشمام في الفعلين قيل، وغيض، إلاّ أن الذي أثر في الياء هنا الحرف الذي قبلها[1].

ويرى عبدالله كناعنة عند صياغة المبني للمجهول من الأجوف أنّ الأصل أنْ نقول في مثل قال التي أصلها: قَـوَلَ ḳawala، وفي باع التي أصلها: بَيَعَ baya'a: قُولَ ḳuwila و buyi'a. إذ إنّ هاتين الصيغتين تحتويان على حركة مزدوجة هي في الفعل الأول (wi) وفي الفعل الثاني (yi)، فتطوّرت هذه الصيغة إلى عدة طرق أشار إليها المتقدمون، من هذه الطرق حسب تعبير المحدثين حدوث مماثلة كلية بين الحركتين اللتين تكتنفان شبه الحركة وذلك بتأثير الكسرة في الضّمة، فتصبح الكلمات كالآتي: قِـوِل ḳiwila، وبِيِعَ biyi'a، ثم حذفت الحركة المزدوجة (wi) من الفعل الأول، و (yi) من الفعل الثاني، فأصبح الفعلان ḳila، و bi'a، وتم تعويض الحذف عن طريق مطل الكسرة فصار الفعلان قيل ḳīla، وبيع bī'a[2].

ومن الطرق التي تطورت إليها صيغة المبني للمجهول -حسب رأي عبدالله كناعنة- أن اللغة قامت باستحداث نمط آخر من التعويض وهو الإشمام، فقد أشمّت الكسرة القصيرة نفسها حركة الضمّ[3].

نأتي الآن إلى تلخيص ما سبق والتعليق عليه. فالمتقدّمون يشيرون إلى أن الأصل في بناء الفعل الأجوف المبني للمجهول أن يكون بإخلاص الياء أي أن يكون بعد فاء الفعل كسرة طويلة، إذ إن هذه اللغة هي الأصل في بناء الفعل الأجوف للمجهول. ومن العرب من يكسب الكسرة الطويلة شيئاً من الضمّ؛ ليدلّ على أنّه من زنة فُعِل، وقد عدّ ابن جني هذا الإشمام نوعاً من أنواع الإمالة، إلاّ أنه لم يبيّن كيفية حصول هذه الإمالة التي عدّها نوعاً من المماثلة.

أما المحدثون، فالذي رأى أن الإشمام نوع من الإمالة، فهو كذلك؛ وقد سبق إلى جعلها كذلك ابن جني، لأنّ الكسرة الطويلة هنا أميلت نحو الضمّة، ولكنها لم تمل نحو الضّمة بتأثير الصوامت التي تجاورها، وذلك بأن يحدث بين الكسرة هذه

---

(١) تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي١٠١.

(٢) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٥٢.

(٣) السابق ٥٤.

والحروف الخلفية مخالفة، كما في سيء، وسيئت، وغيض وقيل، إذ حدث مخالفة بين الكسرة والحروف الخلفية التي هي الهمزة والغين والقاف، فأثرت هذه الحروف في الكسرة الأماميّة، فصارت هذه الكسرة ذات حجرتين إحادهما أمامية والأخرى خلفية، والذي دعاني إلى عدم قبول هذا التفسير أنّ ثمّة أفعالاً جوفاً أميلت الكسرة فيها نحو الضمّ دون أن يكون ثمّة حروف خلفية، نحو: سيمَ sīma، بيدَ bīda وغيرها.

ومن ذهب إلى أن الصوت المُشَمَّ هنا هو صوت مختلط يجمع بين الكسرة والضمّة، وجانب الكسرة فيه أكبر من الضّم، فهو كذلك، إلاّ أنّه لم يبيّن كيفية حصول هذا التخليط، وكذلك الرأي الأخير لم يبين كيفية حصول الإشمام، واكتفى بالإشارة إلى أن اللغة قامت باستحداث الإشمام.

ومع كل هذا فإن ما ورد من الآراء حول هذه الإمالة يساعدنا في تفسيرها تفسيراً تطمئنّ إليه النفس، إذ نفيد من قول المتقدّمين بأن إخلاص الكسر هو الأصل، وهذه الكسرة عند الإشمام تشمّ شيئاً من الضمّ، ليدلّ ذلك على أن الفعل مبني للمجهول، أي مأخوذ عن بناء (فُعِلَ) فهذا يبين أن الإمالة حدثت للكسرة الطويلة الخالصة نحو الضّمّة، فتأثّرت بالضمّة شيئاً قليلاً، والذي يدّل على تغليب جانب الكسر قولهم الكسرة المشوبة بالضمّ، والضَّمّة المشوبة بالكسر، وهذا يعني تغليب جانب الكسر على الضّمّ في الكسرة المشوبة بالضّمّ، والعكس صحيح في الضّمّة المشوبة بالكسر.

وبعد هذا يمكن لي أن أبيّن ما حدث لصيغة المبني للمجهول في الفعلين: قال ḳāla، وباع bā'a من تطوّر حتّى وصلا إلى مرحلة الكسر الخالص، التي ينبغي أن يكون عليها المبني للمجهول من الفعل الأجوف من خلال الكتابة الصوتية أدناه، وبعد توضيح هذه المراحل سأقوم بتفسير حدوث الإشمام:

أولاً:	قُول	قِولَ	ki la	قيلَ
	ḳuwila	ḳiwila		ḳīla
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ثانياً:	بُيِعَ	بِيِعَ	bi 'a	بِيع
	buyi'a	biyi'a		bī'a
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)

فالصيغة الأولى تشكلت فيها حركة مزدوجة، وهي حركة مستثقلة فقد تمّ أولاً مماثلة بين الحركتين: الضّمّة (u)، والكسرة (i)، فأثرت الكسرة في الضّمة تأثيراً كليّاً مما أدى إلى تحولها إلى كسرة، والصيغة الثانية تمثل هذا الأمر، ثم سقطت الحركة المزدوجة (wi) و (yi) من الفعلين، مما أدى إلى حدوث فجوة، وهذا تمثله الصيغة الثالثة، ومن ثَمَّ تمّ تعويض هذه الفجوة عن طريق مطل الكسرة المتبقية، وهذا ما تمثله الصغية الرابعة، وبهذا نكون أمام الصيغة التي ينبغي أن تكون للفعل المبني للمجهول من الفعل الأجوف.

أما الإشمام فيمكن لي أن أفسّره بدءاً من الصيغة الأصل للمبني للمجهول في ما يأتي:

أولاً: قُولَ

ḳuwila	ḳu ila	ḳ^{w}Īla
(١)	(٢)	(٣)

ثانياً: بُيِعَ

buyi‘a	bu i‘a	b^{w}Ī‘a
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى حذفت منها شبه الحركة (w) من الفعل الأول و (y) من الفعل الثاني، فالتقت الحركتان (u) و (i) وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ثمّ حدثت مماثلة مزدوجة بين الحركتين الضمة (u) والكسرة (i) مما أدى إلى تشكيل حركة جديدة آخذة من كلٍّ منهما بنصيب، إلاّ أنّ نسبة الكسر فيها أكثر من الضمّ وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، وتمّ تعويض الحذف بمطل الحركة الجديدة.

الإمالة في الحركات القصيرة

عرضنا في ما سبق للإمالة في الحركات الطويلة، وتبيّن أن تلك الإمالة خاضعة لقانون المماثلة، إذ تماثل حركة من الحركات حركة أخرى. وأن هذه المماثلة تنقسم إلى نوعين.

الأول: أن يحدث التماثل بين حركتين، فتتأثر واحدة فقط منهما بالأخرى، مما يؤدي إلى إكساب الحركة المتأثِّرة بعض صفات الأخرى.

الثاني: أن يحدث التماثل بين حركتين مما يؤدّى إلى تشكل حركة جديدة آخذة من كلٍّ من الحركتين السابقتين بنصيب.

والإمالة في الحركات القصيرة لا تختلف عنها في الحركات الطويلة، فقد يحدث: أن تماثل حركة من الحركات القصيرة حركة أخرى، فتميل إحداهما نحو الأُخرى كما هو الحال في الحركات الطويلة.

ونظراً لهذا التشابه الكبير في التوجيه بين الإمالة في الحركات الطويلة والقصيرة، فسوف يكون الحديث عن الإمالة في الحركات القصيرة موجزاً.

أولاً: إمالة الفتحة القصيرة (a)

أشار ابن جني بكلام يفيد أن الفتحة القصيرة (a) قد تمال نحو الكسرة، بتأثير الأخيرة فيها، واستدلّ على ذلك بقول العرب: (من عَمرو، ورأيت خَبطَ رياح) بأن الفتحة التي هي حركة للعين في (عَمرو) و (الطاء في خبطَ) قد ماثلت الكسرة بعدها فأميلت نحوها[1].

وهذا الذي رآه ابن جني موجود عند سيبويه، إذ أشار الأخير إلى أن الفتحة تمال إذا وليها كسر، مُمَثِّلاً على ذلك بأمثلة منها: (من الضَّرَرِ، من الكِبَرِ)، إذ أميلت فتحة الراء في الكلمة الأولى والباء في الثانية نحو الكسرة بعدهما[2]، وإلى مثل هذا ذهب ابن السّرّاج[3]، وأبو عليّ الفارسي[4]، مما يعني أنّ ابن جني كان قد اتّبع

---

(١) سر صناعة الإعراب ٥٢/١.

(٢) الكتاب ١٤٢/٤.

(٣) الأصول في النحو ١٦٩/٣.

(٤) التكملة ٢٢٨.

مذهب سابقيه، وإلى هذا ذهب كثير من المتقدمين؛ مثل الأستراباذي[1]، وابن مالك[2].

مما سبق يتبين أنّ الإمالة خاضعة لقانون المماثلة، فالفتحة في جميع الأمثلة مالت نحو الكسرة عندما أثرت الكسرة فيها، ويمكن أن أمثل ما حدث لواحد من الأمثلة السابقة بالكتابة الصوتية في ما يأتي:

من الكِبَرِ	من الكبَرِ
minalkibari	minalkiberi
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى الأصل قد حصل فيها تماثل بين الفتحة القصيرة في المقطع قبل الأخير (ba) والكسرة في المقطع الأخير (ri)، إذ ماثلت الفتحة الكسرة مماثلة جزئية فمالت نحوها، فتشكلت مكانها فتحة ممالة نحو الكسرة، وهذا ماتمثله الصيغة الثانية.

ثانياً: إمالة الضمّة القصيرة (u)

أشار ابن جني بكلام يفهم منه أنّ الضمّة القصيرة (u) تمال نحو الكسرة، إذ يفهم هذا من خلال الأمثلة التي جاء بها على ما أراده؛ نحو قول العرب: (شربتُ من المُنْقُرِ) فأميلت ضمّة القاف نحو الكسرة التي بعدها[3].

وقد أشار سيبويه إلى مثل ما رآه ابن جني، ومثل على هذا بقول العرب: (عجبتُ من السَّمُر، وشربت من المُنْقُرِ) وبيّن أن ضمّة الميم في السمُر والقاف في المنقر قد أميلت نحو الكسرة بعدها[4] وإلى مثل هذا ذهب ابن السرّاج[5]، مما يعني

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢٨/٣ وما بعدها.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٢٣/٢.

(٣) الخصائص ١٢١/٣.

(٤) الكتاب ١٤٣/٤.

(٥) الأصول في النحو ١٧٠/٣.

أن ابن جني كان يسير وفق ما ذهب إليه من سبقه، وقد ذهب إلى مثل هذا رضي الدين الأستراباذي[1]، وأتى بأمثلة تشبه الأمثلة أعلاه.

يفهم مما سبق أنه حدثت مماثلة بين الضّمّة والكسرة، فأميلت الأولى نحو الثانية مما أدى إلى تشكل حركة جديدة آخذة من كل من الكسرة والضّمة بنصيب، وحلت الحركة الجديدة هذه مكان الضمّة، وبقيت الكسرة بعدها كما هي، ويمكن تمثيل ما حدث بالكتابة الصوتية الآتية على مثال مما سبق:

مِنَ المنقُرِ	من المنقُرِ
minalmunḳuri	minalmunḳ∂ri
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى الأصل، قد ماثلت فيها ضمّة القاف ḳ كسرة الراء r بعدها، مما أدّى إلى تشكيل حركة جديدة آخذة من كل منهما بنصيب، وحلت الحركة الجديدة مكان الضّمة الخالصة وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

ثالثاً: إمالة الكسرة القصيرة (i)

أشار ابن جني إلى أنه عند بناء الفعل الأجوف للمجهول، واتصال هذا الفعل بضمير في محل رفع، نحو كال kāla، فهذا الفعل عند بنائه للمجهول، الأصل أن يقال فيه: كيل kīla، كما مرّ[2]، وعند اتصاله بضميرٍ في محل رفع نقول: كِلْتُ، إذ تحدث صيغة كِلْتُ لَبْساً، فلا نعرف أهي مبنية للمجهول أم للمعلوم، وتخلصاً من هذا اللبس، أميلت كسرة الكاف نحو الضّمة، ليدل ذلك على أنّ الفعل مبني للمجهول أي أن أصله فُعِلَ[3]، إذ إن الأصل في الفعل المبني للمجهول أن يكون الحرف الأول منه مضموماً.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨.

(٢) انظر: ص ٩٦ من هذا البحث

(٣) المنصف ١/٢٥٣.

ونجد هذا عند سيبويه، إذ يرى سيبويه أن الفعل الأجوف إذا بني للمجهول، ففيه لغات منها إخلاص الكسر، وإخلاص الضَمّ والإشمام، وعند إسناد هذه الأفعال إلى ضمير رفع، وأريد الإشمام أميلت الكسرة نحو الضّمة[1].

وبهذا يتبين أن ما ذهب إليه ابن جني قد سبق إليه سيبويه، كما نجد ابن هشام[2]، وابن عقيل[3] يشيران عند حدوث اللبس إلى أنه لا بدّ من إخلاص الضمّ أو إشمام الكسرة شيئاً من الضّمة.

مما سبق يتبيّن أن الأصل في بناء الفعل الأجوف للمجهول أن يكون بإخلاص الكسر، وكذلك إذا اتصل به ضمير رفعٍ، ولكن إذا حدث لَبْس بين البناء للمجهول، والبناء للمعلوم أميلت الكسرة نحو الضّمة، ليدلّ ذلك على أن الفعل مأخوذ من فُعِلَ المبني للمجهول.

وقد تحدثنا عن تطور الفعل الأجوف المبني للمجهول من الأصل الذي يكون عليه حال التصحيح، إذ أُشير إلى أن الأصل أن يكون بكسرة خالصة طويلة بعد فاء الفعل[4] كما تحدثنا عن تطور الفعل الأجوف إلى حالة الإشمام[5]، ويمكن تمثيل ما حدث بالكتابة الصوتية على الفعل (كالَ) عند بنائه للمجهول وإسناده إلى ضمير رفع في ما يأتي:

وأودّ أن أشير إلى أنني أريد أن أطبّق إمالة الكسرة نحو الضّمة على هذا الفعل (كالَ kāla)، فأصل هذا هو كَيَلَ kayala، إذ الأصل أن يكون عند بنائه للمجهول كُيِلَ kuyila، وتطوّر هذا الأصل في حالة الإشمام إلى:

كُيِلَ kuyila	ku ila	k^{w}Īla
(١)	(٢)	(٣)
k^{w}Īlatu	k^{w}Īltu	k^{w}iltu
(٤)	(٥)	(٦)

---

(١) الكتاب ٣٤٣/٤.

(٢) أوضح المسالك ١٤٠/٢.

(٣) شرح ابن عقيل ٤٢٠/١.

(٤) انظر ص ٩٦ من هذا البحث

(٥) انظر ص ١٠٠ من هذا البحث.

فالصيغة الأولى هي الأصل، سقطت منه شبه الحركة (y)، فالتقت الحركتان (i) و (u) وهذا تمثله الصيغة الثانية، إذ حدثت مماثله بين الكسرة والضّمة، فنتج عن ذلك كسرة مشوبة بالضمّ، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، وتم في هذه الصيغة تعويض إسقاط شبه الحركة بمطل الحركة الجديدة، والصيغة الثالثة($k^{w}\bar{I}la$) عند اتصالها بضمير رفع الأصل أن تكون كما هي الحال في الصيغة الرابعة، ولكن عند اتصال الفعل بضمير رفع؛ فإن حركة آخره تسقط ويمثل هذا الصيغة الخامسة، ومن الملاحظ أن الصيغة الخامسة قد تشكل فيها مقطع صوتي مكوّن من (ص ح ح ص) أي من مقطع صوتي طويل مغلق، وهذا المقطع مرفوض [1]، ولا يقبل إلاّ في حالتين؛ الأولى: عندما يبدأ المقطع الذي يليه بنفس الصّامت الذي أغلق فيه الأول، والثانية: عند الوقوف عليه في الآخر، لذا تلجأ، العربية إلى التخلص منه عن طريق تقصير حركته، وتقصير حركة هذا المقطع تمثله الصيغة السادسة.

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٩٦، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ١٢٦.

الفصل الثالث

الإعـــــلال

الإعلال في حروف العلة

(الواو والياء والألف)

إعلال الواو

أشار ابن جني إلى أنّ الواو قد يصيبها الإعلال، فتنقلب إلى صوت آخر من أصوات العلّة، مثل: الياء، أو الألف، وقد تحذف أحياناً، وهذا ما سيتم الحديث عنه في ما يأتي:

أولاً: إعلال الواو ياءً

بيّن ابن جني في حديثه عن إعلال الواو ياءً، أنّ الواو قد تتحول إلى ياء في بعض السياقات الصوتية، ويمكن أن نتحدث عن الحالات التي تُعَلّ فيها الواو ياء، حسب ما أشار إليه ابن جني في ما يأتي:

أ- مماثلة الواو للكسرة

أشار ابن جني إلى أن الواو تقلب ياء؛ لانكسار ما قبلها، إذ يفهم هذا الكلام من خلال تفسيره لبعض الأمثلة التي قلبت فيها الواو ياء، ومن هذا: تفسيره للإعلال الذي حدث في اسم الفاعل من أقام، وأخاف، وما شاكلهما، إذ يعزو سبب إعلال الواو ياء في اسم الفاعل من هذين الفعلين إلى أن الأصل في اسم الفاعل منهما هو: (مُقْوِم ومُخْوِف)، والذي حدث هو نقل حركة الواو إلى الساكن قبلها، مما أدّى إلى سكون الواو وانكسار ما قبلها، ولما كسر ما قبل الواو قلبت ياءً، فصار اسم الفاعل منهما هو: (مُقيم، ومُخيف)[1].

ومن الأمثلة التي جاء بها ابن جني على إعلال الواو ياء، بسبب الكسرة صيغ مِفْعال مما فاؤه واو؛ نحو: (ميقات) و (ميزان) و (ميعاد)، إذ إن أصل هذه الصيغ: (مِوْقات)، و (مِوْزان)، و(مِوْعاد)، فلما سكنت الواو وهي غير مدغمة، وانكسر ما قبلها قلبت ياءً[2].

ومن أمثلة ابن جني على إعلال الواو ياءً صيغة فِعْلَة مما لامهُ واو نحو: (قِنْيَة)، و (صِبْيَة)، و (عِلْيَة)، إذ إن أصل هذه الصيغ: (قِنْوَة) و (صِبْوَة) و (عِلْوَة)، ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها قلبت ياءً[3].

---

(١) المنصف ٢٦٩/١ وما بعدها.

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٣٢/٢.

(٣) المنصف ٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٣٦/٢ وما بعدها، والمحتسب ٧٠/١ وما بعدها.

كما نلمح من تعليق ابن جني أن من العرب من يقول في صيغة افتعل مما فاؤه واو أو ياء، نحو وصل، ويبس: ايتصل، ايتبس، إذ يشر هنا إلى أن الواو قلبت ياء، لانكسار ما قبلها حسب هذه اللغة[1].

يفهم مما سبق -حسب مراد ابن جني- أنّ الواو قلبت ياءً مماثلةً للكسرة قبلها، وقبل التعليق على هذا الرأي نودّ معرفة آراء غيره من المتقدمين.

ولنبدأ من سيبويه، إذ نجد سيبويه يرى أن سبب إعلال الواو ياء في صيغة مِفْعال مما فاؤه واو راجع إلى انكسار ما قبلها وسكونها، وهذا مانستشفه من حديثه عندما أتى بأمثلة: نحو: ميعاد وميزان، إذ أشار إلى أنّ أصل هذين اللفظين هو: مِوْعاد ومِوْزان، وعزا سبب إعلال الواو ياء إلى سكونها وكسر ما قبلها[2].

وما ذهب إليه سيبويه نجده عند ابن السرّاج[3]، مما يعني أنّ ابن جني كان يتابع سابقيه في هذه الكلمات، وما شاكلها.

ونجد من جاء بعد ابن جني قد سار على نهج من سبقه، مثل: الميداني[4]، وابن يعيش[5]، وهذا يعني أن المتقدّمين يذهبون إلى رأي واحد في هذه المسألة.

وأما الأمثلة الأخرى التي أعلت فيها الواو ياءً؛ نحو: دِيَم، وقِيَمَ، مما أصل يائه واو، فقد أشار المتقدمون إلى أن سبب إعلال الواو ياءً هنا راجع إلى كسر ما قبل الواو في دِوَم، وقِوَم، بالإضافة إلى إعلالها في مفرد هذه الكلمات، إذ إن مفردها ديمَة، وقيمة، التي أعلت الواو فيهما ياءً بسبب كسرة ما قبلها، لأن أصل كل منهما دِوْمَة، وقِوْمَة[6].

وأما الكلمات مثل: صِبْيَة، قِنْيَة، وما شاكلهما، مما أصل الياء فيه واو، فقد أشير إلى أن سبب إعلال الواو ياءً عائد إلى كسر ما قبل الواو[7]، كما يفهم من كلام المتقدمين عندما فسّروا سبب إعلال الواو الواقعة موقع اللام أنّ ثمّة سبباً آخر

---

(١) المنصف ٢٢٨/١.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٤.

(٣) الأصول في النحو ٢٦١/٣.

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف ٣٤.

(٥) شرح المفصل ٣٦٨/٥.

(٦) الكتاب ٣٦٠/٤، والأصول في النحو ٢٦١/٣، ونزهة الطرف في علم الصرف ٣٤.

(٧) شرح المفصل ٣٧٠/٥، وأوضح المسالك ٣٤٣/٤، وشرح ابن عقيل ٤٧٣/٢،

ساعد في إعلال الواو ياءً وهو وقوع الواو متطرفةً[1]، فهاتان الكلمتان عندما نكتبهما على الأصل تكونان صِبْوَة، وقِنْوَة، فالواو وقعت موقع اللام، وقد كسر ما قبلها.

كما يفهم من إشارة المتقدّمين أنّ سبب إعلال الواو ياءً في مصادر بعض الأفعال؛ نحو: قِيام، التي أصلها: قِوام هوكسر ما قبلها في صيغة المصدر، يضاف إلى ذلك إعلال الواو ألفاً في فعل ذلك المصدر[2].

وفي مثل كلمة: حِياض أشار المتقدّمون إلى أن سبب إعلال الواو ياءً هنا هو كسر ما قبلها في: حِواض، ويضاف إلى ذلك سكون الواو في مفرد هذه الكلمة الذي هو حَوْض[3].

يتبيّن من كلام المتقدمين أن سبب إعلال الواو ياء في جميع الكلمات السابقة عائد إلى كسرة ما قبل الواو، ويعضد هذا السبب سبب آخر إزاء كل كلمة تم فيها الإعلال، وبهذا يفهم من كلامهم أنّ الواو قد ماثلت الكسرة، مما أدّى إلى قلبها حرفاً من جنسها.

وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون نود معرفة ما ذهب إليه المحدثون إذ ذهبوا إلى غير ما رآه السلف، ففي كلمة: ميزان mīzān التي أصلها: مِوْزان miwzān يرى عبدالصبور شاهين أنّ الواو لم تبدل ياءً، وقد عزا رأي من ذهب إلى أن الواو أبدلت ياء هنا إلى الوهم الذي جسّدته الكتابة العربية، ويرى سبب تحوّل مِوْزان miwzān إلى ميزان mīzān هو كره العربية إلى تتابع الكسرة والضّمّة، مما أدّى إلى إسقاط عنصر الضّمّة والتعويض عنه بكسرة قصيرة، لتصبح هذه الكسرة مع الكسرة السابقة لها كسرة طويلة مكتوبة بصورة ياء[4]، ويرى برجشتراسر أنّ الواو في مثل هذه الكلمة تصبح كسرة[5]، مما يؤدي إلى التقاء كسرتين، والتقاء الكسرتين هنا يؤدي إلى جعلهما كسرة واحدة طويلة، ويذهب فوزي الشايب إلى أنّ

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٥٥، وأوضح المسالك ٤/٣٤٣.

(٢) الكتاب ٤/٣٦٠، والتكملة ٢٦١، ونزهة الطرف في علم الصرف ٣٥، وأوضح المسالك ٤/٣٤٣.

(٣) الكتاب ٤/٣٦٠، والتكملة ٢٦١، ونزهة الطرف في علم الصرف ٣٥، وأوضح المسالك ٤/٣٤٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٣، وهمع الهوامع ٣/٤٣٣.

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٩.

(٥) التطور النحوي للغة العربية ٤٧.

الذي حصل في كلمة مِوْزان miwzān وما شاكلها هو تشكل الحركة المزدوجة (iw) ، وهي حركة مستثقلة، مما أدّى إلى مماثلة بين عنصري الحركة المزدوجة (w) و (i)، إذ تأثّرت شبه الحركة (w) بالكسرة القصيرة (i)، فتحولت إلى شبه حركة يائية (y)، وبهذا تشكل لدنيا حركة مزدوجة أُخرى هي: (iy)، وهذه حركة مزدوجة مستثقلة أيضاً في هذا السياق الصوتي، مما أدّى إلى المخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة (iy)، وذلك عن طريق حذف شبه الحركة (y)، والتعويض عمّا أحدثه هذا الحذف بمطل الكسرة قبلها[1]، ويذهب عبدالله كناعنة إلى أن ما حصل في مثل كلمة مِوْزان miwzān هو تشكل الحركة المزدوجة (iw)وهي حركة مستثقلة، إذ أدّى هذا الثقل إلى حذف شبه الحركة (w)، والتعويض عما أحدثه هذا الحذف من خلل، عن طريق مطل الكسرة القصيرة التي قبل شبه الحركة (w)[2].

وأما الكلمات الأُخرى؛ نحو: صِوام ṣiwām، وقِوَم ḳiwam وحِواض ḥiwāḍ التي آلت إلى: صِيام ṣiyām، وقِيَم ḳiyam، وحِياض ḥiyāḍ، فيرى عبدالصبور شاهين أن سبب هذا التحوّل عائد إلى ذلك التتابع الثقيل للحركات المكوّن من الكسرة والضمّة والفتحة (i+u+a)، إذ أدّى هذا الثقل إلى العدول عن هذا التتابع عن طريق إسقاط عنصر الضّمّ، والاقتصار على الكسرة والفتحة، وبعد إسقاط عنصر الضّمّ (w)، اتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة، مما أدّى إلى انزلاق شبه الحركة الياء، لكي يتم الانتقال من الكسرة إلى الفتحة، إذ إن الياء هنا ليست مبدلة من الواو[3]، بينما يرى برجشتراسر أن الواو في مثل هذه الحالات تقلب ياءً[4].

وبعد عرض ما ذهب إليه المتقدمون والمحدثون. يتبين لي أن ثمّة خلطاً وقع فيه المتقدمون بين الكسرة الطويلة، والياء شبه الحركة، وكذلك الضّمّة الطويلة والواو شبه الحركة، ومردّ هذا الخلط عائد إلى اشتراك كل من الكسرة الطويلة والياء شبه الحركة برمز كتابي واحد، وكذلك الحال بالنسبة للضّمّة الطويلة والواو شبه الحركة، أي عدم وجود رمز كتابي مُخصص لكل منهما، وهذا لا يعني أن المتقدمين لم يكونوا يميزون هذه الأصوات على الإطلاق، بل نجدهم يميزون ذلك من الناحية النطقية، وذلك عند إشارتهم للكسرة الطويلة بالياء المدّيّة والضمّة الطويلة

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٣٢.

(٢) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٧٧ .

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٧ ثم ١٨٩.

(٤) التطور النحوي للغة العربية ٤٨.

بالواو المدية، وإذا سبقت كل من الواو والياء بالفتحة كان المتقدمون يطلقون عليهما الواو والياء اللينتين.

ونعود الآن إلى الحديث عمّا حدث للكلمات السابقة، ففي كلمة مِوْزان miwzān، يتبين لي أن رأي المحدثين هو الرأي الذي تطمئن إليه النفس، إلاّ أنّني لا أميل إلى أنّ الواو تبدل كسرة، ومن ثم تلتقي الكسرتان فتتحدان، لتشكلا كسرة طويلة، إذ لا علاقة بين الواو والكسرة، ولا أميل كذلك إلى الرأي القائل إنّ شبه الحركة (w) ماثلت الكسرة القصيرة (i)، فتحوّلت إلى (y) والكسرة، إذ أدّى ذلك إلى تشكل حركة مزدوجة أخرى، ثمّ خُولف بين عنصري شبه الحركة (iy)، والتعويض عن هذا الحذف بمطل الكسرة، وسبب عدم ميلي إلى هذا التفسير مع إمكانية حدوثه، هو وجود تفسير يبدو لي أنه أسهل منه، وهو ذلك التفسير الذي يرى أنّ كلمة مِوْزان miwzān قد تشكل فيها الحركة المزدوجة (iw) وهي حركة مستثقلة، مما أدّى إلى حذف شبه الحركة (w)، والتعويض عن ذلك بمطل الكسرة، لتصبح الكلمة ميزان mīzān، ويمكن تمثيل هذا بالمخطط الصوتي الآتي:

مِوْزان	mi-zān	ميزان
miwzān		mīzān
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأصل تشكل فيها الحركة المزدوجة (iw)، وهي حركة مستثقلة وتخلّصًا من هذا الثقل حذفت شبه الحركة (w)، إذ أدّى حذفها إلى إيجاد خلل في الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ولتعويض هذا الخلل، تمّ مطل الكسرة القصيرة (i) التي كانت قبل شبه الحركة، لتصبح كسرة طويلة (Ī)، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

وأما بالنسبة للكلمات الأخرى؛ نحو: حِواض ḥiwāḍ، وقِوَم ḳiwam، وصِوام ṣwām، فالذي يتبين لي أنّ الذي حدث في مثل هذه الكلمات بالإضافة إلى صِبْوَة، وقِنْوَة، وما شاكلها، هو تشكل الحركة المزدوجة (wā) في مثل حِواض ḥiwāḍ وصِوام ṣiwām، والحركة المزدوجة (wa) في مثل قِوَم ḳiwam و صِبْوَة ṣibwah، وقِنْوَة ḳinwah، ولما كانت الحركة المزدوجة الواوية (wā) و (wa) قد سبقت كل منهما بكسرة، فقد تشكل في كلٍّ منهما تتابع حركيّ مكون من الكسرة والضمّة والفتحة، وهو تتابع مستثقل، ولكي يخفّ هذا التتابع، فقد ماثلت شبه الحركة (w) الكسرة،

يراد جمع : "دَلْو" على "فُعول"، إذ يقال في جمع "دَلْو" على "فُعول" "دِلِيّ"، والأصل أن يقال: "دُلُوّ" بإدغام واو فعول بالواو التي في موقع اللام؛ أي أن أصل هذا الجمع هو: (دُلووٌ dulūwun) فلما التقى واوان، خولف بينهما فقلبت الأولى ياءً فصار التقدير: (دُليوٌ dulīwun)، ثم ماثلت الواو الياء قبلها وأدغمت الياء في الياء، فصار التقدير: (دليّ duliyyun)، ثم ماثلت ضمة الدال الياء بعدها فصارت كسرة، ليصبح التقدير: (دِليّ diliyyun)، وأشار إلى أنّه يمكن أن يكون حدث التطور من الآخر أي أنّ كلمة: (دُلُوو) لما اجتمع فيها واوان، خولف بينهما عن طريق قلب الواو الأخيرة ياءً، فصار التقدير: (دُلُويُ dulūyun) ثم ماثلت الواو الياء بعدها وأدغمت الياء في الياء فصار التقدير: (دُلُيٌّ duluyyun)، ثم ماثلت ضمّة اللام الياء بعدها، فصارت كسرة ليصبح التقدير: (دُلِيٌّ duliyyun) ثم ماثلت ضمّة الدال الياء بعدها لتصبح الصيغة: (دِلِيٌّ diliyyun)[1].

وثمّة مثال يختلف عن المثالين السابقين، قد علّق ابن جني عليه إذ يفهم من هذا التعليق أنّه اجتمع في الكلمة واوان مدغمان فشكل التقاء الواوين تتابعاً ثقيلاً، مما أدّى إلى أن يخالف بينهما بقلب أحد الواوين ياءً: وهذا نستشفه من تعليقه على كلمة: (دِوّان diwwān) التي آلت إلى (ديوان dīwān) إذ بين في تعليقه على هذه الكلمة أن اجتماع المثلين في حروف العلّة ثقيل، بل هو أثقل من اجتماع المثلين من الحروف الصحاح، وهذا ما دعا العرب إلى التخلص من إحدى الواوين، بصوت يماثل حركة ما قبله، ويكون هذا الصوت المستحدث مخالفاً للواو، فكان أن آلت (دِوّان diwwān) إلى (ديوان dīwān)[2].

وبعد معرفة رأي ابن جني بشأن الواوين المتتابعتين، نريد معرفة رأي غيره من المتقدمين، فقد أشار أبو حيّان الأندلسي إلى أنّ صياغة مثال (تَرْقُوَة) من (الغزو) تكون غَزْوِيه[3]، وهذا يعني أنّ أبا حيّان الأندلسي قد سار على خطا من سبقه، كما أننا نجد الأستراباذي قد بيّن أنّ العربية تكره اجتماع الواوين، وهذا ما نستشفه من تعليقه على قول سيبويه، فيقول: «وتقول في فَعَلان من قَوِيتُ:

---

(١) الخصائص ٢/٤٧١.

(٢) الخصائص ٣/١٨، وانظر: المنصف ٢/٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٨٧.

(٣) المبدع في التصريف ٢٨٩.

قَوَوان »[1]، إذ يعقّب الأستراباذي على قول سيبويه هذا بقوله: «والأولى أن يُقال: قَوَيان؛ لاستثقال الواوين: فلما لم يجز التخفيف بالإدغام - خُفِّفت بقلب إحداهما ياءً، وإذا قلبت الياء واواً في حَيَوان [التي أصلها حَيَيان]، لكراهة اجتماع الياءين، فقلب [الواو] الثانية ياءً في قَوَوان، لكون الواو أثقل أولى ... »[2].

وأما ما جاء على زِنة (عُصُوّ) التي تطورت إلى عُصِيّ، أو (عِصيّ) فقد أشار سيبويه إلى أن كلمة (عصا) عندما تُجمع على عُصوّ يلتقي فيها واوان مدغمان، ولثقل توالي المثلين قلبت الواو التي هي طرف ياءً، وفي هذا يقول: «واعلم أنّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياءً وكُسر المضموم، ... وذلك قوله دلْوٌ وأدْلٍ، وحَقْوٌ وأحقٍ ... ثم يقول: «والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك ثُدي وعُصيّ، لأن هذا جمع، كما أن أدْلياً جمع »[3].

وعليه فعصا عند الجمع تكون عصووٌ ثم تقلب الواو ياءً وتصبح عصوي- وعلى رأي المتقدمين- تقلب الواو ياءً فتصبح عُصُي ثم تكسر الصاد فتصبح عُصِياً ثم عِصِياً، ويعلّق ابن يعيش على هذه الكلمة، بأنّ (عُصِي) ونحوها، وكل جمع يكون على فُعول، ولامه واو، فإن اللام تنقلب ياء فيصير عصوي، فيجتمع الواو والياء، والأول ساكن، فتقلب الواو ياءً وتدغم في الياء فيصير التقدير : (عُصُيّ)، ثم أتبعوا ضمة الصاد الياء فيصير: (عُصِيّ) ومن العرب من يتبع ضمّة، العين كسرة الصاد فيقول: « عِصِيّ »[4].

---

(١) الكتاب ٤٠٩/٤ وانظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/٣.

(٣) الكتاب ٣٨٣/٤ و ٣٨٤/٤.

(٤) شرح المفصل ٣٦٨/٥.

أما في ما يشبه كلمة: (ديوان)، فقد أشار سيبويه إلى أن الياء فيها، إنّما هي بدل من الواو الأولى في (دِوّان)[1]، ومثل هذا نجده عند أبي علي الفارسي عند توضيحه لعدم جواز إدغام الواو في ديوان في الياء، لأن الياء غير لازمة[2]، ويبيّن محقّق كتاب التكملة المقصود من كلام أبي عليّ الفارسيّ السابق، بأن ديوان، وإن كان على صورة توجب الإدغام، لأن الياء غير لازمة؛ لأنّك تقول: دَواوين، ودُوَيوين فلا تلزم [الياء]، إذ إنّ أصل ديوان: دِوّان بوزن فِعّال، فأبدلت الواو الأولى ياءً تخفيفاً، وتجنباً لتوالي واوين[3]، وبين أبو حيان الأندلسي أنّ ديوان أصلها: دِوّان، ثم قلبت الواو الأولى ياء وبين أن هذا القلب غير مقيس، لأن الواو إذا كانت مدغمة في ما بعدها، فلا تقلب لكسرة قبلها، وإنّ جاء شيء من مثل ذلك مقلوباً فإنه يحفظ[4]، وقد بيّن محقق كتاب المبدع في التصريف معنى قول أبي حيّان الأندلسي: «يحفظ» أي يحفظ: «ولا يقاس عليه مثل ديوان، والأصل دِوّان بتضعيف الواو»[5].

من خلال ما رآه المتقدمون، يتبيّن أنّهم يذهبون مذهباً واحداً في قلب إحدى الواوين المتواليتين، هروباً من استثقال النطق بهما متواليين، مما يعني أنّه لا بد من المخالفة بين هذين المثلين عن طريق قلب إحداهما إلى لفظ غير لفظ صاحبه، ليسهل على الناطق الإتيان بالكلمة التي تتابع فيها المثلان، وقبل أن أناقش الذي ذهب إليه المتقدّمون، لا بُدّ من معرفة رأي المحدثين في هذه المسألة.

وإذا توجهنا نحو المحدثين وجدنا عبدالصبور شاهين يرى في كلمات شابهت ما يجمع على فُعول fu'ūl مما لامه واو، من حيث توالي الواوين، مثل اسم المفعول مما لامه واو، نحو: مَرْضُوّ marḍuww التي آلت إلى مَرْضُيّ marḍuyy، ثم إلى

---

(١) الكتاب ٤/٣٦٨.

(٢) التكملة ٢٦.

(٣) التكملة ٢٦ الحاشية هامش رقم (٥).

(٤) المبدع في التصريف ٢٣٤.

(٥) المبدع في التصريف ٢٣٤ الحاشية هامش رقم (٨).

مَرْضِيّ mardiyy[1]، إذ أشار إلى أن الواو هنا قد قلبت ياءً؛ لأن الياء أيسر نطقاً، وبخاصّة في نهاية الكلمة[2]. ويرى غالب المطلبي رأياً قريباً مما رآه عبد الصبور شاهين، إذ يشير المطلبي إلى أن العربية تميل إلى تغليب الياء على الواو أثناء التأليف الفونولوجي. ويستدل على ذلك مما يلاحظه من ميل إلى انقلاب الواوات المتطرفة في طائفة من الأمثلة إلى ياءات من غير علّة صوتية بعينها، ممثلاً على ذلك بأنه إذا التقت واوان في آخر الكلمة قلبتا ياءً مشدّدة؛ نحو: (دُلُوو) -جمع دَلْو- التي تصبح دُلِيّ: (وعُصُوو) -جمع عصا- التي تصبح عُصِيّ[3]، وإلى مثل رأي المطلبي أشار ضاحي عبدالباقي إذ يرى أن الأصل أن يصاغ جمع عصا على عُصُوٌ، فقلبت الواو ياءً؛ لتطرّفها، فصار التقدير: عُصُيٌ، ثم ماثلت ضمّة العين الياء فتحولت إلى كسرة، فصار التقدير: عُصِيٌ، ثم تأثرت حركة فاء الكلمة بكسرة عينها، فتحوّلت إلى كسرة، فصارت الكلمة: عِصِيٌ[4]. ويذهب عبدالله كناعنة إلى أن الأصل في جمع عصا أن يكون على عُصوو uṣūw، فالتقت الضّمّة الطويلة (ū) والواو (w)، فأدى هذا إلى ثقل في النطق، ولتسهيل ذلك، تمّت المخالفة بين الواو والضّمّة، إذ قلبت الواو ياءً، فصار التقدير عُصوي uṣūy وبعد ذلك حدثت مماثلة بين الياء المتحوّلة عن الواو والضّمّة الطويلة (ū)، فقلبت الضّمّة إلى ياء، ثم حدث الإدغام بين الياءين[5].

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٨.

(٢) السابق ١٩٠.

(٣) في الأصوات اللغوية ٢٠٢.

(٤) لغة تميم ٢٦٨.

(٥) أثر الحركة المزدوجة في بناء الكلمة العربية ١٩٢.

وفسّر فوزي الشايب ما حدث لكلمة تشبه عصوي ʿuṣūy المتطورة عن عصوو ʿuṣūw، تفسيراً مختلفاً عن التفسيرات السابقة، ويفهم من تفسيره للكلمة التي فسّرها، ما حدث لكلمة عصوي من تطور حتى آلت إلى عِصِيّ، وهذا التفسير نجده عند تعليقه على التطور الذي حدث لصيغة اسم المفعول من الفعل رمى ramā التي يصاغ اسم المفعول منها على: مرميّ marmiyy، إذ إن هذه الصيغة متطورة عن مرموي marmūy، ويفسّر ما حدث لمرموي حتى آلت إلى مرميّ، بأنّ كلمة مرموي marmūy حدث فيها مماثلة بين الضّمّة الطويلة (ū)، والياء (y) بعدها، فتحولت الضمّة الطويلة إلى كسرة طويلة (Ī)، فصار التقدير: مرميي marmīy، ثم قصرت الكسرة الطويلة فصار التقدير: مرمِي marmiy، مما أدّى إلى حدوث خلل في صياغة اسم المفعول، ولتعويض هذا الخلل تمّ تشديد الياء فصار التقدير: مرميّ marmiyy للمحافظة على صياغة اسم المفعول(١).

أمّا كلمة ديوان dīwān التي أصلها: دِوّان diwwān والتي تتابع فيها مثلان دون أن يفصل بينهما بشيء، إذ ظهرا على شكل صوت مضعَّف (مشدّد)، فالذي حصل لكلمة دِوّان حتى آلت إلى ديوان نجد تفسيره عند رمضان عبدالتواب من خلال تعليقه على الكلمات التي فيها حرف مشدد؛ نحو: قِرّاط ḳirrāṭ و دِنّار dinnārالتي حدثت فيها مخالفة عن طريق اختزال الحرف المشدّد، والتعويض عنه، بمطل الكسرة قبله فآلت الصيغة إلى قيراط ḳīrāṭ، ودينار dīnār(٢).

كما نجد فوزي الشايب يذهب إلى هذا، ويمثل بنفس الأمثلة التي جاء بها رمضان عبدالتواب، وأمثلة أخرى من بينها دِوّان diwwān التي فسّر ما حدث لها من تطور حتى آلت إلى ديوان dīwān بمثل التفسير الذي حدث لقيراط ودينار(٣).

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ٧٧.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٥٨، وانظر: أثرالقوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٥٥، والمصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوءعلم اللغة المعاصر ١٤٠.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٥٥.

يتبيّن من كلام المتقدمين والمحدثين أنّ تتابع المثلين ثقيل في اللغة، لذا تلجأ اللغة إلى التخلص مما يشكل ثقلاً على الناطق، عن طريق المخالفة بين هذين المثلين، حتى يسهل على المتكلم النطق بالكلمات التي يتوالي فيها مثلان.

فمثلاً كلمة: غَزْوِوة ġazwiwah التي آلت إلى غزويَة ġazwiyah قد التقى فيها مثلان هما الواوان، وقد تبين من إشارة المتقدمين أنه تتابع في هذه الكلمة واوان، وقد شكل هذا التابع ثقلاً على الناطق، وإلى مثل هذا ذهب المحدثون، إذ يرى كلا الفريقين أنّ تتابع الواوين فيه ثقل على المتكلم، بل إنهم يرون أن الواو الواحدة المحرّكة بالضّمة ثقيلة على الناطق، مما يدفعه إلى إحداث تطوّر في بنية الكلمة التي يوجد فيها هذا الثقل، مما يعني أنّ اجتماع واوين متتالين في كلمة يكون أثقل، ويمكن الحديث عما حدث لمثل غزووَة ġazwiwah من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

غزويَة	غَزْووَة
ġazwiyah	ġazwiwah
(٢)	(١)

يلاحظ أن الصيغة الأولى (الأصل) قد تتابع فيها حركتان مزدوجتان هما (wi) و (wa)، إذ تشكل شبه الحركة (w) بداية كل منهما وتتابع الحركتين هاتين ثقيل، ولهذا تلجأ العربية إلى التخلص من هذا الثقل عن طريق المخالفة بين الواوين، فتستبدل الواو الثانية بالياء ليخف لفظ هذه الكلمة على المتكلم، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

وأما كلمة عصوو ʿuṣūw ، فقبل الحديث عنها ينبغي أن يذكر أن هذه الكلمة لم يجتمع فيها واوان كما أشار المقدّمون، ومن لفّ لفّهم، إذ أشار هؤلاء إلى أن (عُصوو) مكونة من العين تليها الضمة ثم الصاد تليها الضمة، ثم الواو، ثم الواو التي هي طرف. وهذا الأمر ليس صحيحاً، إذ إن الصاد في عصوو ʿuṣūw محركة بضمّة طويلة أي أن الواو المدية هنا هي ضمّة طويلة للصاد، والذي حدث أن الواو الواقعة طرفاً أبدلت ياءً، لتخالف الواو قبلها، فما ذهبوا إليه صحيح إلاّ أنّ الواو لم تخالف الواو قبلها، بل إنها خالفت الضّمّة الطويلة قبلها، فصارت الكلمة عُصوي ʿuṣūy ، إذ إن الواو هنا هي ضمّة طويلة للصاد، لذا فالذي حدث هنا هو مماثلة بين الضّمّة الطويلة والياء، فصارت الضمّة الطويلة (ū) كسرة طويلة (Ī) فصارت الصيغة عُصيي ʿuṣīy وبعد ذلك ماثلت ضمة فاء الكلمة كسرة الصاد، فتحولت

إلى كسرة، فصارت الصيغة عِصيي ʿiṣĪyʿ، أما الذي قالوه بأن الياء أدغمت في الياء، فهو بالنسبة لي غير صحيح، إذ إنّ الذي حدث لـ عِصيي ʿiṣĪyʿ حتى آلت إلى عِصِيّ ʿiṣiyyʿ ما هو إلاّ تقصير للكسرة الطويلة، وتعويض ذلك عن طريق تشديد الياء بعدها.

وأما من يرى أن الواو المشدَّدة في عُصُوّ قد تحولت إلى ياءمشدّدة؛ لكون الياء أيسر نطقاً، لا سيّما إذا وقعت في نهاية الكلمة، فهو لم يفسر سبب هذا التحوّل.

وأما من يرى أن الواو المشدّدة في مثل عُصُوّ ʿuṣuwwʿ تحوّلت إلى ياء مشدّدة، بسبب ميل اللغة إلى تغليب الياء على الواو من غير أن يكون ثمّة علة صوتية، فلا أرى الأمر كذلك، إذ يوجد علّة صوتية أدّت إلى تطور الكلمة من عصوو ʿuṣūwʿإلى عِصِيّ ʿiṣiyyʿ، وسيتم الحديث عن هذا بعد قليل.

وأما الذي يرى أن التقاء الضّمّة الطويلة (ū) والواو (w) في عصوو ʿuṣūwʿ، ثقيل على الناطق، مما يؤدي إلى التخلص من هذا الثقل عن طريق إحداث مخالفة بين هذين الصوتين، تمّ بموجب هذه المخالفة تحوّل الواو إلى ياء فيصير التقدير عصوي ʿuṣūyʿ، ثم حدوث مماثلة بين الضّمّة الطويلة والياء المتحوّلة عن الواو، فيصير التقدير عُصِيي ʿuṣĪyʿ، ثم حدث بعد ذلك إدغام للكسرة الطويلة في الياء، فلا أرى الأمر كذلك، إلاّ أن هذا التفسير يساعدنا على إيجاد تفسير صحيح.

وبعد، فإنه يتبيّن لي من خلال الآراء السابقة أن كلمة: عصوو ʿuṣūwʿتتكون من العين تليها ضمّة قصيرة ومن الصاد التي تليها ضمّة طويلة، ومن الواو الواقعة طرفاً، ومن المعلوم أن التقاء الضمّة والواو يشكل ثقلاً على الناطق، لأن التقاءهما يشبه توالي الأمثال، لما بين الضّمة والواو من تشابه، وهذا يؤدي إلى المخالفة بين هذين الصوتين طلباً للخفة، إذ تمّ تحول الواو إلى ياء، فصارت الصيغة عصوي ʿuṣūyʿ، وبعد أن وصلت الكلمة إلى هذه المرحلة، فإن ما حدث لها من تطورات أُخر يمكن أن نستشفه من حديث فوزي الشايب عن التطور الذي حدث لصيغة اسم المفعول من رمي ramā السابق ذكرها، وبناءً على تفسير فوزي الشايب، لما حدث لصيغة اسم المفعول: مَرْموي marmūy التي يشبه آخرها، آخر عصوي ʿuṣūyʿ من حيث انتهاء كل منهما بياء تسبقها ضمة طويلة (ū)، يمكن لي أن أفسّر ماحدث لكلمة عصوي من تطورٍ حتى آلت إلى عِصِيّ، من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

عُصوو	عُصوي	عُصيي	عُصِي
ʿuṣūw	ʿuṣūy	ʿuṣĪy	ʿuṣiy
(١)	(٢)	(٣)	(٤)
عُصِيّ	عِصِيّ		
ʿuṣiyy	ʿiṣiyy		
(٥)	(٦)		

فالصيغة الأولى تتابع فيها الضمة الطويلة والواو، وهو تتابع ثقيل؛ لأنه يشبه توالي الأمثال، لذا تلجأ اللغة، إلى المخالفة بين هذين الصوتين عن طريق قلب الواو إلى ياء، فتصير الصيغة: عُصوي ʿuṣūy وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ثم حدث تطور آخر للصيغة الثانية إذ ماثلت الضّمّة الطويلة (ū) الياء المتحوّلة عن الواو بعدها، فأصبحت كسرة طويلة (Ī) وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، ثم تمّ تقصير الكسرة الطويلة من الصيغة الثالثة، فأحدث هذا خللاً في بنية الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الرابعة، ولتعويض هذا الخلل تم تشديد الياء بعد الكسرة فصارت الكلمة: عُصِيّ وهذا ما تمثله الصيغة الخامسة، إذ إن هذه الصيغة مستعملة في اللغة، ومع ذلك فإن بعض العرب يُحدثُ مماثلة بين ضمة فاء الكلمة والكسرة بعدها، فتصبح الكلمة: عِصِيّ ʿiṣyy وهذا ما تمثله الصيغة السادسة.

وأما كلمة ديوان dĪwān التي أصلها: دِوّان diwwān، فقد أشار بعض المتقدمين إلى أن التضعيف في الواو والياء أثقل من التضعيف في الحروف الصحاح، وهذا ما أدّى إلى تحوّل الصيغة من دِوّان إلى ديوان لثقل تضعيف الواو.

لذا يفهم من تسويغ المتقدمين لقلب الواو الأولى ياء أنه جاء على سبيل المخالفة بين الواوين المدغمين بقلب الأولى منهما حرفاً يشبه الحركة التي قبله، ليسهل النطق بهذه الكلمة على المتكلم.

ويبدو لي أن ما ذهب إليه المتقدمون من أنّ الذي حدث للواو الأولى حتى آلت الكلمة من دِوّان diwwān إلى ديوان dĪwān طلباً للخفة، فهو كذلك، إلاّ أنني لا أرى أن الذي حدث هنا قلب للواو الأولى ياءً، لوقوع الكسرة، إذ يفهم من هذه الإشارة أن الواو الأولى خالفت الواو الثانية من جهة، وماثلت الكسرة قبلها من جهة أُخرى بتحولها إلى ياء، بل إن الذي أذهب إليه في هذه المسألة تفسير المحدثين، فهو عندي أقرب للصواب، وتطمئنّ إليه النفس، ويمكن لي أن أمثل ما حدث لكلمة:

دِوّان diwwān من تطور حتى صارت ديوان dīwān من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

ديوان	دِوان	دِوّان
dīwān	diwān	diwwān
(٣)	(٢)	(١)

فالصيغة الأولى التقى فيها واوان، إذ يشكل تتابع هذين الصوتين تتابعاً لحركتين مزدوجتين هما: (iw) و (wā)، مما يشكل تتابعاً ثقيلاً وتخلصاً من هذا التتابع، تم حذف شبه الحركة (w) الأولى من الكلمة، وبقاء حركة الكسرة القصيرة (i) قبلها، وهذا التطور تمثله الصيغة الثانية، وحذف شبه الحركة (w) أدّى هنا إلى إحداث خلل في زنة فِعّال، ولتعويض هذا الخلل تم مطل الكسرة القصيرة للمحافظة على البناء الإيقاعي لصيغة فِعّال fi''āl، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

د- مخالفة الواو للضمة

تحدّثنا في ما سبق عن مخالفة الواو للضمة الطويلة، عند حديثنا عن التطور الذي حدث لكلمة عصوو uṣūw[1]، أما هنا فسيتم الحديث عن مخالفة الواو للضمّة القصيرة (u)، إذ إن مخالفة الواو للضمّة القصيرة يفهم من خلال تعليق ابن جني عن التطور الذي حدث للصيغة التي بها يجمع؛ مثل: دَلْو dalw وما شاكلها على أفْعُل، إذ الأصل في جمع دلو dalw، أن يكون: أدْلُو ʾadluw، فقلبت الواو (w) ياءً، فصار التقدير: أدْلُي ʾadluy ومن ثم تأثرت الضّمّة بالياء فتحولت إلى كسرة، فصارت الصيغة: أدلِي ʾadliy، ثم جرى على هذه الكلمة بعد أن وصلت إلى أدلِي ʾadliy ما جرى على الاسم المنقوص، نحو: قاضٍ، وداعٍ، وما شاكلهما[2].

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني في هذه المسألة، يتبيّن لي أن الذي حدث من مخالفة بين الواو والضّمة القصيرة هنا يشبه إلى حدٍّ بعيدٍ تلك المخالفة التي حدثت بين الواو والضمّة الطويلة في عصوو uṣūw[3].

وما حدث لكلمة عصوو uṣūw من تطور حتى آلت إلى عصوي uṣūy، ثم إلى عُصِيي uṣĪy[4] يشبه تماماً الذي حدث لكلمة: أدْلُو ʾadluw من تطور حتى آلت

---

(١) انظر في هذا البحث ص ١٢١ وما بعدها.

(٢) المنصف ١١٨/٢.

(٣) انظر في هذا البحث ص ١٢١ وما بعدها.

(٤) انظر هذا البحث ص ١٢١ وما بعدها..

إلى أدْلُي ʾadluy ثم إلى أدْلِي ʾadliy، ويمكن لي أن أبيّن ما حدث لكلمة أدْلُو ʾadluw من تطورٍ من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

أدْلُو	أدلُي	أدْلِي
ʾadluw	ʾadluy	ʾadliy
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى هي الصيغة الأصل لجمع دَلْو dalw على أفْعُل ʾafʿul، إذ تتابع في هذه الصيغة الضّمّة القصيرة (u) والواو (w) وهو تتابع ثقيل لما بين هذين الصوتين من تشابه، لذا تعمد اللغة إلى التخلص من هذا الثقل عن طريق المخالفة بينهما، وذلك بإبدال الواو ياءً، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ثم حدث لهذه الصيغة تطور آخر يتمثّل بإجراء مماثلة بين الضّمّة القصيرة والياء المتحوّلة عن الواو، فتتحول الضّمة إلى كسرة، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

ثانياً: إعلال الواو ألفاً

بيّن ابن جني عند حديثه عن إعلال الواو ألفاً، أن الواو قد تتحوّل إلى ألف في بعض السياقات الصوتية، إذ يمكن أن نتحدث عن ذلك في ما يأتي:

مماثلة الواو للفتحة

أشار ابن جني إلى أن الواو تقلب ألفاً إذا تحرّكت الواو، سواء أكانت محرّكة بفتحة أم ضمّة أم كسرة، وانفتح ما قبلها[١]، ومما مثّل به على ذلك: قام التي أصلها: قَوَمَ، وطالَ التي أصلها: طَوُلَ، وخاف التي أصلها: خَوِف[٢]، ومما هو معتل اللام: دعا التي أصلها: دَعَوَ، وعدا التي أصلها: عَدَوَ[٣]، إذ يفهم مما ذهب إليه أنّ الواو تأثّرت بالفتحة قبلها، فتحوّلت إلى صوت يماثل الفتحة وهو الألف.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني، نود معرفة ما ذهب إليه غيره من المتقدمين، إذ يرى سيبويه أن الواو تبدل ألفاً في مثل: قال: وغزا[٤]، ولما كان أصل هذين الفعلين: قَوَل، وغَزَوَ، فإنّه يفهم منه أن الواو المتحرّكة المفتوح ما قبلها تقلب

(١) سر صناعة الإعراب ٦٦٧/٢ والمنصف ٢٤٧/٢.
(٢) سر صناعة الإعراب ٦٦٧/٢ والمنصف ٢٤٧/٢.
(٣) سر صناعة الإعراب ٦٦٧/٢.
(٤) الكتاب ٢٣٨/٤.

ألفاً، وهذا ما أشار إليه ابن السرّاج بأن الواو تبدل ألفاً إذا تحرّكت وانفتح ما قبلها، ومما استدل به على ذلك: قال التي أصلها: قَوَل، ودعا التي أصلها: دَعَوَ[1].

مما سبق يتبيّن أنّ ابن جني كان يسير على نهج من سبقه في إعلال الواو ألفاً، وهنا لا بد من معرفة رأي من جاء بعد ابن جني من المتقدمين، إذ نجد الميداني يذهب إلى ما ذهب إليه من سبقه[2]، وكذلك ابن يعيش[3].

يتبين مما سبق أنّ المتقدمين يذهبون المذهب نفسه في مسألة إعلال الواو ألفاً، إذ يفهم مما ذهبوا إليه أن الواو ماثلت الفتحة قبلها فتحولت إلى صوت يشبه الفتحة.

وبعد معرفة رأي المتقدمين: ينبغي أن نعرف ما ذهب إليه المحدثون، إذ يرى داود عبده، أنّ الواو (w) (شبه الحركة) في قَوَل kawala تسقط؛ لوقوعها بين حركتين متماثلتين، وإذا كانت شبه الحركة واقعة بين حركتين مختلفتين؛ نحو: خَوِف ẖawifa، وطَوُلَ ṭawula، فلا بدّ من أن تماثل حركةُ عين الفعل، حركة فائه، فتصبح شبه الحركة واقعة بين حركتين متماثلتين هما الفتحتان؛ إذ تصبح صيغة الفعلين بعد إجراء المماثلة: خَوَف ẖawafa وطَوَلَ ṭawala، وفي هاتين الصيغتين تسقط شبه الحركة الواو (w)؛ لوقوعها بين حركتين متماثلتين، مما يؤدي إلى التقائهما، فتصبحان فتحة طويلة (ā)[4].

ويعزو الطيّب البكوش سبب سقوط الواو إلى ثقل نطقها بين فتحتين، وثمّة أمر آخر يؤدي إلى سقوط الواو، وهو الثقل الناجم عن حركة الواو إذا كانت كسرة، أو ضمّة بغض النظر عن حركة ما سبقه، إذ إن الواو إذا تحرّكت بالضّمة أو الكسرة، فإن ذلك يشكل ثقلاً مما يؤدّي إلى حذفها[5]، وقد مثل على ذلك بالفعل قال التي أصلها قَوَلَ التي أصبحت بعد حذف الواو قال[6]، ولم يمثل الطيب البكوش بأمثلة فيها الواو محرّكة بغير الفتحة.

وقد فَهِمَ فوزي الشايب حسب رأي فريق من الباحثين أنّه عند سقوط الواو من الأجوف والناقص، تلتقي الحركتان القصيرتان فتشكل منهما حركة طويلة كما

(١) الأصول في النحو ٢٥٣/٣.
(٢) نزهة الطرف في علم الصرف ٣٢.
(٣) شرح المفصل ٣٦٢/٥.
(٤) دراسات في علم أصوات العربية ١٤٦.
(٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٦١.
(٦) السابق ٥٨.

في: قَـوَلَ ḳawala عند سـقـوط شبـه الحركـة الواو (w) منـهـا يُصـبـح الـفـعل ḳa ala، فتلتقي الفتحتان القصيرتان، فتصبحان فتحة طويلة، أمّا إذا كانت الحركتان مختلفتين؛ نحو: خَوِف ḫawifa، وطَوُلَ ṭawula، فالذي يحدث هو سقوط الحركة المزدوجة كاملة (wi) من خَوِف، و (wu) من طَوُلَ، ويعوّض عن ذلك بمطل حركة الصامت السابق، فيصبح الفعلان خاف ḫāfa، وطالَ ṭāla[1].

وبعد هذا العرض، أُذكّر أنني تحدثت في ما سبق عن إحدى الطرق التي تتطوّر فيه الأفعال الجوف والناقصة من مرحلة الصحة إلى مرحلة إسقاط حركة العين إلى مرحلة انكماش الحركة المزدوجة (الإمالة)، إلى مرحلة الفتح الخالص[2].

وثمّة طريق أُخرى لتفسير تطور الأفعال الجوف والناقصة تستفاد من خلال عرض ما سبق، إذ يبدو لي أن الواو إذا سبقت بفتحة في الأفعال الجوف والناقصة، وما يأخذ حكمها لا تقلب ألفاً، لتجانس الفتحة قبلها، إذ يصبح بهذا الانقلاب ثمّة ألف مسبوقة بفتحة، وهذا ما عدّه المحدثون غير صحيح، فالألف هي فتحة طويلة للصامت قبلها.

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو رأي المحدثين، إلا أنني لا أميل إلى رأي داود عبده على الرغم من صحته وقبولي له، بيد أنني أرى أن يفسّر تطور الأفعال هذا بتفسير أسهل، والتفسير الذي أراه سهلاً هو حذف الحركة المزدوجة كاملة أي حذف الواو مع حركته، مما يؤدي إلى حدوث خلل في بنية الفعل، ولتعويض هذا الخلل، تمطل حركة الصامت السابق لهذه الحركة المزدوجة، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية الآتية:

أ-	قَوَلَ	قَـ ... لَ	قال
	ḳawala	ḳa ...la	ḳāla
ب-	خوِف	خَـ ... فَ	خاف
	ḫawifa	ḫa ...fa	ḫāfa
جـ-	طَوُلَ	طَ ... لَ	طال
	ṭawula	ṭa...la	ṭāla
	(١)	(٢)	(٣)

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٦.

(٢) انظر فصل الإمالة ص ٩١، ١٠٠، ١٠٥.

فالصيغة الأولى في جميع هذه الأفعال تشكلت فيها حركة مزدوجة مكونة من الواو وحركتها، وهي حركة مستثقلة، واللغة تلجأ هنا إلى حذف الحركة المزدوجة، وهذا يحدث خللاً في بنية الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ولتعويض هذا الحذف قامت اللغة بمطل حركة الصامت السابق للحركة المزدوجة، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة، ومما تجدر الإشارة إليه أن ما ينطبق على الأفعال الجوف، ينطبق على الأفعال الناقصة، كما ينسحب على هذه الأفعال إن كانت مزيدة.

كما أن هذا التفسير ينسحب على مصادر هذه الأفعال، فيمن قال في صومتي، توبتي: صامتي وتابتي، أو عندما تكون الواو ساكنة مسبوقة بفتحة؛ إلاّ أن الذي حصل هنا هو حذف الواو وحدها، وتعويض هذا الحذف بمطل الفتحة قبلها، ويمكن تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية الآتية:

صومتي	صَـ ... متي	صامتي
ṣawmatī	ṣa...matī	ṣāmatī
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى قد تشكل فيها حركة مزدوجة (aw)، وهي حركة ربما يستثقلها بعض الناطقين بالعربية، مما يؤدي إلى حذف شبه الحركة الواو وحدها، وهذا يحدث خللاً في بنية هذه الكلمة، ويمثل هذا الحذف الصيغة الثانية، ولتعويض هذا الحذف ، تمطل الفتحة السابقة للواو.

ثالثاً: إعلال حذف الواو

أشار ابن جني إلى أن حذف الواو في مثل اسم المفعول من الأجوف الواوي، نحو: قال ḳāla، وصاغ ṣāġa المصوغين من: قَـوَلَ ḳawala، وَصَـوَغ ṣawaġa، إذ إن الأصل في اسم المفعول منهما أن يكون: مَقْوول maḳwūl، ومَصْووغ maṣwūġ، وعزا سبب حذف الواو في اسم المفعول من هذه الأفعال إلى أنّ الواو في اسم المفعول جاءت مسبوقة بواو مضمومة[1]، فحذفت الضّمّة فالتقى واوان ساكنان، فحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين[2].

---

(١) المنصف ٢/٢٨٦.

(٢) السابق ٢/٢٨٧.

يفهم من كلام ابن جني أن تتابع الواوين مع ضمّ إحداهما يشكل ثقلاً على الناطق، مما يدعو إلى المخالفة في بنية اسم المفعول هذا عن طريق حذف الضّمة أوّلاً، ثم المخالفة بين الساكنين، بحذف إحداهما.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني، ينبغي أن نعرف ماذا رأى غيره من المتقدمين، إذ يرى سيبويه أن الأصل في اسم المفعول من الأجوف الواوي؛ نحو: زار، وصاغ: مزوور، ومَصْووغ، فأسكنوا الواو الأولى، وحذفت واو مفعول، لأنّه لا يلتقي ساكنان[1]، وإلى مثل هذا ذهب ابن عصفور[2]، وأبو حيان الأندلسي[3].

بناءً على ما سبق يتبيّن أنّ المتقدمين يفسّرون حذف الواو من صيغة اسم المفعول من الأجوف الواوي، حتى تتمّ المخالفة بين الصوتين المتشابهين، وسواء أكانت المحذوفة الواو الأولى أم الثانية، فإن الحذف تمّ بسبب توالي الأمثال، وإذا قلنا بهذا، فإنا نرى أن ابن جني كان يترسّم خطا من قبله، ومن جاء بعد ابن جني كان يترسم خطا سابقيه.

وبعد معرفة رأي المتقدمين يجدر بنا أن نعرف ما ذهب إليه المحدثون، إذ يرى برجشتراسر أن الأصل في اسم المفعول، من الفعل قال هو مقوول maḳwūl، فحذفت الواو، فأصبحت الصيغة maḳūl، ولم يعوض عن هذا الحذف بشيء[4]وإلى مثل هذا ذهب عبدالصبور شاهين[5].

ويرى فوزي الشايب أنه قد تشكل في صيغة اسم المفعول من الأفعال الجوف، مثل: قال ḳāla، التي ينبغي أن تكون: مقوول maḳwūl، حركة مزدوجة ثقيلة هي: (wū)، مما أدّى إلى المخالفة بين شبه الحركة الواو (w) وحركتها (ū) عن طريق حذف شبه الحركة، ولم يعوض عن هذا الحذف بشيء[6].

وبعد معرفة ما رآه المتقدمون والمحدثون، ينبغي الإشارة إلى أن ما ذهب إليه المتقدمون من أن اسم المفعول من الأجوف الواوي، مَقوول، ومصووون، ومَزْوور توالى فيه واوان، الأولى مضمومة، فغير صحيح، إذ إن الواو الثانية هي ضمّة

---

(١) الكتاب ٤/٣٤٨.
(٢) الممتع في التصريف ٢/٤٥٤.
(٣) المبدع في التصريف ١٧٥.
(٤) التطور النحوي اللغة العربية ٤٨.
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ٢٠٠.
(٦) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ٧٤.

طويلة (ū) للواو الأولى، ولكن الذي جعلهم يقولون: إن ثمّة واوين، هو الرسم الكتابي، وعليه ففي اسم المفعول هذا واو واحدة هي الواقعة -موقع العين- وتلي هذه الواو ضمّتها الطويلة، لذا فالمحذوف هنا هو ما كان واقعاً موقع العين، مع بقاء حركته، وفي هذه المسألة أراني أميل إلى ما رآه فوزي الشايب. ويمكن أن أمثل ذلك بالكتابة الصوتية الآتية:

أ-	مقْوول	مقول
	maḳwūl	maḳūl
ب-	مصْوون	مصون
	maṣwūn	maṣūn
	(١)	(٢)

فالصيغة الأولى تشكل فيها حركة مزدوجة هي (wū)، وهي حركة مستثقلة، وتخلصاً من هذا الثقل، قامت اللغة بالمخالفة بين عنصري هذه الحركة، عن طريق حذف شبه الحركة الواو (w)، مع بقاء حركتها، ولم تعوّض اللغة ما حذف من هذه الكلمات وما شاكلها، وهذا الحذف تمثله الصيغة الثانية.

إعلال الياء

بيّن ابن جني أنّ الياء قد يصيبها الإعلال، فتقلب إلى صوت آخر من أصوات العلّة، مثل الواو، أو الألف، وقد تحذف في بعض السياقات الصوتية، ويمكن الحديث عن إعلال الياء في ما يأتي:

أولاً- إعلال الياء واواً

بيّن ابن جني في حديثه عن إعلال الياء واواً أن الياء تتحوّل إلى واو في بعض الكلمات، إذ أعلت الياء واواً في مواضع، يمكن أن نتحدّث عنها في ما يأتي:

أ- مماثلة الياء للواو

أُعلت الياء واواً في بعض الكلمات، مما يفهم من كلام ابن جني أن هناك مماثلة حدثت بين الياء والواو، مما أدّى إلى قلب الياء واواً، وقد تحدّثت عن هذا في فصل الإدغام [١] بما يغني عن إعادته هنا.

---

(١) انظر فصل الإدغام ص ٥٠ وما بعدها.

ب- مماثلة الياء للضمّة

يفهم من الأمثلة التي أوردها ابن جني، مما قلبت فيه الياء واواً، أنّ مماثلة حدثت بين الياء والضّمّة، مما أدّى إلى قلب الياء واواً، وهذا نستشفه من حديث ابن جني عندما أشار إلى أنه عندما يراد صياغة مثال: مَفْعُلَة من رميت، فإن الأصل في هذا أن يقال: مَرْمْيُة marmuyah فلما سبقت الياء بالضّمة قلبت واواً فصارت الصيغة مَرْمُوَة marmuwah[1].

وثمّة أمثلة تختلف عن المثال السابق، إذ يفهم من تعليق ابن جني عليها أنّ الياء ماثلت الضّمّة قبلها، فقلبت واواً، مثال ذلك عند صياغة اسم الفاعل من الفعل أيسر، وأيقن، إذ إن الأصل في اسم الفاعل من هذين الفعلين أن يكون: مُيْسِر، ومُيْقِن، ولكن لا ينطق أحد بهذا الأصل، فقد حدث تطور لاسم الفاعل هنا، وهذا التطور يفهم من تعليق ابن جني عليه أنّ الياء هنا لما سبقت بضمّة قلبت واواً، فصار اسم الفاعل من هذين الفعلين: موسر، وموقن[2].

وبعد معرفة رأي ابن جني نودّ معرفة رأي غيره من المتقدمين: إذ أشار ابن مالك أن الياء تبدل واواً، إذا كانت مسبوقة بضمّة، نحو مثال تَهْلُكَة من الرمي إذ إن الأصل في هذا المثال أن يقال: مَرْمُيَة، ولكن لمّا سبقت الياء بضّمة قلبت واواً[3]، وكذلك عندما نصوغ مثال فَعُلَ مما لامه ياء؛ نحو: نَهُوَ الرجل إذا اكتمل عقله، إذ إن الأصل في هذا الفعل هو: نَهُيَ، فلما سبقت الياء بضمّة قلبت واواً[4].

وبعد معرفة رأي المتقدمين، يلاحظ أنّ جميعهم يسيرون على سنن واحد في هذه المسألة.

وأما المحدثون فنجدهم يذهبون مذهباً مختلفاً عمّا رآه المتقدمون، فنجد عبدالصبور شاهين عند تفسيره لما حدث من تطور لمثل: مَرْمُيَة marmuyah، إذ نستشف ما رآه من خلال تعليقه على ما حدث، لمثال فَعُلَ مما لامه ياء؛ نحو: نَهُيَ nahuya، فرأى أنّ في هذه الكلمة تتابعاً ثقيلاً مكوّناً من عنصر الضّمّة والكسرة

---

(١) المنصف ٢/٢٨٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٣٨٥، وانظر: شرح ابن عقيل ٢/٤٧٦، وأوضح المسالك ٤/٣٤٩. وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/١١٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٣٨٥، وانظر: شرح ابن عقيل ٢/٤٧٥، وأوضح المسالك ٤/٣٤٩، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/١١٠.

(الياء) والفتحة، مما أدى إلى حذف عنصر الكسرة (الياء)، مما أدّى إلى التقاء الضمّة والفتحة، فأدّى ذلك إلى انزلاق عنصر الواو بين الحركتين[1]، وبهذا يصبح السياق الصوتي مشكلاً من عنصري الضمّة (الواو والضّمّة) والفتحة.

وفسّر ديزيره سقال ما حدث لمثل نَهُي nahuya، وما شاكلها من تطوّر بأنه ناتج عن تتابع صوتي ثقيل، مكوّن من الضّمّة والياء والفتحة، مما يؤدي إلى إسقاط عنصر الكسرة (الياء)، فتلتقي الضّمّة والفتحة، فتنزلق بينهما الواو، وبهذا نتخلّص من هذا التتابع الثقيل[2].

أما بالنسبة لكلمة مُيْقِن وما شاكلها، فبعد معرفة رأي ابن جني فيها، نودّ معرفة رأي غيره من المتقدمين، فسيبويه ذهب إلى أن الياء تبدل واواً في نحو: مُيْقِن، فتصبح موقِن[3]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن السرّاج[4] أيضاً، مما يعني أن ابن جني كان يسير على خطا من سبقه، كما نجد هذا الرأي عند من جاءوا بعد ابن جني: مثل: الميداني[5]، وابن يعيش[6].

وأما المحدثون فذهبوا إلى غير ما رآه المتقدمون، إذ يرى عبدالصبور شاهين في كلمة: مُيْقِن muyḳin وما شاكلها، أنّه تشكّل فيها تتابع صوتي ثقيل مكوّن من عنصر الضمّة والكسرة (الياء)، مما أدّى إلى حذف الياء، فلما أحدث هذا الحذف فراغاً في بنية الكلمة، تمّ تعويض ذلك بمطل الحركة القصيرة قبل الصوت المحذوف فأصبحت الكلمة: موقن mūḳin[7]، وإلى مثل هذا الرأي ذهب عبدالله كناعنة، إذ يرى في كلمة مُيْقِن muyḳin أنّه تشكلت حركة مزدوجة مستثقلة، مما أدّى إلى حذف شبه الحركة الياء (y)، ولما أحدث هذا الحذف خللاً، مطلت الحركة التي قبل الحرف المحذوف، فأصبحت الصيغة موقن mūḲin[8].

ويرى ديزيره سقّال في مثل هذه الكلمة أنه تمّ إبدال عنصر الكسرة (الياء) بضمّة قصيرة، فأدّى ذلك إلى التقاء ضمتين قصيرتين، فصارتا ضمة طويلة، لتصبح الصيغة موقِن mūḳin[9].

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩١.
(٢) الصرف وعلم الأصوات ١٦٣.
(٣) الكتاب ٢٤١/٤.
(٤) الأصول في النحو ٢٦٦/٣.
(٥) نزهة الطرف في علم الصرف ٣٦.
(٦) شرح المفصل ٣٨٢/١٥، وشرح الملوكي في التصريف ٢٥٩.
(٧) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩١.
(٨) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٦٦.
(٩) الصرف وعلم الأصوات ١٦٣.

ويرى فوزي الشايب في مثل كلمة مُيْقِن muyḳin أنها تحتوي على مزدوج هابط مرفوض، وهو (uy)، فتخلصت العربية منه عن طريق المماثلة بين الحركة وشبه الحركة، بأن استبدلت الواو بالياء، ومن ثمّ تطورت هذه الكلمة إلى مُوْقن muwḳin، إلاّ أنّ هذه المماثلة أدّت إلى نشوء مزدوج مرفوض آخر، وهو (uw)، والذي حدث هنا أنه تمت المخالفة بين عنصري هذا المزدوج، عن طريق التخلص من شبه الحركة، وتعويض هذا الحذف عن طريق مطل الحركة، ومن ثمّ تحوّلت الكلمة إلى موقِن mūḳin[1].

وبعد هذا العرض: أريد أن أبيّن أن ثمّة خلافاً بين الكلمات مثل: مَرْمُيَة التي آلت إلى مَرْمُوَة ونَهُي التي أصبحت نَهُوَ من جهة وبين كلمات، مثل: مُيْقِن، ومُيسر، وطُيْبى التي آلت إلى موقن وموسر، وطوبى.

إذ يوجد ثمّة فرق بين هذين النوعين من الكلمات، بيد أنّ المتقدمين عدّوا التطور الذي حدث للكلمات، مثل: مَرْمُيَة ونَهُيَ حتى أصبحت: مَرْمُوَة، ونَهُوَ، ناتجاً عن استبدال الواو بالياء، لمناسبة الضمّة قبلها، وهم في هذا قد أصابوا، وإن كان ثمّة خلاف بين تفسيرهم وتفسير المحدثين، كما أن المتقدمين ومن جرى مجراهم يرون في الكلمات: مُيْقِن، وميسر وما شاكلها عندما تحولت إلى: مُوقِن، وموسِر، أن الياء تحوّلت إلى واو لمناسبة الضّمّة قبلها، وفي هذه الكلمات لا أوافق المتقدمين على ما ذهبوا إليه، وهذا ما سأوضحه من خلال التحليل لمثل هذه الكلمات.

فالكلمات من مثل: مَرْمُيَة التي تحوّلت إلى مَرْمُوَة، ونَهُيَ التي تحوّلت إلى نَهُوَ، قد ورد في أصل كل منهما تتابع صوتي متشابه تماماً؛ إذ ما ينطبق على واحدة منهما من التفسير ينطبق على الأخرى.

فهذه الكلمات حسب ما يرى المتقدمون، يُفهم منها أن الياء ماثلت الضمّة قبلها، فتحولت إلى واو، وما ذهبوا إليه لا أستطيع أن أصفه بالخطأ، بل هو صحيح، إلاّ أنني لا أميل إليه، وأرى أن تفسير المحدثين هو التفسير الذي تطمئن إليه النفس أكثر من تفسير المتقدمين، وأريد أن أبيّن ما حدث لمثل هذه الكلمات وفق تفسير المحدثين من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٣٢.

خللاً في بنية الكلمة، إذ يمثل هذا الخلل الصيغة الثانية، لجأت العربية إلى التعويض. عن طريق مطل الحركة السابقة للصوت المحذوف، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

جـ- مخالفة الياء للياء

يرى ابن جني أنّه إذا توالت ياءان في كلمة ما، فإنّ ذلك مما تكرهه اللغة، وهنا تلجأ اللغة إلى استبدال صوت لين آخر بإحدى الياءين؛ ليختلف الحرفان، وهذا يفهم من قول ابن جنّي: «والحيوان أصله: الحَيَيان، فقلبت الياء التي هي لام واواً، استكراهاً لتوالي الياءين؛ ليختلف الحرفان»[1].

يفهم من هذا الكلام أنه قد حدثت مخالفة بين الياءين المتواليتين، عن طريق استبدال الواو بالياء، وبعد معرفة رأي ابن جني، نحب أن نعرف ما ذهب إليه غيره من المتقدمين، إذ نجد سيبويه[2] قد سبق ابن جني إلى ما ذهب إليه، ومن جاء بعد ابن جني قد سار على خطا سابقيه مثل: ابن يعيش[3].

وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون في الكلمات التي توالى فيها ياءان، مما قلبت إحدى الياءين فيها واواً، نودّ معرفة ما ذهب إليه المحدثون، وبعد الاطلاع على ما ذهب إليه السابقون نجد المحدثين أيضاً لم يخرجوا على ما رآه المتقدمون في مثل هذه الكلمة وما شاكلها.

إذ يرى عبدالله كناعنة في كلمة حَيَيان ḥayayān أنه اجتمع فيها حركتان مزدوجتان صاعدتان هما (ya)و (yā)، ولمّا توالت الحركتان المزدوجتان اليائيتان، نزعت اللغة إلى المخالفة، فقامت بإسقاط شبه الحركة (y) من الحركة الثانية ولما أحدث ذلك خللاً، اجتذبت اللغة شبه الحركة (w)، فصارت الكلمة حَيَوان ḥayawān[4].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٥٨٩/٢، وانظر: الخصائص ١٨/٣.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٤.

(٣) شرح الملوكي في التصريف ٢٦٣.

(٤) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ٢١١.

ويفهم من تعليق برجشتراسر على ما اجتمعت فيه ياءان متواليتان بأنّه ينبغي قلب إحداهما واواً، إذ يعد هذا من التخالف بين الأصوات المتماثلة[1].

وبعد عرض ما رآه المتقدمون والمحدثون في هذه الكلمة وما شاكلها، يتبيّن أن الفريقين متفقان في تفسير ما حدث لها من تطور، وفي هذه المسألة يميل الباحث إلى ما رآه هؤلاء العلماء، ويمكن أن يوضح ما حدث لكلمة حَيَيان ḥayayān من مخالفة من خلال المخطط الصوتي الآتي:

حَيَيان	حَيَوان
ḥayayān	ḥayawān
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى (الأصل) قد توالى فيها صوتان متماثلان هما الياء المحركة بالفتحة القصيرة (ya)، تليها الياء المحركة بالفتحة الطويلة (yā)، ولما كانت العربية تكره توالي الأمثال، نزعت إلى المخالفة بين هذين المثلين عن طريق استبدال الياء الثانية واواً، فصارت الكلمة: حَيَوان ḥayawān، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

ثانياً: إعلال الياء ألفاً

تحدث ابن جني عن انقلاب الياء ألفاً، وعزا ذلك إلى تحرّكها، وانفتاح ما قبلها، وقد مثل على ذلك بأمثلة منها: باع، وسار، وهاب، ورمى، وسعى، إذ إن أصل هذه الأفعال هو: سَيَرَ، هَيِبَ، رَمَيَ، وسَعَيَ[2]، ويفهم من كلام ابن جني أن الياء هنا أصبحت ألفاً، لتناسب الفتحة قبلها، وهذا يعني أن مماثلة حدثت بين الياء والفتحة.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني، نريد أن نعرف ما رآه غيره من المتقدمين، ونود أن نبدأ بمن سبق ابن جني، إذ يرى سيبويه أن الألف تكون بدلاً من الياء وقد مثل على ذلك بالفعل رمى الذي أصله: رَمَيَ، وباع الذي أصله: بَيَعَ[3]، وإلى

(١) التطور النحوي للغة العربية ٤٩.
(٢) سر صناعة الإعراب ٦٦٧/٢.
(٣) الكتاب ٢٣٨/٤.

مثل هذا ذهب ابن السرّاج[1]، وأبو علي الفارسي[2]، وهذا يعني أن ابن جني كان يترسم خطا من سبقه.

وأما الذين جاءوا بعد ابن جني من المتقدمين، فإنا نجدهم لم يخرجوا على ما رآه من سبقهم، ومن أمثال هؤلاء: الميداني[3]، وابن يعيش[4].

وأما المحدثون فقد نحو منحى مختلفاً عمّا رآه المتقدمون، فقد ذهب عبدالصبور شاهين في تفسير تطور الأفعال من بَيَع إلى باع وما شاكل هذا، إلى أنه اجتمع في بَيَعَ ba+i+a'a حركة ثلاثية، مكونة من الفتحة والكسرة (الياء) والفتحة بعد الكسرة، مما أدّى إلى إسقاط عنصر الكسرة، وهذا أدّى إلى التقاء حركتين متماثلتين، لتشكلا حركة طويلة من جنسهما[5]، وإلى مثل هذا التفسير ذهب ديزيره سقّال[6].

ويرى داود عبده أن الياء تسقط إذا وقعت بين حركتين، كما في بَيَعَ baya'a، مما يؤدي إلى التقاء حركتين متماثلتين، لتشكلا حركة طويلة من جنسهما، أما إذا وقعت الياء بين حركتين مختلفتين، نحو: هَيِبَ hayiba، فإنّه يحدث أولاً مماثلة بين الحركتين، إذ تماثل الكسرة الفتحة، فتصبح فتحة، وبهذا تصبح الياء واقعة بين حركتين متماثلتين، فتسقط الياء هنا، فتلتقي الحركتان القصيرتان المتماثلتان، لتشكلا حركة طويلة من جنسهما[7].

وبين الطيب البكوش أن الياء تسقط إذا وقعت بين حركتين متماثلتين، مما يؤدي إلى التقاء هاتين الحركتين، فتتحدان، لتشكلا حركة طويلة من جنسهما[8]، وإذا وقعت الياء بين حركتين مختلفتين فإن الياء تسقط مع حركتها ويعوض عنها بمد حركة الصامت السابق[9].

---

(١) الأصول في النحو ٢٥١/٣.
(٢) التكملة ٢٦٦.
(٣) نزهة الطرف في علم الصرف ٣٢.
(٤) شرح المفصل ٣٦٢/٥.
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٥.
(٦) الصرف وعلم الأصوات ١٦٤.
(٧) دراسات في علم أصوات العربية ١٤٦.
(٨) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٥٤.
(٩) السابق ٥٥.

وقد فهم فوزي الشايب، أنّ الياء إذا وقعت بين حركتين متماثلتين، نحو: بَيَع baya'a، ورَمَيَ ramaya، فإنها تسقط ومن ثَمَّ تلتقي الحركتان القصيرتان لتشكلا حركة طويلة من جنسهما وهو ما أشار إليه داود عبده، وأما إذا اختلفت الحركتان؛ نحو: هَيِبَ hayiba، فإن الحركة المزدوجة (yi) تسقط كاملة، أي تسقط الياء وحركتها معاً، ويعوّض عن هذا الحذف، بمطل حركة الصامت السابق، فتصبح هاب hāba[1].

بعد هذا العرض، تجدر الإشارة إلى أنني قد تحدّثت في ما سبق عن تطور الأفعال الجوف[2] والناقصة[3] من مرحلة الصحّة إلى مرحلة إسقاط حركة الحرف المعتل، إلى مرحلة انكماش الحركة المزدوجة (الإمالة) إلى مرحلة الفتح الخالص.

وثمّة طريق أخرى لتفسير تطور الأفعال الجوف والناقصة، تستفاد من خلال عرض ما سبق، إذ يبدو لي أن الياء إذا سبقت بفتحة في الأفعال الجوف والناقصة، وما يأخذ حكمها، لا تقلب ألفاً؛ لتجانس الفتحة قبلها، إذ يصبح بهذا الانقلاب ثمّة ألف مسبوقة بفتحة، وهذا ما عده المحدثون غير صحيح، كما سبقت الإشارة، إذ إنّ الألف ما هي إلاّ فتحة طويلة للصامت قبلها.

والذي أميل إليه لتفسير التطور الذي حدث لمثل هذه الأفعال وما شاكلها هو رأي المحدثين، إلاّ أنني أرى أن تفسير عبدالصبور شاهين وديزيره سقّال لا يفسّر إلاّ ما كانت الياء فيه واقعة بين حركتين متماثلتين، أما إذا وقعت الياء بين حركتين مختلفتين، فلا يقدمان له أيّ تفسير، وبهذا يقال إن تفسيرهم يصدق على الياء الواقعة بين حركتين متماثلتين.

أما الذين فسّروا التطور الذي حدث للياء الواقعة بين حركتين مختلفتين فالذي ذهب إلى أنّ مماثلة حدثت بين الحركتين، ومن ثمّ تسقط الياء لتلتقي الحركتان، لتشكلا حركة طويلة، فإني لا أميل إلى هذا الرأي على الرغم من اعتقادي بصحته، لوجود تفسير آخر هو -باعتقادي- أسهل منه ، والرأي الذي أميل إليه عند اختلاف الحركتين أن الياء تسقط مع حركتها، ويعوض عن هذا الحذف، بمد حركة الصامت السابق، سواء أكانت الحركتان متماثلتين، أم مختلفتين، ويمكن لي أن أوضح ما حدث للأفعال المعتلة اليائية من تطور، ممثلاً بفعلين: الأول منهما الياء فيه بين حركتين متماثلتين، والآخر بين مختلفتين، من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٦٠.

(٢) انظر فصل الإمالة ص ٨٩ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٣) انظر فصل الإمالة ص ٨١ وما بعدها من هذه الرسالة.

أ-	بَيَعَ	بَـ ... ـعَ	باع
	baya'a	ba ... 'a	bā 'a
ب-	هَيِبَ	هَـ ... ـبَ	هاب
	hayiba	ha...ba	hāba
	(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى تشكل فيها حركة مزدوجة مكوّنة من الياء وحركتها، وهي حركة مستثقلة، وتخلصاً من هذا الثقل، تخلصت اللغة من الحركة المزدوجة بكاملها، فأحدث ذلك فراغاً في بنية الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ولتعويض هذا الحذف، مُطِلت حركة الصامت السابق للحركة المزدوجة، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

ثالثاً: إعلال حذف الياء

أورد ابن جني أمثلة مما توالت فيه الياءات، نحو: هيِّن، وليِّن، وسيِّد، وميِّت، وأشار إلى أن من العرب من يحذف إحدى الياءين تخفيفاً، وتخلصاً من التضعيف، فيقول: هَيْن، وليْن، وسيْد، وميْت[١]، كما يفهم هذا من تعليق ابن جني على قراءة عيسى الثقفي[٢] من قوله تعالى: «سَيْغ شرابُه»[٣]، إذ بيّنَ أنّ كلمة سَيْغ محذوف من سيَغ: وهي بمنزلة ميْت من ميِّت، وهيْن من هيّن[٤].

يفهم من كلام ابن جني أن العربية تكره توالي الأمثال، إذ يسعى بعض الناطقين بها إلى التخلّص من توالي الأمثال عن طريق حذف أحد المثلين، كما جاء في الأمثلة السابقة.

وإذا أردنا معرفة رأي المتقدمين ممن سبق ابن جني، فسنجد ابن جني يسير على خطاهم، فسيبويه يرى أنّ إحدى الياءين في الأمثلة السابقة قد حذفت تخفيفاً[٥]، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الأصل في الأمثلة السابقة -هو التشديد- ثم حذفت إحدى الياءين[٦].

(١) الخصائص ٣/ ٢٠.
(٢) المحتسب ٢/١٩٨.
(٣) سورة فاطر (١٢).
(٤) المحتسب ٢/١٩٩.
(٥) الكتاب ٣/٦٤٢.
(٦) التكملة ٢٦٠.

هيْن	هيّن
hayn	hayyin
(٢)	(١)

فالصيغة الأولى توالى فيها ياءان، وهذا يسبب ثقلاً على الذي من لغته التخفيف، وكما هو ملاحظ من الصيغة الأولى أن الياء الأولى تشكل حدّ إغلاق للمقطع الصوتي الأول (hay)، والثانية تشكل حدّ ابتداء للمقطع الصوتي الثاني (yin)، وهذا يعني أن المقطع الصوتي الأول يحتوي على الحركة المزدوجة (ay)، والمقطع الصوتي الثاني يحتوي على الحركة المزدوجة (yi)، والذي حدث هنا هو حذف الحركة المزدوجة الثانية بكاملها (yi)، فراراً من توالي الياءين، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وبهذا تمّ اختزال المقطعين الصوتيين القصيرين المغلقين، إلى مقطع صوتي قصير واحد مزدوج الإغلاق.

إعلال الألف

ذهب ابن جني إلى أنّ الألف قد يصيبها الإعلال، فتتحوّل إلى صوت آخر من أصوات العلّة: الواو ، أو الياء تارة، وقد تزاد تارة أخرى، وتحذف تارة ثالثة.

أولاً- إعلال الألف واواً

بيّن ابن جني أثناء حديثه عن إعلال الألف، إذ بيّن أن الواو من الأصوات التي تتحوّل إليها الألف في بعض السياقات الصوتية، فقد أعلت الألف واواً في ما يمكن الحديث عنه في ما يأتي:

عند مماثلتها للضمّة

أشار ابن جني أن الألف تقلب واواً إذا سبقت بضمّة؛ لتتم المجانسة بين الضمّة وما يليها، وقد قلبت الألف واواً في الصيغ الآتية:

أ- عند بناء فاعَل للمجهول

ذهب ابن جني إلى أن الألف تقلب واواً، إذا سبقت بضمّة، وقد مثل على ذلك بأمثلة منها الفعل: ساير إذا بني للمجهول، إذ إن الأصل في بنائه للمجهول أن يكون: سُاير، فلما انضمّ ما قبل الألف، قلبت واواً، لتجانس الضمّة قبلها، فقيل: سُوير[١].

(١) المنصف ٢/٢١٩.

وإذا أردنا معرفة رأي المتقدمين في قلب الألف واواً في مثل بناء فاعَلَ للمجهول، فإنا نجدهم يذهبون إلى ما ذهب إليه ابن جني، فابن يعيش يرى أن الألف إذا سبقت بضمّة قلبت واواً لتجانسها واستدلّ على ذلك بالفعل: قاتَل عند بنائه للمجهول إذ يقال فيه: قوتل، إذ قلبت الألف واواً لتجانس الضمّة قبلها[1]، وإلى مثل هذا ذهب ابن مالك[2]، والأستراباذي[3].

وأما المحدثون فقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً مختلفاً عما رآه المتقدمون، إذ يرى عبدالصبور شاهين في مثل ضاربَ ḍāraba عند بنائه للمجهول يقال: ضورِبَ ḍūriba، إذ إن الألف في ضارَبَ ḍāraba، فتحة طويلة للضاد ورمزها الألف، وحركة الضاد عند بناء هذا الفعل للمجهول هي الضّمّة الطويلة، ومن ثمّ لا يصحّ أن يقال: إنّ الألف ضُمّ ما قبلها، فقلبت واواً[4].

وذهب ديزيره سقّال إلى ما هو قريب مما رآه عبدالصبور شاهين، إذ يرى أن الألف في ضارَب ḍāraba هي فتحة طويلة (أي أنّها حركة)، وهي حركة وزن فاعَلَ، وعندما ننقل الفعل إلى المفعول، تتحوّل الحركة إلى ضمّة طويلة، وليس هذا إبدالاً للألف عنده، بل هو تغيير حركةٍ لبناء وزن[5].

وبعد هذا العرض، يبدو لي أن ما ذهب إليه المتقدمون غير صحيح، إذ إن الألف، لا يمكن أن تسبق بحركة، فالألف هي حركة، فهي فتحة طويلة للحرف الذي يسبقها، لذا فإنني أميل بهذه المسألة إلى ما رآه المحدثون، إذ إن الألف في فاعَلَ، فتحة طويلة للفاء عند بناء الفعل للمعلوم، وعند بناء هذا الفعل للمجهول، تكون حركةالفاء ضمّة طويلة، فيقال: فوعل fūʿila.

ب- عندتصغيرمائانيةألف.

بين ابن جني أن الألف تقلب واواً، لوقوعها بعد ضمّة، إذ استدلّ على ذلك بتصغير ضارِبٍ وخاتِمٍ، فقال: «وذلك نحو: ضُوَيرِب، وَخُوَيتم ... فأمّا قلبها [الألف] في التحقير، فأمره واضح، ذلك أنّ الضمّة لما وقعت قبل الألف، قلبتها واواً»[6].

---

(١) شرح المفصل ٢/٣٨٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٣٨٤.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٣.
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٠.
(٥) الصرف وعلم الأصوات ١٩٠.
(٦) سر صناعة الإعراب ٢/٥٨١.

يفهم من كلام ابن جني أنه عند تصغير ماثانيه ألف، مثل ضارِب ḍārib، الأصل أن يكون: ضُايرِب، مما أدّى إلى أن تماثل الألف الضمّة قبلها، فتصبح واواً.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني، فإنا نجد أن المتقدمين قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه، نحو: ابن يعيش[1]، كما يفهم من إشارة ابن هشام أن الاسم إذا كان ثانيه ألفاً، فإنها تقلب واواً عند التصغير[2]، ومثل هذه الإشارة موجودة عند ابن عقيل أيضاً[3].

فإذا حملنا ما جاء في إشارة ابن هشام وابن عقيل، على أن الألف تقلب واواً، إذا انضمّ ما قبلها، فيكون هذان النحويّان قد سارا على طريق من سبقهما، وبهذا يكون المتقدمون جميعاً -في ما أعلم- يذهبون مذهباً واحداً في هذه المسألة.

وأما المحدثون فذهبوا مذهباً مختلفاً، إذ يفهم من كلام ديزيره سقّال أن الألف في ضارب ḍārib، لم تقلب عند تصغيره واواً، ولكنّ ضارباً وما شاكله، يُصَغَّر على وزن: فُعَيعِل، ولما كان الأمر كذلك تحوّلت الكلمة من وزن فاعل، إلى فُعَيعِل، وهذا يفهم من خلال تمثيله بالكتابة الصوتية الآتية:

ضارب	ḍu$_w$ayrib	ضُوَيْرِب
ḍaarib	تمّ تقصير الفتحة الطويلة	ḍuwayrib
(١)	أولاً وبناء الصيغة على فُعَيعِل	(٣)
	وهذا يؤدّي إلى انزلاق الواو بين	
	الضمّة والفتحة	
	(٢)	

وبعد هذا العرض، فالألف لم تقلب واواً لوجود الضمّة قبلها، إذ إنّ الألف في فاعل fā'il هي فتحة طويلة للفاء، ولا يمكن أن تسبق بضمّة مباشرة، وعند تصغير ما هو على وزن فاعل يقال: فُعَيعِل fu'ay'il، وكل الذي حدث هو تقصير للفتحة الطويلة، وعندما أردنا تصيغره ضممنا الفاء بضمة قصيرة، فالتقت الحركة الضمّة فالفتحة، مما أدّى إلى انزلاق شبه الحركة الواو، وأعتقد أنّ ما جاء في تمثيل ديزيره سقّال بالكتابة الصوتية يعد كافياً لتوضيح ما حدث لما هو على وزن فاعل عند تصغيره.

---

(١) شرح المفصل ٣٨١/٥، وشرح الملوكي في التصريف ٢٥٨.

(٢) أوضح المسالك ٢٩٥/٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٤١٢/٢.

ثانياً: إعلال الألف ياءً

يفهم من كلام ابن جني عندما تحدّث في ثنايا كتبه عن إعلال الألف ياءً، أنها تقلب ياء في بعض السياقات الصوتية إذ يمكن الحديث عمّا ذهب إليه في السياق الآتي:

أ- عند تصغير رابعه الألف

أورد ابن جني أمثله يفهم من تعليقه عليها أن الألف قلبت ياءً، لانكسار ما قبلها، ومن هذه الأمثلة تصغير: مِفتاح، وخَلْخال، إذ تصغّر هاتان الكلمتان على: مُفَيتيح، وخُلَيخيل[1]، وقد أشار إلى أن الألف قلبت ياءً، لانكسار ما قبلها[2].

وممن سبق ابن جني إلى هذا ابن السرّاج الذي يرى أن الألف تبدل ياءً في تصغير: قِرطاس، التي تصبح عند التصغير قُرَيْطِيس[3]، وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش[4] أيضاً.

وذهب المحدثون إلى غير ما رآه المتقدمون ومن تابعهم، إذ يرى عبدالصبور شاهين أنّ الألف في مصباح miṣbāḥ، هي فتحة طويلة للباء، ولم تقلب ياءً في مُصيبيح muṣaybīḥ ، إذ إنّ الياء هنا كسرة طويلة للباء في تصغير هذا الاسم[5].

ويذهب ديزيره سقّال إلى إن الألف في مثل سلطان sulṭān هي فتحة طويلة للطاء، قد صارت ياءً (كسرة طويلة) في سُلَيطين sulayṭīn (الياء الثانية)، وهذه الياء هي حركةُ الوزن: فُعَيعيل fu'ay'īl، فليس هنا إبدال[6].

وبعد هذا العرض يتبين لي أنّ الألف، لم تسبق بكسرة حتى تقلب ياءً، بل إن الألف في مثل مفتاح، ومصباح هي فتحة طويلة للتاء والباء، وعند تصغير هذه الأسماء يتطلب تصغيرها أن يكون بعد التاء في مفتاح، والباء في مصباح كسرة طويلة أي أنّ اللفظ المكبر يقتضي وجود الفتحة الطويلة للصامت الثالث فيه، كما يقتضي وزن التصغير لهذين اللفظين وما شاكلهما، أن يكون بعد الصامت الذي كان بعده فتحة طويلة وهو مكبر، أن يكون بعد هذا الصامت كسرة طويلة وهو مَصَغَّر.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٣١.
(٢) السابق ٢/٧٣٢.
(٣) الأصول في النحو ٣/٢٦١.
(٤) شرح المفصل ٥/٣٦٨، وشرح الملوكي في التصريف ٢٤١.
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٦.
(٦) الصرف وعلم الأصوات ١٦٠.

ب- عند تكسير ما رابعه ألف

يفهم من كلام ابن جني أن الألف تقلب ياءً إذا سبقت بكسرة، وهذا يفهم من تعليقه على ما يحدث لبعض الألفاظ، مثل: حِمْلاق، وقرطاس، إذا أُريد تكسيرهما، إذ يقال في تكسيرهما حماليق، وقراطيس[1]، إذ يفهم من كلامه أن الأصل أن يقال في تكسيرهذه الألفاظ، حمالِق، قراطِس، فلما سبقت الألف بالكسرة، كان لا بدّ من قلبها ياءً.

وبعد هذا، لا أريد أن آتي بما قاله المتقدمون والمحدثون في هذه المسألة، لأن ما قيل هنا، يشبه تماماً الذي قيل في مسألة قلب الألف ياءً في تصغير هذه الأسماء.

فالألف هنا يتقضيها بناءالاسم المفرد، إذ هي فتحة طويلة للام في حملاق، والطاء في قرطاس، والكسرة يقتضيها تكسير هذه الألفاظ، فهي كسرة طويلة يقتضيها الوزن الذي تُكسَّر عليه هذه الألفاظ.

جـ- عند تصغير ما ثالثه ألف

تحدث ابن جني عن انقلاب الألف ياءً، عند تصغير ما ثالثه ألف نحو كتاب التي تصغيرها على كُتيِّب، إذ إن الأصل -حسب رأي ابن جني- أن يكون: كُتيْاب، فلما وقعت الياء قبل الألف، قلبت الألف ياءً، وهذا قد تحدّثت عنه في فصل الإدغام[2] مما يغني عن إعادته هنا.

د- في كلمة صحاريّ

أشار ابن جني أن هذه الكلمة هي جمعٌ مفرده صحراء، إذ إن الأصل في صحراء هو صحرا، فلما التقت الألفان قلبت الثانية همزة ولكن عند الجمع فإن توالي الألفين يزول، إذ إن الأصل في الجمع أن يكون: صحاري ا، فلما سبقت الألف بالياء قلبت ياء، وتمّ الإدغام، وهذه الكلمة، قد تحدثت عنها في فصل الإدغام، فيمكن العودة إليها في ذلك الموضع[3].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٨٥.

(٢) انظر فصل الإدغام ص ٥٢.

(٣) انظر فصل الإدغام ص ٥٣ من هذه الرسالة.

ثالثاً: إعلال زيادة الألف

يفهم من كلام ابن جني أنّ ثمّة طريقة للتخلص من توالي الأمثال، فقد تزاد الألف لأجل ذلك، وهذا يفهم من قوله: «ومن ذلك لحاقها [الألف] فصلاً بين النونات، في نحو قولك: للنساء اضربْنانِّ يا نسوة، واشتمنانِّ بكراً، وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهي مشدَّدة على نون جماعة المؤنث، فتجتمع ثلاث نونات، فكان يلزم أن يقال: (اضْرَبْنَنّ زيداً) فكرهوا اجتماعَهُنّ، ففصلوا بينهنّ بالألف»[1].

وما ذهب إليه ابن جني موجود لدى سابقيه، إذ يرى سيبويه أنه عند توكيد الفعل المسند إلى نون النسوة أن تضاف الألف بين نون النسوة، ونون التوكيد، وهذا يفهم من قوله: «وإذا أدخلت الثقيلة [نون التوكيد الثقيلة] في فعل جميع النساء قلت: اضربْنانِّ يا نسوة ... فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائهما»[2]، وإلى مثل هذا ذهب ابن السرّاج أيضاً[3].

وهذا يدلّ على أنّ ابن جني قد ترسّم خطا من سبقه، وإذا ما رأينا ما ذهب إليه المتقدمون ممن جاءوا بعد ابن جني، فإنّا نجدهم يسيرون على طريق سلفهم، ويتتبعون خطاهم، ومن أمثال هؤلاء: المالقي[4]، والمرادي[5].

وذهب المحدثون مذهباً قريباً مما ذهب إليه المتقدمون، إذ يرى عبدالصبور شاهين أن الأصل عند توكيد الفعل المسند إلى نون النسوة أن يقال: تَنْصُرْنَنّ إذ إن النون الأولى فاعل، والثانية والثالثة جيء بهما للتوكيد، لذا يجب الحرص على كلٍّ منها، ولما اقتضى الإبقاء على هذه النونات، اقتضى الأمر أن تمطل فتحة نون النسوة، لتفصل بينها وبين نوني التوكيد[6]، وذهب رمضان عبد التواب[7]، وفوزي الشايب[8] إلى أن حركة نون النسوة طويلة في الأصل، ولكنها قصّرت واحتفظ بها على حالها في التوكيد.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٧٢١/٢ وما بعدها.
(٢) الكتاب ٥٢٦/٣.
(٣) الأصول في النحو ٤٠٥/٢.
(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٥.
(٥) الجنى الداني في حروف المعاني ١٧٦.
(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٠٢.
(٧) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٦٩ وما بعدها.
(٨) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية٢٨٧.

وبعد هذا العرض يتبين أنّ المتقدمين والمحدثين متفقون على كراهة العربية لتوالي الأمثال، ومن الطرق التي تلجأ إليها العربية للتخلص من توالي الأمثال: المخالفة بينها عن طريق زيادة الألف - كما عبّر عن ذلك المتقدمون -وعن طريق مطل حركة الصامت الأول من الأمثال، وفق ماعبّر فريق من المحدثين، وعن طريق إبقاء حركة نون النسوة طويلة -على ما هي عليه- وفق ما رأى رمضان عبدالتواب وفوزي الشايب.

وإذا نظرنا إلى تعبير المتقدمين فإنه سيؤول بنا إلى أن يكون ثمّة ألف مسبوقة بفتحة، وهذا مالم يصحّ عند المحدثين، إذ إن الألف حركة طويلة (فتحة طويلة) للصامت قبلها، لذا فإنني أميل في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه المحدثون.

رابعاً: إعلال حذف الألف

يفهم من كلام ابن جني عند تعليقه على صياغة مصادر الأفعال الجوف المزيدة بالهمزة، نحو: أقام، وأبان، إذ إن أصل الألف في الفعل الأول الواو، وفي الثاني الياء، لذا: الأصل أن يكون مصدر كلٍّ منهما هو: إقوامة وإبيانة، فقلبت كلّ من الواو والياء ألفاً، فصار التقدير: إقامة، إبانة، فحذفوا إحدى الألفين، فأصبح مصدر كل منهما: إقامة، وإبانة[1].

يفهم من كلام ابن جني أنه لمّا آل مصدر كل من أقام، وأبان إلى إقامة، وإبانة بألفين في كلٍّ منهما، أن اللغة مالت للتخلص من تتابع هذين الألفين بحذف أحدهما.

ويبدو لي أن الذي حدث هنا، يشبه الذي حدث لمصدر المرة لكل من الفعلين صام، تاب، اللذين قيل فيهما صامتي وتابتي، وقد وضّحت ما حدث لهذين المصدرين من تطور في هذا الفصل[2]، ومع ذلك، فإني أريد أن أبيّن ما حدث من تطور لمصادر هذه الأفعال من خلال الكتابة الصوتية الآتية.

أ-	إقْوامَة	إقامَة
	ʾiḳwāmah	ʾiḳāmah
ب-	إبيانة	إبانَة
	ʾibyānah	ʾibānah
	(١)	(٢)

(١) المنصف ٢٩١/١ و ٢٩٢.

(٢) انظر هذا الفصل ص ١٢٧.

فالصيغة الأولى، هي الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه مصدر كل من الفعلين أقام، وأبان، ويلاحظ أنه قد تشكل في المصدر (أ) الحركة المزدوجة (wā)، وفي المصدر الثاني الحركة المزدوجة (yā)، وهما حركتان مستثقلتان في هذه المصادر، واللغة تلجأ إلى التخلص من هذا الثقل عن طريق حذف شبه الحركة الواو (w) من المصدر (أ)، وحذف شبه الحركة الياء (y) من المصدر (ب)، ولا تقوم العربية بتعويض هذا الحذف، فآل المصدران إلى ما هو مشاهد في الصيغة الثانية.

هذا هو الذي يبدو لي وضّحته من خلال الكتابة الصوتية أعلاه، وليس ثمّة قلب للواو أو الياء ألفاً، ولما التقى الألفان حذف أحدهما تخلصاً من توالي الأمثال.

الإعلال في الحركات القصيرة

الإعلال في الحركات القصيرة

تمّ الحديث في ما سبق عن الإعلال الذي يطرأ على حروف العلّة: الواو، والياء، والألف، وسيتمّ الحديث هنا عن الإعلال الذي يطرأ على الحركات القصيرة: الضّمّة، والكسرة، والفتحة. فقد تؤدّي بعض السياقات الصوتية إلى إجراء تغيير على هذه الحركات.

أولاً: إعلال الضّمّة

بيّن ابن جني أنّ الضّمّة من الأصوات التي يصيبها التغيير في بعض السياقات الصوتية، ويمكن الحديث عمّا يطرأ عليها من تغيير في ما يأتي:

أ- إعلال الضّمّة كسرة

جاء في تعليق ابن جني على قوله تعالى: «الحمدُ لِلّه»[1] التي تقرأ بكسر الدال من كلمة (الحمد) فقال: «ومن التقريب، (الحمدِ لِلّه)[2]، كما جاء في تعليقه على كلمة (مُنتِن) التي قالها بعض العرب (مِنْتِن) عندما قال: «وعلى ذلك قالوا: الشيء مِنْتِن،، فكسروا أوّله لآخره»[3].

يفهم من تعليق ابن جني أن الأصل في قوله تعالى: «الحمدُلِله» أن يكون بضمّ الدال وكسر اللام، وأنّ الأصل في «مُنتِن» بضمّ الميم وكسر التاء، ولكن الذي حدث أنّ الضّمّة قد أُبدلت كسرة مماثلة للكسرة بعدها.

وإذا توجّهنا نحو النحاة المتقدمين لمعرفة رأيهم، فإنّا نجد سيبويه قد سبق ابن جني في ما ذهب إليه، إذ قال: «وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم إلى ذلك أنْ قالوا: ... وقالوا أيضاً: لإمِّك ...»[4]، فإنا نفهم أن الأصل في هذه الكلمة أن يقال: لأُمِّك، فماثلت ضمّة الهمزة كسرة الميم، فأصبحت كسرة، ومثل هذا موجود عند ابن مجاهد الذي يقول: «واختلفوا في ضمّ الألف وكسره من (أُمّ) إذا وليتها ياء ساكنة أو كسرة، كما في قوله تعالى: «فَلأُمِّه

---

(١) سورة الفاتحة (٢).
(٢) الخصائص ١٤٤/٢.
(٣) الخصائص ٣٢/٢.
(٤) الكتاب ١٤٦/٤.

السُّدُس »[1] فقرأ ابن كثير، ونافع وعاصم وأبو عمر، وابن عامر: (فَلِامِّه) [وكذلك الحال في قوله تعالى] « من بطون أُمّهاتهم »[2] و [قوله تعالى] « في أُمِّها »[3] [وقوله تعالى]: « في أُمّ الكتاب »[4]، بالرفع وقرأ حمزةُ والكسائيُّ كل ذلك بالكسر »[5]، يفهم من كلام ابن مجاهد أنّ كسر همزة أُمّ في هذه الآيات ناتج عن مماثلة ضمّة الهمزة للكسرة أو الياء التي تليها، ومثل هذا موجود عند الأستراباذي في شرح الشافية[6].

يفهم مما تقدّم أنّ المتقدمين يسيرون على مذهب واحد، وأنّ الخلف منهم كان يتابع السلف، وبعد معرفة رأي المتقدمين، نودّ التوجّه نحو المحدثين.

فمن المحدثين، برجشتراسر، الذي يذهب إلى أن من أنواع المماثلة، أنْ تقلب الضّمّةُ كسرة بعد كسرة أو ياء، ومما مثل به: بهِ وعليهِ، إذ إنّ أصل هذه الضمائر أن تكون محركة بالضمّ، ولكنّ الضّمّة قلبت كسرة لمجاورتها الكسرة أو الياء[7]، وإلى مثل هذا ذهب بروكلمان[8]، وكانتينو[9]، ورمضان عبدالتواب[10]، وأحمد مختار عمر[11].

وبهذا يكون المحدثون قد تابعوا المتقدمين في ما ذهبوا إليه، ولم يكن بينهم أيّ اختلاف إلاّ في تعبير كلٌّ منهم عن مراده حيال هذه الظاهرة، فقد عبّر عنها المتقدمون بالتقريب والإتباع، أو بعبارة كسروا الأول للآخر (إنهم عَنَوا مماثلةً له)، وأما المحدثون فقد عبّروا عن ذلك بمصطلح المماثلة.

---

(١) سورة النساء (١١).

(٢) سورة النحل (٧٨).

(٣) سورة القصص (٥٩).

(٤) سورة الزخرف (٤).

(٥) كتاب السبعة في القراءات ٢٢٧، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٢٧٨/١، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٥٠٤/١.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٢/٢.

(٧) التطور النحوي للغة العربية ٦٢.

(٨) فقه اللغات السامية ٦٤.

(٩) دروس في علم أصوات العربية ١٤٦.

(١٠) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٣٤.

(١١) دراسة الصوت اللغوي ٣٨٣، وانظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٢٥٩، ولغة تميم ٢٦٧، والأصوات اللغوية، عبدالقادر الجليل ٢٨٧.

وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون والمحدثون بشأن مماثلة الضمّة للكسرة، وتبيّن أنهم يسيرون جميعاً على مذهب واحد، ولا يوجد بينهم من خلاف إلاّ في تعبير كلّ فريق منهم عن مراده، فإني لا أخرج في هذه المسألة على ما رأوه، بيد أنّي أميل إلى التعبير عن هذه الظاهرة بما اصطلح عليه المحدثون، ومع ذلك أريد أن أوضّح ما حدث لواحد من الأمثلة السابقة من مُماثلة عن طريق الكتابة الصوتية الآتية:

الحمدُلِلّه	الحمدِلِلّه
ʾalḥamdulillāh	ʾalḥamdilillāh
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى (الأصل) جاءت فيها الدال محرّكة بالضّم تليها اللام المحرّكة بالكسر من لفظ الجلالة، إذ إنّ بعض الناطقين بالعربية، يستثقلون الانتقال من الضّمّ إلى الكسر، مما يدعوهم إلى إحداث مماثلة بين الحركتين: والذي حدث هنا، هو أنّ الضّمّة قد صارت كسرة مثل الكسرة التي تلتها مماثلةً لها، فأصبحت العبارة: «الحمدِلِله» وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

ب- إعلال الضمة فتحة

جاء في تعليق ابن جني على ما يجمع عليه فُعْلَة؛ نحو: غُرْفَة، أنّ الأصل فيه أن يكون على فُعُلات: ويلاحظ على صيغة الجمع، أنّه توالى فيها ضمّتان؛ نحو غُرُفات، ومن هنا فإنّ بعض العرب يستثقل توالي ضمتين، فيخالف بينهما، إما بحذف إحداهما فتصير الكلمة: غُرْفات، أو باستبدال الفتحة بالضّمّة، فتصير الكلمة: غُرَفات، وفي هذا يقول ابن جني: «وكذلك فُعْلَة فيها الثلاث أيضاً: الإتباع، والعدول عن ضمّة العين أي فتحها، والسكون هرباً من اجتماع الضمتين؛ كغرفة، وغُرُفات، وغُرَفات، وغُرْفات»[1].

وما يعنينا هنا هو استثقال توالي الضمتين، والعدول عن إحداهما إلى الفتحة، لأن الحديث عن حذف إحداهما سيجيء بعد قليل.

وبعد معرفة رأي ابن جني، نودّ التوجّه نحو غيره من المتقدمين، وسنبدأ بسيبويه، وفي هذا يقول سيبويه: «وأمّا ما كان على فُعْلَة: فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرّكت العين بضمّة، وذلك قولك: رُكْبَة ورُكُبات،

(١) المحتسب ٢/١٧١.

وغُرْفة وغُرُفات ... ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء »[1].

يفهم من كلام سيبويه أنّ الأصل في جمع فُعْلة أن يكون على: فُعُلات، وأنّ من قال: فُعَلات أو أسكن العين، فإنّما فعل ذلك لكراهة توالي الضمتين[2]، وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش في شرح المفصل[3].

وبهذا يتبين حسب رأي المتقدمين أنّه حدثت مخالفة بين الضمتين المتتاليتين عن طريق اطّراح إحداهما، والإتيان بالفتحة بدلاً منها.

وإذا توجّهنا نحو المحدثين لمعرفة ما رأوه في هذه المسألة، نجد أنه قد جاء عند أحمد مختار عمر ما نَصّه: «ومن أمثلة المخالفة ... إبدال الضمتين المتتاليتين إلى ضمّة + فتحة، كما في سُرُر: سُرَر وفي ذُلُل: ذُلَل، لاستثقال اجتماع ضمتين مع التضعيف »[4].

وبهذا يكون أحمد مختار عمر قد تابع المتقدمين، وما اختلف عنهم إلاّ في ما عبّر به عن مراده من ألفاظ، كما عزا عبدالعزيز مطر استبدال الفتحة بالضّمّة إلى قانون المماثلة، فقد جاء عنده بأنّ ثمّة: «كلمات يتمّ الانتقال فيها من ضمٍّ إلى فتحٍ، أو من فتحٍ إلى ضمّ، فتقال بفتحتين أو ضمتين تحقيقاً للانسجام بين صوتي اللين... ومن ذلك أيضاً قول عامّة صقلية: مَخْدَع، بدل: مُخْدَع أو مِخْدَع، وفُسْتُق بدل: فُسْتَق، وسيكَران (نبت) بدلاً من سَيْكُران ... »[5].

كذلك فإن عبدالعزيز مطر لم يختلف عن سابقيه إلاّ في التعبير عن مراده حيال هذه الظاهرة إلاّ أنّ الذي حدث في أمثلته ما هو إلاّ تغيير للضمة على سبيل المماثلة.

وبهذا يكون المحدثون قد تتبعوا خطا المتقدمين في ما ذهبو إليه، كما أنني أوافق كلا الفريقين، غير أني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين.

وبعد هذا أريد أن أوضح ما حدث لمثالين مما استبدلت فيه الفتحة بالضّمّة، موضّحاً بأحدهما التغيير الحادث على سبيل المخالفة، وبالآخر التغيير الحادث على سبيل المماثلة في ما يأتي:

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٩-٥٨٠.

(٢) السابق ٣/٥٨٠.

(٣) شرح المفصّل ٣/٢٤٧.

(٤) دراسة الصوت اللغوي ٣٨٥.

(٥) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٥٨.

أولاً- ما جاء فيه التغيير على سبيل المخالفة:

أ-	غُرُفات	غُرَفات
	ġurufāt	ġurafāt
ب-	سُرُر	سُرَر
	surur	surar
	(١)	(٢)

فالصيغة الأولى لكلتا الكلمتين توالى فيها ضمتان، وتوالي الضمتين يستثقله بعض الناطقين بالعربية، ومن ثَمَّ ينزعون إلى المخالفة بين الضمتين، عن طريق استبدال الفتحة بإحداهما، وهذا ما مثلته الصيغة الثانية.

ثانياً: ما جاء فيه التغيير على سبيل المماثلة.

سَيْكُران	سَيكَران
saykurān	saykarān
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى هي الأصل -كما يراها عبدالعزيز مطر-[١] والذي حدث فيها هو أن الفتحة اجتمعت هي والضّمّة، مما دعا بعض الأندلسيين إلى إجراء مماثلة بين الحركتين، فقد ماثلت الضمّةُ الفتحةَ، فأصبحت فتحةً، تحقيقاً للانسجام بين الحركتين[٢]، وهذا التماثل تمثله الصيغة الثانية.

جـ- إعلال حذف الضمّة

جاء في تعليق ابن جني على كلمة: (الحُبُك) من قوله تعالى: «والسماء ذات الحُبُك»[٣]، التي قرأها الحسن: (الحُبْك)[٤] ما نصّه: «فأمّا (الحُبْك) فمخفّف من (الحُبُك) وهي لغة بني تميم، كرُسْل، وعُمْد في رُسُل، وعُمُد»[٥]، ثمّ بيّن ابن جني في موضع آخر أنّ أصل هذه الكلمة وما شاكلها بتحريك عينها بالضّمّ، إلاّ أنّهم يسكّنون العين كراهية توالي الضمتين[٦].

---

(١) لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٥٨.
(٢) السابق ٢٥٨.
(٣) سورة الذاريات (٧).
(٤) المحتسب ٢٨٦/٢.
(٥) السابق ٢٨٦/٢.
(٦) المنصف ٣٣٦/١.

يتبيّن مما ذهب إليه ابن جني أنّه لمّا توالى ضمتان، ثَقُل ذلك على بعض الناطقين بالعربية، فنزع هؤلاء القوم، إلى المخالفة بين الضمتين عن طريق حذف إحداهما للتخفيف.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني نريد التوجّه نحوالمتقدمين لمعرفة ما ذهبوا إليه، وسنبدأ بسيبويه الذي يقول: «وإذا تتابعت الضمتان، فإنّ هؤلاء[1] [بعض العرب] يخفّفون ... وذلك قولك: الرُسْل، والطُنْب، والعُنْق، تريد : الرُسُل، والطُنُب، والعُنُق»[2] وإلى مثل هذا ذهب ابن يعيش في شرح المفصل[3]، والأستراباذي في شرح الشافية[4]، وهذا يعني أنّ ابن جني كان يسير على خطا من سبقه، ومن جاء بعد ابن جني كان يتتبّع أيضاً ما ذهب إليه السلف.

أما المحدثون، فقد ذهبوا في هذه المسألة إلى ما رآه السلف، إذ يرى عباس حسن أن الأصل في جمع كتاب: كُتُب بضم الفاء والعين، وأنّه يجوز تسكين العين تخفيفاً، لتوالي الضمتين[5] أيضاً.

وبعد هذا العرض يتبين أن المحدثين قد ساروا على نهج المتقدمين، ومن ثمّ فإني لا أستطيع الخروج على ما رأوه، إلاّ أنني أودّ استعمال مصطلح المخالفة هنا للتعبير عن هذه الظاهرة، وأريد أن أوضح ما حدث من مخالفة في واحدة من الكلمات السابقة من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

رُسُل	رُسْل
rusul	rusl
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي تجمع عليه كلمة رسول، إذ يلاحظ أن صيغة الجمع هذه قد توالى فيها ضمتان، وتوالي الضمّتين يشكل ثقلاً على بعض الناطقين بالعربية، مما يدعوهم إلى المخالفة بين الضمتين عن طريق حذف إحداهما، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

---

(١) يقصد بهم: بكر بن وائل، وأناس كثير من تميم، انظر الكتاب ١١٣/٤.
(٢) الكتاب ١١٤/٤.
(٣) شرح المفصل ٢٨٦/٣.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب ١٢٥/٢.
(٥) النحو الوافي ٥٩٢/٤.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ غالب المطلبي قد بيّن أنّ التخفيف يحصل بحذف حركة العين، بغضّ النظر عن حركة الفاء، والتخفيف الذي يشير إليه هو أن الكلمة في الصيغة الأولى مكوّنة من ثلاثة مقاطع صوتية: الأول والثاني منهما قصير مفتوح، والثالث قصير مغلق إذا قلنا: (رُسُلٌ rusulun)، وإذا حذفت حركة العين وقلنا (رُسْلٌ ruslun)، فتصبح الصيغة مكوّنة من مقطعين صوتيين قصيرين مغلقين، وعملية التخفيف آتية من اختزال عدد المقاطع الصوتية من ثلاثة إلى اثنين، وهذا التخفيف يحدث -كما أشار غالب المطلبي- بحذف حركة العين، سواء أكانت موافقة لحركة الفاء أم لا[1].

ثانياً: إعلال الكسرة

أورد ابن جني في كتبه أمثلة أثبت فيها ما يحدث للكسرة من تغيير في بعض السياقات الصوتية التي يمكن الحديث عنها في ما يأتي:

أ- إعلال الكسرة ضمّة

جاء ابن جني بأمثلة يفهم منها أنّ الكسرة قد تتحوّل إلى ضمّة في بعض السياقات الصوتية، ومن الأمثلة على ذلك قوله: «ومن التقريب قولهم: (الحَمْدُلُلّه)[2]» وقال في موضع آخر: «ومثله في الإتباع ما حكاه من قولهم: (مُنتُن) بضمِّ التاء»[3]، كما تحدّث عن تحوّل كسرة همزة الوصل إلى ضمّة في بعض السياقات، فقال: «واعلم أنّ هذه الهمزة أبداً في الأسماء والأفعال مكسورة، إلاّ أنّها قد ضمّت من الأفعال في كلّ موضع كان ثالثها مضموماً ضمًّاً لازماً؛ نحو: اقتُل، اُخْرُج ... وإنما ضمّوا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضمّ»[4].

مما سبق نتبيّن أنّ ابن جني قد عبّر عن المماثلة بالتقريب تارة، وبالإتباع أُخرى، والغرض من هذا كله ما أشار إليه في المثال الثالث وهو يعني تحقيق الانسجام.

وإذا أردنا معرفة ما ذهب إليه المتقدمون غير ابن جني، فسنجد سيبويه يقول: «واعلم أنّ الألف الموصولة ... في الابتداء مكسورة أبداً، إلاّ أنْ يكون الحرف

---

(١) في الأصوات اللغوية ١٧٤.

(٢) الخصائص ١٤٤/٢.

(٣) المحتسب ١٧٨/١.

(٤) سر صناعة الإعراب ١١٦/١.

الثالث مضموماً، فتضمها، وذلك قولك: أُقتل، واُسْتُضعف، وذلك أنّك قربت الألف من المضموم »[1]، ومثل هذا موجود عند ابن يعيش[2]، كما هو عند الأستراباذي، فالكسرة تتحوّل إلى ضمّة بتأثير الضمّة فيها، وفي هذا يقول: « وكذلك قالوا في أُنْبِئُك، وهو مُنْحَدِرٌ من الجبل: أُنْبُؤُك، ومُنْحَدُرٌ ... قال [الشاعر]:

وقد أضربُ الساقينِ إمُّك هابِلُ[3]

بكسر ضم الهمزة [في أُمك] إتباعاً لكسر نون الساقين، كما أتبعوا الأوّل الثاني في أُنْبُؤُك ... »[4].

يفهم من كلام السابقين أنّ الكسرة ماثلت الضمّة، وبهذا يكون ابن جني قد تابع متقدميه، وأنّ من جاء بعده قد سار على نهج من سبقه.

وإذا توجّهنا نحو المحدثين، فإنّا نجدهم يسيرون على ما أتى به السلف، إلاّ أنهم عبّروا عن مرادهم بما لم يعبر به السلف، إذ نجد أحمد مختار عمر في تعليقه على قوله تعالى: « الحَمْدُلِلّه »[5] في قراءة أحد القراء الذي قرأها بضم اللام في كلمة (لُله) فقال: (الحمدُلُله) يرى أنّ هذا من المماثلة: فقد ماثلت كسرةُ اللام من لفظ الجلالة ضمة الدال من كلمة (الحمدُ)[6]، وإلى مثل هذا ذهب ضاحي عبدالباقي[7]، كما يفهم من تعليق عبدالقادر عبدالجليل على كلمة: (مِنْذُ) بأنّ كسرة الميم فيها قد ماثلت ضمّة الذال بعدها، فصارت الكلمة: (مُنْذُ)[8].

وفي هذه المسألة أراني لا أخرج عما رآه النحويون المتقدمون والمتأخرون، إلاّ أني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين، وأريد أن أبيّن ما حدث لكلمة واحدة مما سبق من مماثلة من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

---

(١) الكتاب ١٠٩/٤.

(٢) شرح المفصل ٣٠٨/٥.

(٣) انظر البيت: الكتاب ١٤٦/٤، والخصائص ١٤٥/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٦٢/٢، وقد أشار محققو الكتابين الأول والثالث إلى أن هذا الشاهد عجز بيت لم يعرف صدره ولا قائله.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٢/٢.

(٥) سورة الفاتحة (٢).

(٦) دراسة الصوت اللغوي ٣٨٣.

(٧) لغة تميم ٢٦٧ و ٢٦٨.

(٨) الأصوات اللغوية، عبدالقادر/ عبدالجليل ٢٨٩.

الحَمْدُلِلّه	الحَمْدُلُلّه
ʾalḥamdulillāh	ʾalḥamdulullāh
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى (الأصل) قد توالى فيها حركتان ضمّة الدال في الكلمة الأولى، وكسرة اللام من لفظ الجلالة في الكلمة الثانية، وهذا يشكل ثقلاً على بعض الناطقين بالعربية، وتخلّصاً من هذا الثقل، فإنّهم ينزعون إلى إجراء مماثلة بين الحركتين، بحيث تماثل الكسرةُ الضّمّةَ قبلها، فتصبح ضمّةً، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وقد دعاهم إلى إجراء هذه المماثلة تحقيق الانسجام الصوتي في السياق الصوتي أعلاه.

ب- إعلال الكسرة فتحة

جاء عند ابن جني في إعلال الكسرة فتحةً ما نصّه: «وليس في الكلام اسم على فُعِل: بضمّ الفاء وكسر العين ... إلاّ في اسم واحد وهو: دُئِل ... وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدُّؤَلي، وإنّما فتحت الهمزة في النسب؛ لتوالي الكسرتين مع ياءيّ الإضافة، فهربوا إلى الفتح، كما قالوا في شَقِرة: شَقَرِيّ، وفي الصَّعِق: صَعَقِيّ... »[١].

يفهم من كلام ابن جني أنّ الأصل في النسبة إلى دُئِل، وشَقِرَة، وصَعِق: دُئِلِيّ، وشَقِريّ، وصَعِقِيّ، فلما توالت كسرتان، تمّت المخالفة بينهما عن طريق قلب إحداهما إلى فتحة.

وإذا أردنا معرفة رأي المتقدمين ممن سبقوا ابن جني في هذه المسألة، فإنّا نجد سيبويه يقول: «وما جاء على فَعِل بمنزلة فَعَل: قولهم: في النَّمِر: نَمَرِيّ ... وفي شَقِرة: شَقَرِيّ، في سَلِمَة: سَلَمِيّ، وكأنّ الذين قالوا: تَغْلَبِيْ أرادوا أن يجلعوه بمنزلة تَفْعَل، كما جعلوا فَعِل كَفَعَل للكسرتين مع الياء ...، والدُّئِل بمنزلة النَّمِر، تقول دُؤَلي »[٢].

يفهم من كلام سيبويه أنّ الأصل في النسبة إلى فَعِل أن يكون على فَعِلِيّ، وإنّما قيل فيه فَعَليّ - كما ينسب إلى ما هو من زنة فَعَل- هرباً من توالي كسرتين إضافة إلى إتباعهما بيائيّ النسبة، لذا جعلوا النسبة إلى فَعِل مماثلةً للنسبة إلى

---

(١) المنصف ١/٢٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٤٢.

فَعَل الذي ينسب إليه فَعَلِيّ، كما يفهم من قوله: «والدُّئِل» كالنَّمِر، أنّ الأصل في النسبة إلى دُئِل هو دُئِلِيّ، إلاّ أنه يقال: دُؤَلِيّ، فقد توالى في الاسم المنسوب كسرتان، بعدهما ياء النسب المشددة، وهذا يؤدّي إلى تتابع صوتي ثقيل، يجعل الناطقين يميلون إلى المخالفة بين الكسرتين عن طريق استبدال الفتحة بإحداهما، وبهذا يكون ابن جني قد سار على نهج من سبقه.

وإذا نظرنا إلى من جاء بعد ابن جني من المتقدمين، فإنّا نجدهم يذهبون إلى ما ذهب إليه غيرهم من المتقدمين، فهذا ابن يعيش يقول: «وممّا يلزم التغيير فيه، ويطّرد، وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ثانية مكسور، فإذا نسبت إليه فتحت ثانية، تقول في النسب إلى (نَمِر): (نَمَرِيّ) وإلى (شَقِرة): (شَقَرِيّ) وإلى (الدُّئِل): (دُؤَلي)، ولو سمّيت رَجُلاً بـ(ضُرِب) ثمّ نسبت إليه، لقلت: (ضُرَبيّ)، ولو نسبت إلى (إبِل) لقلت: (إبَلِيّ) بالفتح، وإنّما فتحوا العين استثقالاً لتوالي الكسرتين والياءين»[1].

وبهذا يكون ابن يعيش قد تابع متقدميه، كما نجد الأستراباذي[2] أيضاً يسير على نهج من سبقه، وبهذا يكون المتقدمون جميعاً قد نحوا منحىً واحداً تجاه الكسرتين المتواليتين، بحيث تتم المخالفة بينهما، عن طريق استبدال الفتحة بإحداهما.

وإذا توجهنا نحو المحدثين، نجدهم يسيرون على ما ذهب إليه السلف، وفي هذا يقول بروكلمان: «وتخالف الكسرة القصيرة أو الطويلة [قبل كسرة طويلة] إلى فتحة قصيرة ... مثل: نَمِر > نَمَرِيّ ...»[3] وإلى مثل هذا ذهب أحمد مختار عمر فذهب إلى القول بـ: «إبدال الكسرة فتحة إذا جاورت ياء مدّ، كما في كثيرٍ من العاميّات العربية التي تبدل صيغة فِعِّيل إلى فَعِّيل ...»[4] وفي هذا يقول فوزي الشايب: «وعلى أساس المخالفة بين الحركات نفسِّر فتح العين في كلٍّ من فِعِل، وفَعِل، وفُعِل عند النسبة إليها، نقول: فعَليّ مثل: إبِل: إبَلِيّ، ونقول في النسبة إلى فَعِل: فَعَلِيّ؛ نحو: نَمِر: نَمَرِيّ، وإلى فُعِل: فُعَلِيّ، مثل دُئِل ودؤَلِيّ، والأصل في هذا كلّه: إبِلِيّ، ونَمِرِيّ، ودُئِلِيّ، فتتابع هنا الأمثال: الكسرات والياء المشدَّدة، فخولف بين الحركات طلباً للخفّة»[5].

---

(١) شرح المفصل ٤٤٤/٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١٨/٢.

(٣) فقه اللغات السامية ٧٨.

(٤) دراسة الصوت اللغوي ٣٨٥.

(٥) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة ٣٩٩.

وبعد هذا العرض يتبيّن أن جميع النحاة يسيرون على مذهب واحدٍ إلاّ أن المحدثين قد استعملوا ألفاظاً لتفسير هذه الظاهرة لم يستعملها المتقدمون، وفي هذا أراني غير خارج على ما ذهب إليه الفريقان من متقدمين ومحدثين، إلاّ أنّي أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين، وأريد أن أوضّح ما حدث من مخالفة بين الكسرتين، لبعض الألفاظ السابقة من خلال الكتابة الصوتية في ما يأتي:

أ-	إبِلِيٌّ	إبَلِيٌّ
	ʾibiliyyun	ʾibaliyyun
ب-	نَمِرِيٌّ	نَمَرِيٌّ
	namiriyyun	namariyyun
جـ-	دُئِلِيٌّ	دُؤَلِيٌّ
	duʾiliyyun	duʾaliyyun
	(١)	(٢)

يلاحظ أن الصيغة الأولى (الأصل) في جميع هذه الكلمات قد توالى فيها كسرتان هما كسرة الحرفين الثاني والثالث، وتتابع الكسرتين ثقيل على اللسان، وإذا أضيف إلى هذا الياء المشدّدة ازداد الأمر ثقلاً، ولهذا نزعت اللغة إلى المخالفة بين الكسرتين عن طريق استبدال كسرة الحرف الثاني فتحة، ليخف بهذا التغيير النطق على اللسان.

جـ- إعلال حذف الكسرة

بيّن ابن جني أنّ بعض العرب يستثقلون توالي الكسرات، فينزعون إلى حذف إحداهما، وقد وضّح ابن جني هذا بعد أنْ بيّن أنّ الأصل في جمع سِدْرَة أن يكون على: سِدِرات، فقال: «إنما كان الإسكان أكثر؛ لأنّهم قد قالوا في جمع سِدْرَة: سِدْرات، فأسكنوا الدال، هرباً من اجتماع كسريتن، والقياس كسرها»[١]، وثمّة إشارة من ابن جني مفادها: أن توالي الكسرتين ثقيل، مما يؤدّي إلى جعل بعض الناطقين بالعربية ينزعون إلى حذف إحداهما، وهذا يفهم من تعليق ابن جني على إحدى القراءات[٢] لهذه الآية الكريمة: «والسماءِ ذات الحِبِك»[٣] فقال: «وأمّا الحِبِك

---

(١) المنصف ٢/٢٩٣.

(٢) المحتسب ٢/٢٨٦.

(٣) سورة الذاريات (٧).

فَعِل، وذلك قليل. منه: إبِل، وإطِل .. »[1] وعندما علّق على قراءة أخرى لنفس الآية، وهي بإسكان الباء من كلمة (الحِبِك) قال: « وأمّا الحِبْك فمخفف منه [أي الحِبِك]، كإبْل، وإطْل »[2].

يفهم من كلام ابن جني أنّه إذا توالى كسرتان، فإنّ بعض العرب يستثقل تتابعهما، فيخالف بينهما عن طريق حذف إحداهما ليخف اللفظ على اللسان.

وإذا أردنا معرفة رأي المتقدمين، فإنا نجد ابن جني قد تابع من قبله،ومن الذين سبقوا ابن جني إلى ما ذهب إليه: سيبويه الذي قال بشأن الكسرتين المتواليتين: « وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء، كما تكره الياءان في مواضع، وإنّما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين، كما تكره الياءان، وذلك في قولك في إبِل: إبْل »[3]، كما أننا نجد أنّ من جاء بعد ابن جني قد تابع سابقيه، فهذا ابن يعيش يقول: « وما كان منه مكسور الفاء من نحو: (كِسْرَة) و (سِدْرَة) فإنّك تكسر عينه في الجمع نحو: (كِسِرات) و (سِدِرات) ... ومنهم من يفتح العين، ... ومنهم من يحذف الكسرة تخفيفاً، فيقول: (كِسْرات) و (سِدْرات)، كما يقول في (إبِل): (إبْل) ... »[4]، وإلى مثل هذا ذهب الأستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب[5].

وبهذا يكون المتقدمون ينحون منحىً واحداً في هذه المسألة، كما نجد أنّ المحدثين يذهبون هذا المذهب ويعدّون الخفّة في التحوّل من التحريك بالكسر ناتجة عن اختزال عدد المقاطع الصوتية، وهذا ما أشار إليه غالب المطلبي الذي بيّنت ما رآه في ما سبق[6].

بعد هذا، يتبيّن أنّ فريقي النحاة متقدمين ومحدثين متفقون على ثقل تتابع كسرتين، مما يؤدّي إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف إحداهما، ويمكن توضيح ما حدث لواحدة من الكلمات السابقة من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

إبِلٌ	إبْلٌ
ʾibilun	ʾiblun
(١)	(٢)

(١) المحتسب ٢٨٧/٢.
(٢) السابق ٢٨٧/٢.
(٣) الكتاب ١١٥/٤.
(٤) شرح المفصل ٢٥٩/٣.
(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١١٣/٢.
(٦) انظر هذا الفصل ص ١٥٥، وانظر: في الأصوات اللغوية ١٧٥-١٧٦.

فالصيغة الأولى تتابع فيها كسرتان، كسرة الهمزة والباء، وتتابعهما يؤدي إلى ثقل على بعض الناطقين بالعربية، مما يؤدي إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف إحداهما، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، كما يلاحظ أنّه بهذا الحذف تمّ اختزال عدد المقاطع الصوتية، فقد كانت الصيغة الأولى مكوّنة من ثلاثة مقاطع؛ الأول والثاني منهما قصير مفتوح والثالث قصير مغلق، وعندما حذفت حركة الباء صارت الصيغة مكوّنة من مقطعين صوتيين قصيرين مغلقين، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، واختزال المقاطع الصوتية من ثلاثة إلى اثنين فيه تخفيف على الناطقين.

ثالثاً: إعلال الفتحة

بين ابن جني عند حديثه عن الفتحة القصيرة: أنّها قد يطرأ عليها التغيير، فتتحوّل إلى حركة أُخرى أحياناً، وقد تحذف أحياناً أُخرى.

أ- إعلال الفتحة ضمّة

جاء في حديث ابن جني عن تحوّل الفتحة إلى ضمّة ما نصّه: «ومن الإتباع قولهم: ... وهو مُنحُدُرٌ من الجبل ...»[1]، إذ يفهم من هذا القول أنّ فتحة الدال من كلمة (مُنْحَدَر) قد ماثلت ضمّة الراء، ثمّ ماثلت فتحة الحاء الضّمّة بعدها، والذي يؤيد هذا ما وجدته في لسان العرب، وسوف أكتفي بما وجدته به للدلالة على معرفة رأي غير ابن جني من المتقدمين، لأنه قد تبيّن لي مما سبق أن النحاة يذهبون في إعلال الحركات مذهباً واحداً، وقول ابن منظور في لسان العرب: «والانحدار، الانهباط، والموضع: مُنْحَدَرٌ، والحَدْر: الإسراع في القراءة، ... وهذا مُنْحَدَرٌ من الجبل. ومُنْحَدُرٌ أتبعوا الضّمّة ...»[2] يفهم من كلام ابن منظور أنّ كلمة (مُنْحَدَرٌ) عنده: اسم مكان، والذي حدث لهذه الكلمة أن فتحة الدال قد ماثلت ضمّة الراء بعدها، فتحوّلت إلى ضمّة، يضاف إلى هذا ما أشار إليه ابن جني من أنّ فتحة الحاء أيضاً قد ماثلت الضّمّة بعدها فتحولت إلى ضمّة.

وأمّا المحدثون فيذهبون إلى ما رآه السلف، وإذا نظرنا إلى برجشتراسر وجدناه يقول: «ومن أنواع هذا الجنس من التشابه نوعٌ مطّردٌ، وقانونه الصوتي أنّ كلّ (فَعْلول) و (فَعْليل) صار: (فُعْلولاً) و (فِعْليلاً) في اللغة الفصحى»[3]، ويهمنا من

---

(١) الخصائص ٢/٣٢٦.

(٢) لسان العرب (حدر) ٤/١٧٢.

(٣) التطور النحوي للغة العربية ٦٢-٦٣.

هذا القول: صيرورة (فَعْلول) إلى (فُعْلول)، إذ مثل على هذا الوزن بقوله: و« (جُمْهور) أصله: (جَمْهور) »[1]، يفهم من هذا الكلام أنّ فتحة الجيم قد ماثلت ضمّة الهاء الطويلة، فصارت ضمّة، وفي مماثلة الفتحة للضّمّة نجد أيضاً عبدالعزيز مطر يقول: « وفي ضوء هذه الظاهرة [ظاهرة المماثلة] يمكن تفسير حدوث اللحن في ما يلي: ... »[2] ومما مثّل به ما أشار إليه بأنّ ثمّة: « كلمات يتم الانتقال فيها في اللغة العربية المشتركة من ضمٍّ إلى فتح، أو من فتح إلى ضمّ، فيقولها العامّة بفتحتين أو ضمّتين، تحقيقاً للانسجام بين الصوتين، ومن ذلك قول عامة الأندلس: خَيْزَران بدل: خَيْزُران، ... وقولهم: قُرَنْفُل بدل: قَرَنْفُل »[3]، ومن كلام عبدالعزيز مطر نفهم أن الفتحة قد ماثلت الضّمّة، تحقيقاً للانسجام.

وفي تعليق فوزي الشايب على بعض الألفاظ مما جاء على ثلاثة أوزان هي: الفَعال والفِعال والفُعال، نحو: نَخاع، ونِخاع، ونُخاع، وكذلك الآية الكريمة: « في زُجاجةٍ الزُّجاجة »[4]، التي تقرأ بفتح الزاي، وكسرها، وضمّها[5]، يقول: « فالضّمّ والكسر في رأينا مخالفة صوتية، فبعض العرب آثر الضّمّة للمخالفة مع الفتحة بعدها، وبعضهم آثر الكسرة »[6].

يفهم من كلام فوزي الشايب أنّ الأصل في هذه الكلمات أن تكون بفتح الفاء في كلٍّ منها، ولما كانت العين في هذه الكلمات محرّكة بفتحة طويلة، صار ثمّة فتحتان متواليتان، مما دعا إلى المخالفة بين الفتحتين، فمال بعض العرب إلى المخالفة عن طريق إحلال الضّمّة محلّ الفتحة، وبعضهم مال إلى إحلال الكسرة، وبما أنّنا نتكلم عن إعلال الفتحة ضمّة، فإنه يعيننا هنا تحوّلها إلى ضمّة، لذا سنرجئ الحديث عن تحوّلها إلى كسرة في ما بعد.

وبعد هذا يتبيّن لي أن الفتحة لمّا تحوّلت إلى ضمّة سواء أكان ذلك عن طريق مماثلتها لضمّة أم عن طريق مخالفتها لفتحة أخرى، فإنّ جميع النحاة يسيرون على مذهب واحد إلاّ أنهم اختلفوا في تعبير كل واحدٍ منهم عن مراده.

---

(١) السابق ٦٣.

(٢) لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٥٦.

(٣) السابق ٢٥٨.

(٤) سورة النور (٣٥).

(٥) المحتسب ١٠٩/٢.

(٦) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٢٠.

وبعد هذا فإني موافق على ما رآه النحاة، إلاّ أنني أريد أن أبين ما حدث من مماثلة أو مخالفة لبعض الأمثلة السابقة عن طريق الكتابة الصوتية الآتية:

أولاً- ما جاء فيه التغيير على سبيل المخالفة:

زَجاجَة	زُجاجَة
zağāğah	zuğāğah
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى (على فرض أنّها الأصل) قد توالى فيها فتحتان هما فتحة الزاي (z) وفتحة الجيم (ğ) الطويلة، ولما كان الأمر كذلك نزعت اللغة إلى المخالفة بين الفتحتين عن طريق استبدال الضّمة بالفتحة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

ثانياً- ما جاء فيه التغيير على سبيل المماثلة:

جَمْهور	جُمْهور
ğamhūr	ğumhūr
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى تحرّكت فيها الجيم (ğ) بفتحة قصيرة (a) تليها الهاء (h) المحركة بالضّمّة الطويلة (ū)، وتحقيقاً للانسجام تحوّلت إلى ضمّة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

ب- إعلال الفتحة كسرة

يقول ابن جني: «ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق؛ نحو: شِعير، وبِعير، ورِغيف»[١]، ويقول في تعليقه على قراءة حمزة من قوله تعالى: «فَتِمسَّكم النار»[٢]: «هذه لغة تميم أنْ تكسر أوّل مضارع ما ثاني ماضيه مكسور؛ نحو: عَلِمْت تِعْلَم، وأنا إِعْلَم، وهي تِعْلم، ونحن نِرْكب، وتقلّ الكسرة في الياء؛ نحو: يِعْلَم، ويِرْكب استثقالاً للكسرة في الياء»[٣].

يفهم من كلام ابن جني من خلال القول الأول أن الأصل في شَعير، وبَعير، ورَغيف فتح الفاء، ثمّ حدثت مماثلة بين الفتحة هذه وكسرة حرف الحلق الذي يليها،

---

(١) الخصائص ٢/١٤٣.

(٢) سورة هود (١١٣).

(٣) المحتسب ١/٣٣٠.

وأما الآية فإن الفتحة تحوّلت إلى كسرة؛ لتدلّ على أنّ الفعل مكسور العين في الماضي.

وبعد معرفة رأي ابن جني، نريد معرفة ما رآه غيره من السلف، إذ نجد سيبويه يقول: «وفي فعيل لغتان: فَعيل، وفِعيل إذا كان الثاني من الحروف الستة [حروف الحلق]، مطرد ذلك فيهما لا ينكسر في فَعيل، ولا فَعِل، إذا كان كذلك كسرتَ الفاء في لغة تميم، وذلك قولك: لِئيم، وشِهيد وسِعيد ونِحيف، ورِغيف، ... ولِعِب، وضِحِك، ...»[1]، وقال في موضع آخر في كسر حروف المضارعة: «أنت تِعْلم، وأنا إعلم، وهي تِعْلَم ... وإنّما كسروا هذه الأوائل؛ لأنّهم أرادوا أنْ تكون أوائلها كثواني فَعِلَ»[2]، ويقصد سيبويه بقوله: كثواني فَعِلَ أي ليدلّ كسر حرف المضارعة على أنّ ماضي هذه الأفعال مكسور العين.

وبهذا يكون ابن جني قد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، كما نجد أنّ من جاء بعد ابن جني قد سار على نهج سابقيه، مثل الأستراباذي في شرح الشافية[3].

وأمّا إذا توجّهنا نحو المحدثين، فنجد بروكلمان يذهب إلى أنّ الفتحة القصيرة تتحوّل إلى كسرة بتأثير الكسرة بعدها؛ نحو: سَنين التي تتحوّل إلى سِنين[4]، كما أشار إلى أن الفتحة القصيرة تخالف الفتحة الطويلة قبلها، فتنقلب إلى كسرة، كما في جمع المؤنّث السالم المنصوب[5]، وأتى جان كانتينو بمثال يفهم منه أنّ الفتحة تحوّلت إلى كسرة؛ لتخالف الفتحة بعدها، كما في إبراهيم بكسر الهمزة في العربية، في حين أنّ هذا الاسم في العبرية أبْرَهيم بفتحها[6]. وذهب رمضان عبدالتواب إلى أنّه من المماثلة أن تتحوّل فتحة فاء فَعيل إلى كسرة بتأثير الكسرة بعدها؛ نحو: لِئيم، نِحيف، ورِغيف المتطورة عن لَئيم، ونَحيف، ورَغيف[7]، وذهب فوزي الشايب إلى أنّ الفتحة تتحوّل إلى كسرة على سبيل المخالفة للفتحة الطويلة قبلها كما في نون التوكيد الثقيلة التي قبلها ألف، وحركة التاء في جمع المؤنث السالم في حالة النصب[8].

(١) الكتاب ٤/١٠٧-١٠٨.
(٢) السابق ٤/١١٠.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب ١/١٤١.
(٤) فقه اللغات السامية ٦٤.
(٥) السابق ٧٨.
(٦) دروس في علم أصوات العربية ١٤٦-١٤٧.
(٧) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٤٤.
(٨) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٤٠٥.

وبعد هذا العرض يتبيّن لي أنّ ثمّة مماثلة حدثت بين فتحة فاء فَعيل وكسرة العين منه، بغض النظر عن الحرف الواقع موقع العين، وربما كان الأمر كذلك، ثمّ تلاشى، ولم يبق إلاّ في ما عينه من حروف الحلق، والدليل على ذلك أننا نجد بعض الناس اليوم يكسرون هذه الفاء من فَعيل عندما تكون العين من غير حروف الحلق.

وأمّا بالنسبة للتلتلة، فالذي أراه أنّه لا علاقة بين فتحة تاء الفعل في المضارع، وحركة عين ذلك الفعل في الماضي، بدليل أنّ حرف المضارعة قد كسر في ما فتحت عينه في الماضي؛ مثل: ذَهَب ، صَنَعَ، عَرَفَ، ولهذا، فإني أميل بهذه المسألة إلى ما ذهب إليه غالب المطلبي الذي يرى أنّه لا علاقة للفعل الماضي بظاهرة التلتلة، وأنّ ما يحدث ما هو إلاّ مخالفة صوتية بين فتحة حرف المضارعة، وفتحة عين الفعل المضارع، ممّا يؤدي إلى تحوّل فتحة حرف المضارعة إلى كسرة، ثمّ كسرت جميع حروف المضارعة طرداً للباب على وتيرة واحدة.

وأمّا بالنسبة إلى تحوّل الفتحة القصيرة (a) إلى الكسرة التي تُحرّك بها نون التوكيد الثقيلة المسبوقة بفتحة طويلة (ā) (الألف)، وتاء جمع المؤنّث السالم في حالة النصب، فهي في حقيقة الأمر مخالفة صوتية للفتحة الطويلة قبلها.

وبعد هذا أريد أن أبيّن ما حدث من مماثلة أو مخالفة لبعض الكلمات السابقة التي أعلت فيها الفتحة إلى كسرة من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

أولاً– ما جاء فيه التغيير على سبيل المماثلة

شَهيد	شهِيد
šahĪd	šihĪd
(١)	(٢)

يلاحظ أنّ كلمة شَهيد šahĪd في الصيغة الأولى قد أتت فيها الشين (š) محركة بالفتحة القصيرة (a)، ويليها الهاء (h) المحركة بالكسرة الطويلة (Ī)، والذي حدث هو إجراء مماثلة بين الفتحة والكسرة، فأصبحت كسرة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

ثانياً: ما جاء فيه التغيير على سبيل المخالفة.

أ–	تَذْهَب	تِذْهَب
	taḏhab	tiḏhab

ب- المسلماتَ (في حالة النصب) المسلماتِ

ʾalmuslimāta ʾalmuslimāti

(١) (٢)

فالصيغة الأولى للكلمتين هي الأصل الذي ينبغي أن تكونا عليه، ولكن فتحة التاء في الأولى تلتها فتحة الهاء، وفي الكلمة الثانية فتحة التاء سبقت بفتحة طويلة، وكل ما حدث ما هو إلاّ مخالفة صوتية بين الفتحتين لتخالف إحداهما الأخرى، والذي كان هو أن فتحة التاء في الكلمة الأولى تحوّلت الى كسرة، لتخالف فتحة الذال بعدها، وفتحة التاء في الكلمة الثانية تحوّلت إلى كسرة؛ لتخالف الفتحة الطويلة قبلها. والتحوّل في كلتا الكلمتين تمثله الصيغة الثانية لكلٍّ منهما.

جـ- إعلال حذف الفتحة

أشار ابن جني إلى أنّ الفتحة قد تحذف في بعض السياقات الصوتية، وهذا ما نستشفه عندما علّق على بعض الآيات الكريمة، وهذا كنت قد أشرت إليه في فصل الإدغام[١].

وكما أودّ الإشارة إلى أن المتقدمين قد ذهبوا إلى أنّ حذف الفتحة غير فصيح؛ لأن الفتحة خفيفة، لذا قالوا: لا يقال: في جَمَل: جَمْل بسبب خفّة الفتحة[٢].

والذي يتراءى لي أنّ الفتحة خفيفة كما ذهبوا إليه، ولكن عدم وجودها أخفّ على الناطق من وجودها، لأن المنطق يقول: ما هو أخف من الخفيف حذفه تماماً.

والذي يحدث للكلمة مثل جَمَلَ ğamal عندما تتحوّل إلى جَمْل ğaml، كنت قد أشرت إليه في هذا الفصل[٣]، إذ إن حذف الفتحة هنا مخالفة للفتحة الأخرى، ثمّ إن عدد مقاطع الكلمة قد اختزل من ثلاثة إلى اثنين[٤].

---

(١) انظر فصل الإدغام ص ٦١ من هذه الرسالة.

(٢) ضرورة الشعر ١١٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٨، وضرائر الشعر ٨٥.

(٣) انظر ص ١٥٥ من هذا الفصل، وانظر: في الأصوات اللغوية ١٧٥ وما بعدها.

(٤) انظر ص ١٥٥ من هذا الفصل، وانظر: في الأصوات اللغوية ١٧٥ وما بعدها.

القـــــلب

تمّ الحديث في ما سبق عما يطرأ على حروف العلّة: الواو، والياء، والألف، من تغيير، من حيث تحوّل أي صوت منها إلى أحد الصوتين الآخرين، وفق سياقات صوتية تقتضي هذا التحوّل، كما تمّ الحديث أيضاً عمّا يطرأ على الحركات: الضّمّة، والكسرة، والفتحة من تغيير، من حيث تحوّل أيٍّ منها إلى إحدى الحركتين الأخريين.

أما الآن فسيتم الحديث عن تحوّل حرف العلّة إلى حرف صحيح، ولهذا آثرت تسمية هذه الفقرة بالقلب، حتى يختلف عما سبق.

قلب الواو

أشار ابن جني إلى أن الواو، قد تقلب إلى حرف ليس من حروف العلّة، مثل: الهمزة والتاء، إذ بيّن أنّ ذلك يتمّ في بعض السياقات الصوتية التي تقتضي هذا القلب.

أولاً: قلب الواو همزة

تحدّث ابن جني عن قلب الواو همزة، إذ إنّ ذلك يتم في بعض المقاطع الصوتية التي يحدث فيها ثقل، بسبب تتابع الواوات، أو الضّمة والواو، وهذا ما سيتمّ الحديث عنه في ما يأتي:

أ- مخالفة الواو للواو

بيّن ابن جني أنّ التضعيف في أوّل الكلمة قليل، ولم يأتِ منه شيء إلا في كلمات قليلة؛ نحو: دَدَن، وبَبَر ... ولمّا قلّ التضعيف بالحروف الصحاح في أوّل الكلمة، امتنع التضعيف بالواو لثقلها، فمن هنا وجب الهمز في: أوْعد التي أصلها: وَوْعد، ولو جمعت واقداً، لقلت أواقد، وأصله: وواقد فهمزت الواو الأولى، لاجتماع الواوين[1].

يفهم من كلام ابن جني أن توالي الواوين في بداية الكلمة، يشكل ثقلاً مما يؤدّي إلى المخالفة بين الواوين عن طريق همز الواو الأولى، وبعد معرفة رأي ابن جني نودّ معرفة رأي المتقدمين.

في هذا يقول سيبويه: «وتقول في فَوْعَل من وعدت: أوْعد؛ لأنهما واوان التقتا في أوّل الكلمة»[2]، وإلى مثل هذا ذهب ابن السرّاج فقال: «وإذا اجتمعت

(١) المنصف ٢١٧/١.

(٢) الكتاب ٣٣٦/٤.

واوان في أوّل الكلمة، ولم تكن الثانية مدّة، فالهمزة لازمة، تقول في تصغير واصل: أُويصل»[1].

يفهم من كلام سيبويه أنّ فوعَل من وعدت أصلها: وَوْعد، فاجتمع واوان في بداية الكلمة، ولما كان الأمر كذلك، قلبت الأولى همزة، كما يفهم من كلام ابن السّرّاج أنّ الأصل في تصغير واصل هو وُوَيصل، فالتقت واوان في بداية الكلمة، مما أدّى إلى همز الأولى.

وبهذا يفهم أن ابن جني قد سار على نهج من سبقه، وإذا أردنا معرفة ما ذهب إليه المتقدمون ممن جاء بعد ابن جني، فإننا نجد ابن مالك يقول: «كل كلمة اجتمع في أوّلها واوان فأُولاهما تبدل همزة، كقولك في جمع (واصلة): (أواصل) والأصل: (وواصل) بواوين، أولاهما: فاء الكلمة، والثانية: بدل من ألف واصلة، لأنها كألف ضاربة، فلا بدّ من إبدالها، فاجتمعت واوان في الأول، فأبدلت الأولى منهما همزة»[2]، وإلى مثل هذا ذهب الأستراباذي فقال: «اعلم أنّهم استثقلوا اجتماع المثلين في أوّل الكلمة، فلذلك قلّ نحو: ببر، ودَدَن، فالواوان، إذا وقعتا في الصدر -والواو أثقل حروف العلّة- قلبت أولاهما همزة وجوباً»[3].

مما سبق يتبيّن أن المتقدمين قد ذهبوا مذهباً واحداً في مسألة إبدال الأولى من الواوين المتتابعتين في أول الكلمة.

وذهب المحدثون، مذهباً قريباً مما ذهب إليه المتقدمون، إلاّ أنّهم عبّروا عن هذا القلب بالمخالفة، وفي هذا يقول بروكلمان: «إذا توالى في العربية مقطعان يبدآن بالواو، فإنّ الواو الأولى تخالف إلى همزة، مثل: وواقٍ - أواقٍ»[4]، ومثل هذا نجده عند رمضان عبدالتواب الذي يرى أنّ مثل هذا القلب أثرٌ من آثار قانون المخالفة[5]، كما نجد مثل هذا عند غالب المطلبي الذي يقول: «... نلاحظ أنّ المخالفة واضحة أيضاً في حالة اجتماع أنصاف المدّ، ولا سيّما إذا صاحبَ هذه الأصوات، أصواتُ مدٍّ مُجانسة لها، إذ كثيراً ما تجنح العربية في هذه الأحوال إلى أن تقلب أحد الأصوات المتماثلة

---

(١) الأصول في النحو ٣/٢٤٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٣٧٢.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٧٦.

(٤) فقه اللغات السامية ٧٧.

(٥) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٦٤.

إلى صوت مغاير، غالباً ما يكون الهمزة »[1] وقد أشار المطلبي إلى أن هذا التغير آتٍ على سبيل المخالفة[2].

وذهب فريق آخر من المحدثين مذهباً مختلفاً عمّا سبق ذكره، إذ يرى عبدالصبور شاهين أنّه لا علاقة بين الهمزة من جهة، والواو والياء من جهة أخرى. إذ لا إبدال بينهما[3]، وفي هذا يقول: «فنحن لا نرى أيّة قرابة صوتية بين الهمزة والحركات الطوال (الألف، والواو والياء) ولا مانع في رأينا من حذف صوت؛ ليقع آخر موقعه، ولكن لا على سبيل الإبدال؛ لأن الإبدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية هي هنا معدومة، بل على سبيل التعويض -مجرد تعويض موقعي- الذي تقتضيه وظيفة الصوت في الدلالة أو غيرها، وربما كان ذلك لدى من يهمزون حفاظاً على سلامة البناء المقطعي »[4].

ويقول عبدالصبور شاهين بشأن وواصل wawāṣil التي آلت إلى أواصل ʾawāṣil «وهذه المسألة ترجع إلى النموذج النطقي الذي جرى عليه اللسان العربي، من عدم البدء بحركة، وأمثال هذه الكلمات ... تبدأ بحركات يصعب نطقها: (wawāṣil) وواصل التي تكتب عند التحليل إلى حركات: (ua-uā-ṣil) ، فجرى النطق العربي للكلمة على نبر مقطعها الأول، تفادياً للنطق بحركة في بدء الكلمة، فصارت كتابتها: (ʾawāṣil) أواصل ... أما البدء بمزودج واحد، فهو مستساغ في النطق العربي سواء أكان واواً أم ياءً ... وقد وجدنا أنّ بعض ما بدئ بالواو والياء لم يسلم من الهمز أيضاً، ولكنّه جائز لا واجب »[5]، وقد فسّر عبدالصبور شاهين ما حدث لكلمة وواصل التي آلت إلى أواصل تفسيراً آخر قريباً من هذا، إذ يرى أن كلمة وواصل wawāṣil قد تعرّضت لصعوبة البدء بحركتين مزودجتين، وهذا ما تتجنّبه العربية، فَيُجاء بالهمزة في موقع شبه الحركة الواوية الأولى، تصحيحاً لبداية المقطع[6].

يفهم من كلام عبدالصبور شاهين، أن تتابع الواوين ثقيل، وهذا يؤدي إلى حذف الأولى منهما، وإحلال الهمزة مكانها من أجل التعويض الموقعي للكلمة، وأن

(١) في الأصوات اللغوية ٢٨٧-٢٨٨.
(٢) السابق ٢٨٧.
(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٧٧.
(٤) السابق ٨٨.
(٥) السابق ٩٢-٩٣.
(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٨-١٧٩.

التعويض هنا لا يُعَدّ إبدالاً، لأنه لا قرابة بين الهمزة من جهة والواو والياء من جهة أخرى.

كما نجد فوزي الشايب أيضاً يرى أنه لا علاقة بين الهمزة من جهة والواو والياء من جهة أخرى[1]، ويذهب في ما حدث لكلمة وواصل wawāṣil إلى أن هذه الصيغة قد اجتمع فيها واوان، إذ يخالف بينهما متى اجتمعتا في أول الكلمة، بحذف الأولى منهما، والتعويض عنها بتحقيق حركتها، وتحقيق حركتها ينشأ عنه صوت الهمزة، ومما مثل به: وَواق wawāḳ ← أواق awāḳ جمع واقية[2].

وبعد هذا العرض يتبيّن أنّ ثمّة إجماعاً بين المتقدمين والمحدثين على أنّ تتابع الواوين في بداية الكلمة ثقيل على الناطق العربي، مما يؤدّي إلى التخلص من هذا الثقل عن طريق المخالفة بين الواوين.

ولكنّ المتقدمين يذهبون إلى أنّ ثمّة إبدالاً بين الهمزة والواو، إذ إن كلمة أواصل عندهم بزنه: فواعل، أما المحدثون، فلا يرون أنّ ثمّة إبدالاً بين الواو والهمزة، إذ إنّ الإبدال بكافة معانيه عندهم يتطلب وجود قرابة بين الحروف التي يتم بينها الإبدال، وهذه القرابة معدومة بين الواو والهمزة، لذا فالذي حدث هنا، ما هو إلاّ حذف للواو على سبيل المخالفة، والتعويض عمّا أحدثه من خلل، عن طريق إحلال الهمزة مكانه، تعويضاً موقعيًّا- حسب رأي عبد الصبور شاهين- وعلى رأي فوزي الشايب أنه يحدث بعد حذف الواو بقاء حركتها وتحقيقها؛ إذ إن الناطق عندما حقق الحركة، تولد عنها الهمزة.

وبعد هذا يتراءى لي أنّه لا قرابة بين الواو والهمزة، وهذا يفهم من كلام المتقدمين عندما قرروا أن الهمزة من الحروف التي لا تدغم في شيء من الحروف، ولا يدغم فيها، أي أن الهمزة لا تماثل غيرها ولا غيرها يماثلها، وهذا يعني أن الهمزة صوت منفرد مختلف عن غيره من الحروف.

وأوافق كلا الفريقين في ما ذهبو إليه من ثقل اجتماع الواوين في بداية الكلمة، إلاّ أنّني أطمئن إلى ما ذهب إليه المحدثون وتفسيرهم، بأنّ الذي حدث ما هو إلاّ حذف وتعويض، أو أنّه تحقيق لحركة الصوت المحذوف.

ولكن لديّ تفسير آخر أريد التعبير عنه من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

---

(١) أثر القوانين الصتية في بناء الكلمة العربية ٣٤٦.

(٢) السابق ٣٤٥.

وواصِل	ـَ واصِل	أواصِل
wawāṣil	awāṣil	ʾawāṣil
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى (الأصل) قد بدأت بمقطعين صوتيين متشابهين، وبتعبير آخر بدأت بحركتين مزدوجتين متشابهتين هما (wa) و (wā)، ويبدأ بهما المقطع الصوتي الأول والثاني، وتتابع هاتين الحركتين المزدوجتين ثقيل، وهذا يؤدّي إلى نزوع العربية إلى التخلص من هذا الثقل، إذ تخلصت منه عن طريق حذف شبه الحركة (w) التي يبدأ بها المقطع الأول، وبهذا أصبح هذا المقطع مبتدئاً بحركة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وكما هو معلوم أن المقطع في اللغة العربية لا يبدأ بحركة، بل يجب أن يبدأ بصامت[١].

وللتخلص من هذا الوضع، عمدت اللغة إلى اجتذاب الهمزة، حتى يبدأ المقطع بصامت ويكون صحيحاً مقبولاً، وبهذا تكون الهمزة قد حلّت مكان الصوت المحذوف؛ للحفاظ على البنية المقطعية للكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

ب- مخالفة الواو للضمة

جاء في كلام ابن جني ما يفهم منه أنّ الواو إذا كانت مضمومة، جاز إبدالها همزة نحو: قولك في وُجوه: أُجوه، وفي وُعِد: أُعِد، وفي وُقّتت: أُقِّتت»[٢]، وقد بيّن ابن جني سبب قلب الواو همزة هنا فقال: «فإنْ قيل ولِمَ الهمزُ في الواو المضمومة؟ قيل: لأنّ الضّمّة قد تجري مجرى الواو: وهي واو صغيرة ... فلما كانت الحركة مضارعة للحرف هذه المضارعة، صارت الواو بمنزلة الواوين، فجاز همزها، من حيث وجب همز (واصلة) إذا قلت: (أواصِل) وأصلها في التقدير: (وواصل)»[٣]، وقد أشار ابن جني أنّ هذا الحكم ينسحب على كل واو انضمت ضمّاً لازماً، فإن همزها يكون جائزاً[٤].

---

(١) علم الأصوات برتيل مالمبرج ١٦٤، وانظر: الأصوات اللغوية، ياسر الملاّح ٦٦، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٩٧، وأثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ١٥١، وما بعدها، إذ لمّا ذكر صاحب هذا البحث المقاطع العربية، تبيّن أن جميعها يبدأ بصامت.

(٢) سر صناعة الإعراب ٩٢/١.

(٣) المنصف ٢١٣/١-٢١٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ٩٢/١.

يفهم مما سبق أن العربية قد تستثقل الواو المضمومة، فتلجأ اللغة أحياناً إلى المخالفة بين الواو والضّمّة عن طريق حذف الواو، ووضع الهمزة مكانها.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني نودّ معرفة ما ذهب إليه غيره من المتقدمين، فإذا نظرنا إلى سيبويه فإنا نجد أنّ ابن جني قد تابعه وسار على خطاه، إذ يفهم هذا من قول سيبويه: «واعلم أنّ هذه الواو، إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في وُلِد: أُلِد، وفي وُجوه: أُجوه»[1] وبهذا يتبين أن ابن جني قد تابع من سبقه، كما يوجد هذا الكلام عند من أتى بعد ابن جني، نحو: ابن مالك الذي يقول: «ويجوز باطراد إبدال الهمزة من الواو الخفيفة المضمومة ضمَّة (لازمة كـ (وُجوه) و(تفاوُت)، و (وُقّتت)»[2].

يتبيّن مما سبق أن جميع المتقدمين يذهبون مذهباً واحداً، في جواز همز الواو المضمومة ، وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون، نريد أن نتوجّه نحو المحدثين.

وإلى ما يقرب من مذهب المتقدمين ذهب فريق من المحدثين، إلاّ أنهم عبّروا عن مرادهم بأنّ ذلك أتٍ على سبيل المخالفة، إذ نجد بروكلمان يقول: «وفي العربية تخالف الواو قبل ضمّة .... إلى همزة أحياناً مثل العلم الشخصي: وُهَيْب ← أُهَيْب ...»[3] وإلى مثل هذا ذهب غالب المطلبي[4].

وذهب فريق آخر من المحدثين مذهباً مختلفاً تماماً عمّا سبق، إذ يرى عبدالصبور شاهين أن ذلك أتٍ بسبب كراهة العربية البدء بحركة مزدوجة، مما يؤدي إلى إسقاط شبه الحركة (الواو (W))، ومن ثمّ جيء بالهمزة في موقع الواو تصحيحاً لبنية المقطع[5].

وقد أشار عبدالصبور شاهين في موضع آخر أنّ البدء بمزودج واحدٍ مستساغ في العربية[6]، مما يعني أنه يجوز أن تبقى الواو المضمومة كما هي دون أن يجري عليه أي تغيير.

---

(١) الكتاب ٤/٣٣١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٢٧٣.

(٣) فقه اللغات السامية ٧٧.

(٤) في الأصوات اللغوية ٢٨٧-٢٨٨.

(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٨.

(٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٩٣.

وذهب رمضان عبدالتواب إلى أنّ الهمز في مثل: وُجوه، و وُقّتت، التي يقال فيهما: أُقتت، وأُجوه وما شاكلهما، لا يزيد على كونه حذلقةً وتفصّحاً[1].

يتبيّن مما سبق أنّ هناك وفاقاً بين المتقدمين والمحدثين، في حديثهم، عن ثقل الواو المضمومة، وأنّ ما يجري عليها من تطور خاضع للجواز، لا الوجوب، وهذا يعني: أن من يستثقل الواو المضمومة، وأراد أن يجري عيها التطور السابق فله ذلك.

ولكن المتقدمين يرون أنّ ثمّة إبدالاً بين الواو والهمزة، فقد أبدلت عندهم في هذه المسألة الواو همزة، والحقيقة أن الإبدال لا يكون إلاّ بين الحروف التي بينها تقارب، ولا تقارب بين الواو والهمزة، لذا فإنّي في هذه المسألة أميل إلى ما رآه عبدالصبور شاهين، الذي يرى أن الواو المضمومة إذا استثقلت، فإنها تسقط، وتأتي الهمزة مكانها تصحيحاً لبنية الكلمة.

ومع ذلك فإني أريد أنّ أوضّح ما حدث لواحدة من هذه الكلمات من تطور من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

وُجوه	..ُجوه	أُجوه
wuğūh	..uğūh	ʾuğūh
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى (الأصل) جاءت فيها الواو المضمومة التي تشكل مع حركتها الحركة المزدوجة (wu)، وهي حركة مستثقلة، إذ يلجأ بعض الناطقين بالعربية إلى التخلص من هذا الثقل عن طريق المخالفة بين عنصري هذه الحركة (الواو والضّمّة (wu)) وذلك بحذف شبه الحركة الواو، وبقاء حركتها، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ولمّا كانت الحركة المزدوجة تشكل المقطع الأول من الكلمة، صار المقطع الأول بعد حذف شبه الحركة (w) يبدأ بحركة، وهذا لا يجوز البتة في اللغة العربية، لذا تلجأ اللغة لسدّ هذا الخلل عن طريق اجتذاب الهمزة، ليصحّ الابتداء بالمقطع الصوتي الأول، إذ جاءت الهمزة هنا لا على سبيل الإبدال، بل على سبيل التعويض المقطعي، أي لتحلّ محل صوت حُذِف؛ للمحافظة على البنية الإيقاعية للكلمة التي حذفت منها الواو.

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١١٩.

ثانياً: قلب الواو تاءً

سبقت الإشارة إلى قلب الواو تاءً في فصل الإدغام، عند الحديث عن التطور الصوتي الذي يجري لصيغة افتعل مما فاؤه واو، نحو: وصل: اتصل[1]، وقد تبيّن أنّه لا علاقة بين الواو والتاء حتى تبدل إحداهما من الأخرى، وعليه فإني لا أريد أن أكرر الكلام على ما حصل لصيغة افتعل مما فاؤه واو فقد أشرت إلى أنه ناتج عن حذف الواو من صيغة افتعل، والتعويض عن هذا الحذف بتشديد الصامت بعده، فتحوّلت الصيغة من: اوتصل إلى اتّصل.

أما بالنسبة إلى الكلمات من مثل: وُخمة، ووُكأة التي تطوّرت إلى: تُخمة، وتكأة، فتطورها راجع إلى القياس الخاطئ، إذ يستشف هذا من كلام الطّيّب البكُّوش الذي يقول في تحوّل الواو إلى تاء: «و ←— ت: وقى = تقى تبدو هذه الصيغة غريبة، لكنها ترجع إلى الإدغام في اتقى، إدغام الواو في التاء، مما جعل التاء تبدو كأنها فاء الفعل تقى»[2].

وممّا يزيد فكرة القياس الخاطئ هذه وضوحاً، ما نجده عند أمنة الزعبي التي ترى أن تحوّل مثل هذه الألفاظ من الواو إلى التاء ناتج عن القياس الخاطئ، فمثلاً: عند صياغة وزن افتعل مما فاؤه تاء؛ نحو: تجر، نقول: اتّجر، وإذا صغنا افتعل أيضاً مما فاؤه واو؛ نحو: وخم، نقول: اتّخم، وإذا أردنا إعادة الفعل اتّجر إلى ماضيه المجرّد مرّة أخرى فمن الطبيعي أن تنتج لدينا صيغة تجر، وهكذا إذا أردنا إعادة صيغة اتّخم إلى أصلها الثلاثي المجرد مرّة أخرى، فستعود إلى وخم، ولكن الذي حدث أنّ الناطقين في العربية توهّموا أنّ (اتّخم) تشبه (اتّجر)، ولذلك عادوا واشتقوا منها ماضياً جديداً، وهو تخم[3]، ومن هذا الفعل الجديد صاغوا المصدر. كما أن فكرة القياس الخاطئ هذه تنسحب على كل فعل تحوّلت واوه إلى تاء، ويقاس على الفعل كل ما اشتق منه.

لذلك فإنه يتراءى لي أن الذي حدث في كل واو مضمومة تحوّلت إلى تاء ناتج عن القياس الخاطئ والذي دعاني للقول بهذا هو عدم وجود علاقة بين الواو والتاء تجعل عملية الإبدال بينهما مقبولة.

---

(١) انظر فصل الإدغام ص ٤٤ من هذه الرسالة.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٧٥.

(٣) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية ٢٠١-٢٠٢. وانظر: أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٤٥ وما بعدها.

قلب الياء

بيّن ابن جني عند حديثه عن الأصوات التي تقلب إليها الياء، إذ تقلب تارة إلى أحد حروف العلّة، وتارة أخرى إلى صوت من غيرها، ولا أريد هنا الحديث عن تحوّلها إلى أحد أصوات العلّة، فقد تحدّثت عن ذلك في ما مضى[1]، وأريد أن أتحدث هنا عن قلب الياء إلى غير حروف العلّة.

أولاً: قلب الياء همزة

أشار ابن جني إلى أنّ الياء قد تقلب إلى همزة في بعض السياقات الصوتية، إذ قلبت همزة عند مخالفتها للياء، وفي هذا يقول ابن جني: «يلزمك إذا اكتنف الألف واوان، أو ياءان، أو واو وياء، أن تهمز الآخرة؛ نحو: أوائل، وسيائد وعيائل»[2].

يفهم من هذا الكلام أن الحرف الذي بعد الألف هو الذي يقلب همزة، والذي يهمنا في هذا المقام هو إذا اكتنف الألف ياءان، فقد تحدّثنا عن قلب الواو همزة عند مخالفتها للواوبما يغني عن الإعادة.

وبعد معرفة رأي ابن جني نودّ معرفة ما ذهب إليه المتقدمون، فقد ذهب الأشموني إلى أنه يجب إبدال: «كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين ليّنين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيّف، أو واوين كأوائل جمع أوّل، أو مختلفين كسيائد جمع سيد، وأصله: سَيْوِد، وصوائد جمع صائد، والأصل: سياود، صواويد»[3] ومثل هذا نجده عند السيوطي[4].

يفهم مما سبق أن المتقدمين يذهبون مذهباً واحداً في الياءين اللتين تكتنفان الألف.

وإذا توجهنا نحو المحدثين وجدناهم ينحون منحىً يختلف عمّا سار عليه المتقدمون، إذ يرى عبدالصبور شاهين، أنّ جمع (نيّف) الذي ينبغي أن يكون نيايف nayāyif قد وُجد في صيغة الجمع هذه تتابع للحركات في أعقد صورة، فقد تتابعت في هذا المثال خمس حركات، إذ إنّ أصلها عند التحليل هو: (na-i-ā-i-if)،

(١) انظر هذا الفصل ص ١٢٩-١٣٨.
(٢) المنصف ٦٢/٢.
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩٠/٤.
(٤) همع الهوامع ٤٢٨/٣.

وهو تتابع يصعب نطقه، فكان النبر على المقطع الأخير، بحذف كسرته الأولى، وسيلة للهروب من هذا التتابع الحركي الثقيل[1]، وقد أشار إلى أنّ عملية الحذف هنا والتعويض بالهمزة ليست من باب الإبدال؛ لأنه لا قرابة بين الهمزة والحرف المحذوف، بل إن هذا تعويض موقعي حسب[2].

وذهب عبدالصبور شاهين في موضع آخر إلى أن نيايف nayāyif قد بدأ مقطعها الأخير بحركة مزدوجة تالية لحركة طويلة، مما يؤدّي إلى ضعف في البناء المقطعي، فسقطت الياء، وحلت محلّها الهمزة، كوسيلةٍ لتصحيح المقاطع؛ لا على سبيل الإبدال؛ لعدم وجود العلاقة المبيحة له[3].

وإلى رأي قريب مما ذهب إليه عبدالصبور شاهين، نجد ديزيره سقال يرى في كلمة نيايف nayāyif، أن الياء الواقعة بعد فتحة طويلة تشكل بدايةً لمقطعٍ جديدٍ يبدأ بحركة انزلاقية أي بصامت معتل، هو في طبيعته حركة، أو نُقلة حركية، إذ يشكل ضعفاً، يصحّح بالهمز فينبر المقطع، فتتحولّ الكلمة من nayāyif ← nayā'if، وبهذا نتخلص من تراكم الحركات[4].

بعد هذا العرض يتبيّن أن كلا الفريقين من المتقدمين والمحدثين على وفاق في أنّ نيائف nayā'if أيسر نطقاً من نيايف nayāyif، إلاّ أنّ المتقدمين قد أجازوا الإبدال هنا، لأن الياء عندهم قد تتحوّل في بعض السياقات الصوتية إلى همزة.

ولكن هذا غير صحيح من وجهة نظر المحدثين الذين يرون أنّه حتى يتمّ الإبدال بين الحروف يجب أن يكون ثمّة علاقة بين المبدل والمبدل منه، والعلاقة بين الياء والهمزة معدومة، لذا فالذي حدث هنا، ما هو إلاّ حذف حرف، وإحلال آخر مكانه، لا على سبيل الإبدال، بل للتعويض الموقعي، ومن أجل المحافظة على بنية الكلمة، لذا فإني أميل في هذه المسألة إلى ما رآه المحدثون.

كما يبدو لي أن ما ذهب إليه المحدثون صحيح، من حيث وجود تتابع حركي مكروه في كلمة نيايف nayāyif، بحيث تلجأ اللغة إلى التخلص من هذا التتابع المكروه عن طريق همز المقطع الأخير.

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٩٠.

(٢) السابق ٨٨.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٧.

(٤) الصرف وعلم الأصوات ١٥٧.

ولكن لديّ تفسير آخر، أريد أن أوضّحه من خلال المخطط الصوتي الآتي:

نيائف	نيا ...ِف	نيايف
nayā'if	nayā...if	nayāyif
(٣)	(٢)	(١)

فالصيغة الأولى (الأصل) قد تتابع فيها حركتان مزدوجتان متماثلتان هما: (yā) و (yi)، وهذا تتابع تكرهه اللغة، إذ إن اللغة تميل إلى التخلص من توالي الأمثال، فقد تخلصت اللغة من هذا الوضع عن طريق المخالفة بين هاتين الحركتين، عن طريق حذف شبه الحركة (y) من الحركة المزدوجة الثانية التي تشكل حدّ ابتداء للمقطع الصوتي الأخير من الكلمة، ولمّا حذفت شبه الحركة، أحدث ذلك خللاً في بنية الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، التي يبدو فيها أن المقطع الأخير يبدأ بحركة، ومن المعلوم أنّه لا يوجد في العربية مقطع صوتي يبدأ بحركة البتة. لذا تلجأ اللغة إلى اجتذاب الهمزة في المكان الذي سقطت منه شبه الحركة، حتى يصحّ المقطع الأخير من الصيغة، ولما اجتذبت الهمزة عاد للكلمة إيقاعها الموقعي الذي فقدته عندما سقطت شبه الحركة، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

وثمّة مثال آخر

قلبت فيه الياء همزة ومما مثل به ابن جني على هذا قولنا في النسب إلى آية، وراية: آئيّ، ورائِيّ، وفي هذا يقول ابن جني: «ومن ذلك قولهم في الإضافة إلى آية، وراية: آئِيّ ورائيّ، وأصلهما: آيِيّ، ورايِيّ، إلاّ أنّ بعضهم كره ذلك، فأبدل الياء همزة؛ لتختلف الحروف، ولا تجتمع ثلاث ياءات، هذا مع إحاطتنا علماً بأنّ الهمزة أثقل من الياء، وعلى ذلك أيضاً قال بعضهم فيهما: راوِيّ وآويّ، فأبدلهما واواً، ومعلوم أيضاً أنّ الواو أثقل من الياء»[1]، وقد أتبع ابن جني هذا القول بقوله: «وعلى نحو من هذا أجازوا في فعاليل من رميت: رماوي، ورمائيّ، فأبدلوا من رمايِيّ تارة واواً، وأخرى همزة - وكلتاهما أثقل من الياء- لتختلف الحروف»[2].

يفهم من كلام ابن جني أن تتابع الأمثال مكروه، ولو كان من الحروف الخفيفة، مما أدّى إلى قلب الياء هنا واواً أو همزة، وسوف لا أعرض لإعلال الياء واواً،

---

(١) الخصائص ١٩/٣.

(٢) الخصائص ١٩/٣ وانظر: المنصف ٢٦١/٢.

لأنني قد تحدّثت عنه في ما سبق[1] وسأقصر الحديث على قلب الياء همزة، وبعد معرفة ما رآه ابن جني نود معرفة ما ذهب إليه المتقدمون.

وبعد الاطلاع على ما ذهب إليه المتقدمون، فإننا نجد أن ابن جني متابع لمن قبله، فسيبويه قد جاء في كتابه في معرض حديثه عن النسب إلى راية وآية ما نصّه: «وسألته [يونس][2] عن الإضافة إلى راية وطاية، وثاية، وآية، ونحو ذلك فقال: أقول: رائيّ. وطائيّ وثائيّ وآئيّ، وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألف تشبه الياء، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقالاً، وأبدلوا مكانها همزة، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة، لانهم كرهوها ها هنا كما كرهت ثمّ، وهي هنا بعد ألف كما كانت ثمّ ...»[3].

ويقول الأستراباذي بخصوص النسب إلى مثل الكلمات المشار إليها سابقاً: «ويجوز في النسبة قلب الياء همزة، لأن الياء لم تستثقل قبل المجيء بياء النسب، فلما اتصلت حصل الثقل، فقلبت همزة قياساً على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف»[4].

وبعد هذا العرض يتبين أن المتقدمين متفقون على جواز إبدال الياء همزة، إذ إن من العرب من يستثقل تتابع الياءات في مثل هذه الأمثلة، فيبدل مكان الياء الأولى الواقعة بعد الألف همزة.

ولا أريد هنا أن أتي بما قاله المحدثون، إذ إنه لا يختلف عما ذهبوا إليه في مثل نيايف nayāyif السابقة الذكر، وما ذهبت إليه ثمّة، هو نفسه الذي أذهب إليه هنا، ومع ذلك أريد أن أوضح ما حدث من تطور في النسبة لواحدة من الكلمات السابقة؛ نحو: راية rāyah التي ينبغي أن يكون النسب إليها راييّ rāyiyy، فماذا حدث لهذه الكلمة من تطور؟ هذا ما سأوضحه من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

رايِي	را...يّ	رائِيّ
rāyiyy	rā...iyy	rā'iyy
(١)	(٢)	(٣)

(١) انظر هذا الفصل ص ١٢٩-١٣٥.

(٢) الهاء في سألته تعود إلى أقرب مذكور، وأقرب مذكور له هو يونس، انظر الكتاب ٣٤٨/٣.

(٣) الكتاب ٣٥٠/٣.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٥١/٢.

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه النسبة إلى راية، إذ يلاحظ أنه قد توالى في هذه الصيغة ثلاث ياءات، تشكل الأولى منها بدايةً للمقطع الثاني، والأخريان أغلق بهما المقطع نفسه -هذا المقطع مقبول في حالة الوقف فقط- وتتابع هذه الياءات يكرهه بعض العرب، فينزعون إلى التخلص من هذا الوضع، عن طريق المخالفة بين الأمثلة، فيحذفون شبه الحركة التي يبدأ بها المقطع الثاني (y)، فأحدث ذلك خللاً في بنية الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ومن الملاحظ أن هذا الحذف قد تسبب في تكوين مقطع صوتي يبدأ بحركة، ومعلوم أنّ المقطع الصوتي لا يبدأ بحركة في العربية، لذا تلجأ اللغة هنا إلى اجتذاب الهمزة، لتكون حدّاً ابتداء للمقطع الذي فقد حدّ ابتدائه بسقوط الياء، كما يؤدّي اجتذاب الهمزة إلى إعادة التوازن إلى بنية الكلمة، لذا فاجتذاب الهمزة حقّق غرضين الأول: لأنها شكلت حدّ ابتداء للمقطع الصوتي الذي فقد حدّ ابتدائه، والثاني: التعويض الموقعي عمّا حذف من بنية الكلمة.

ثانياً: قلب الياء تاءً.

تحدّثت عن قلب الياء تاءً في فصل الإدغام[1]، أثناء الحديث عمّا يحدث للأفعال التي فاؤها ياء؛ نحو: يسر، ويبس عندما يصاغ منها البناء افتعل، فيقال: اتّسر، واتّبس.

قلب الألف

أشار ابن جني إلى أن الألف قد تبدل إلى صوت آخر في بعض السياقات الصوتية، التي يمكن الحديث عنها في ما يأتي:

- **عند مخالفتها للألف**

يرى ابن جني عند صياغة اسم الفاعل من الأفعال الجوف؛ الواوي منها واليائي، نحو: قال، وباع، أنّ الألف هنا واقعة موقع العين، فلا بدّ من إضافة ألف فاعل قبل العين، فيصير التقدير قاال، بااع، فالتقت ألفان فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ: قال وباع، لذا حرّكت التي هي في موضع العين كما حرّكت راء ضارب، فانقلبت همزة، لأن الألف إذا حرّكت قلبت همزة[2].

---

(١) انظر فصل الإدغام ص ٥٠ من هذه الرسالة.

(٢) المنصف ١/٢٨٠.

وبعد معرفة رأي ابن جني في صياغة اسم الفاعل من الأفعال الجوف نود معرفة رأي غيره من المتقدمين، إذ نجد سيبويه يرى أنّ الأصل عند صياغة اسم الفاعل من الأفعال الجوف أن يقال: في قال: قاول، وفي باع: بايع، ولما كانت أفعال هذه الأسماء معتلة كرهوا أن تجيء مجيء الصحيح، مما أدّى إلى همز الواو والياء فقالو: قائل وبائع[1].

كما نجد من المتقدمين من يذهب مذهباً قريباً مما ذهب إليه ابن جني؛ إذ يرى الأستراباذي أنّ: «قائل، وبائع: ضابطه: كل واو وياء هي عين فاعل المُعَلّ فعله ... فإنه تقلب الواو والياء ألفاً، ثم تقلب الألف همزة»[2].

أما المحدثون فيذهبون مذهباً مختلفاً، فعبد الصبور شاهين يذهب إلى أن اسم الفاعل من قال، وباع هو: قاوِل ḳāwil، وبايِع bāyiʿ، إذ تتابع في كلٍّ منهما ثلاث حركات على النحو الآتي: ḳāu-il و bāi-iʿ، فهمز المقطع الثاني، فصارت الصيغة: قائل ḳāʾil، وبائِع bāʾiʿ، إذ يلاحظ أن الواو والياء قد حذفتا، وقد حلّت الهمزة مكانهما، ولا يعدّ هذا من الإبدال في شيء عند عبدالصبور شاهين؛ لأن الإبدال يكون بين الحروف المتقاربة، ولا يوجد هنا أيّة قرابة صوتية بين الهمزة والألف والواو والياء، ولكن لا مانع من حذف صوت، ليقع آخر موقعه، لا على سبيل الإبدال، بل على سبيل التعويض الموقعي[3].

وثمّة من يذهب إلى ما هو قريب مما رآه عبدالصبور شاهين، إذ يرى غالب المطلبي أنّ: «العربية استعملت صوت الهمزة ... وسيلة لإلغاء طائفة من تتابعات أصوات مد وأنصاف مد مكروهة في العربية، إذ حلّت هذه الهمزة محلّ نصف المدّ من نحو ما نجد في قاوِل > قائل، بايِع > بائع ...»[4].

ومما يقرب مما سبق ذهب ديزيره سقّال الذي يرى أن اسم الفاعل من قال، وباع ينبغي أن يكون: قاوِل ḳāwil وبايِع bāyiʿ، إلاّ أنه تشكل فيهما مشكلة مقطعية، بسبب تتابع الحركة الطويلة، ثمّ الواو والياء الانزلاقية، وهذا يشكل ضعفاً، يصحّح بالهمز، فتصبح الصيغة: قائِل ḳāʾil وبائِع bāʾiʿ[5].

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٤/٣.

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٨٨.

(٤) في الأصوات اللغوية ٢٧١.

(٥) الصرف وعلم الأصوات ١٥٧.

ومما يقرب مما سبق أيضاً ذهب عبدالله كناعنة الذي يرى أن الأصل عند صياغة اسم الفاعل من قال وباع أن يقال: قاوِل ḳāwil وبايِع bāyiʿ، إذ تشكلت في كلٍّ منهما حركة مزدوجة هي (wi) في قاوِل ḳāwil، و (yi) في بايِع bāyiʿ: وقد استثقلت العربية هاتين الحركتين، ولجأت في سبيل التخلص منهما إلى حذف شبه الحركة (w) و (y)، فصارت الكلمتان (ḳā il) و (bā iʿ) حيث نلحظ التقاء الفتحة والكسرة فيهما، وهذا وضع مرفوض في اللغة العربية، ولهذا فقد اضطرت اللغة في سبيل التخلص من هذا الوضع غير المقبول إلى اجتلاب الهمزة بين الحركتين، فصارتا: قائِل ḳāʾil وبائع bāʾiʿ[1].

كما نجد من المحدثين من له رأي مختلف عمّا ذهب إليه غيره، إذ يرى فوزي الشايب أن عين الأجوف في الماضي ساقطة، وأن وزن قال، وباع هو فال fāla، وعند صياغة اسم الفاعل منه تبقى العين ساقطة، إذ يصاغ اسم الفاعل من هذين الفعلين بحيث يكون بعد فائة فتحة طويلة (ā)، تليها كسرة قصيرة (i) التي هي كسرة العين الساقطة، والذي أدّى إلى تشكل الهمزة هو تحقيق الكسرة[2]، كما يرى فوزي الشايب -في رأي يشبه ما سبق- أنه من وجهة النظر المعيارية أنّ الأصل في "قائم" و"بائع" هو: قاوِم ḳāwim ، وبايِع bāyiʿ، وهنا وقعت أشباه الحركات الواو (w) والياء (y) بين حركتين فسقطتا، فتتابعت حركتان ḳā im و bā iʿ، وهذا لا يجوز البتة، مما أدّى إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلقت الهمزة، فكان الناتج (قائم ḳāʾim، وبائِع bāʾiʿ)[3].

وبعد هذا العرض يتبيّن لي أن الواو والياء، لم تقلبا إلى الألف، إذ إن الألف فتحة طويلة (ā)، فلا يجوز أن تسبق بفتحة طويلة أيضاً، وهذا ما أورده ابن جني عن أحد اللغويين الذي نازعه أحد الخصوم في جواز اجتماع الألفين، وقد مدّ الرجل الألف وأطال، فقال له اللغوي: لو مددتها حتى العصر ما كانت إلاّ ألفاً واحدةً[4].

وعليه فإني أوافق من ذهب إلى أن اسم الفاعل من الأجوف الواوي واليائي، الأصل فيه أن يكون: قاوِل ḳāwil، وبايِع bāyiʿ، إذ صغنا اسم الفاعل من قال وباع، ثمّ إنني أرى ما ذهب إليه المحدثون من تفسير صحيحاً، بيد أني أميل إلى الذي ذهب

---

(١) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ١٦٢.

(٢) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ٦٩.

(٣) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ٦٩-٧٠.

(٤) الخصائص ١/٨٨-٨٩.

إليه عبدالله كناعنة، وأريد أن أمثل ما جرى لاسم الفاعل من هذين الفعلين قال، وباع من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

أ-	قاوِل	قا..ِل	قائل
	ḳāwil	ḳā..il	ḳāʾil
ب-	بايِع	با...ِع	بائِع
	bāyiʿ	bā...iʿ	bāʾiʿ
	(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه اسم الفاعل، من الفعل قال ḳāla، وباع bāʿa، إذ يلاحظ أنه قد تشكل في هذه الصيغة الحركة المزدوجة (wi) في (أ) و (yi) في (ب) وهما حركتان مستثقلتان، تنزع اللغة إلى التخلص منهما، مما أدّى إلى حذف شبه الحركة (w) و (y) من كليهما، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وبهذا الحذف حدث خلل في البنية الإيقاعية لاسم الفاعل، كما يلاحظ أنه قد التقت حركتان وهذا الوضع مرفوض في اللغة العربية، ولكي يتمّ التخلص من هذا، اجتذبت اللغة الهمزة، ومجيء هذه الهمزة أدّى إلى عدم التقاء الحركتين، ثمّ المحافظة على إيقاع اسم الفاعل.

بعد هذا العرض يتبين أنه لا يوجد في هذه الأمثلة وما شاكلها مخالفة صوتيّة ناتجة عن تتابع ألفين.

ومثل هذا الكلام ينسحب تماماً على كل واو أو ياء وقعت بعد ألف، ثمّ قلبت همزة، نحو: كساء، وسقاء، إذ ذهب النحاة في مثل هذه الكلمات المذهب نفسه في قائل وبائع تماماً، إذ رأى ابن جني والأستراباذي أن الواو والياء قلبتا ألفين ثم قلبت هاتان الألفان همزتين، كما في قائل و بائع، وثمّة من يرى أن الواو والياء الواقعة بعد ألف تقلب مباشرة إلى همزة، ولا أريد أن أتحدّث عما حدث لكلمات من مثل هذه الألفاظ، لأن تحليلها يشبه تحليل قائل وبائع تماماً، ولايوجد مخالفة صوتية هنا أدت إلى حذف أحد الألفين.

الفصل الرابع

الإبـــــدال

إبدال الحرف المرقق حرفاً مفخماً

تتأثّر الأصوات في ما بينها في بعض السياقات الصوتية، فيؤدّي هذا التأثر إلى أن يماثل صوتٌ صوتاً غيره، فيأخذ بعضاً من صفاته، وسيتمّ الحديث في هذه الفقرة عن تأثر الصوت المرقق، بما يجاوره من أصوات مفخمة، فيأخذ منها صفة التفخيم، فيتحول الصوت المتأثِّر إلى نظيره المفخم.

أولاً: مماثلة التاء لغيرها

ماثلت التاء في بعض السياقات الصوتية: ما يجاورها من أصوات التفخيم، فاكتسبت منها هذه الصفة، فتحولت إلى طاء، إذ إنّ الطاء هي النظير المفخم للتاء، وقد عزا ابن جني سبب إبدال التاء طاءً عند مجاورتها لحروف التفخيم إلى أن العرب تؤثر في الحرفين المتباعدين أن يقرّبوا أحدهما من صاحبه[1]، ونجد ابن جني يعبّر عن هذا التقريب بتعبير آخر إذ يقول: «والعلّة في أن لم يُنطق بتاء "افتعل" على الأصل إذا كانت الفاء أحد ... حروف الإطباق: أنّهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجهٍ واحد، بتقريب حرف من حرف ...»[2].

يفهم من كلام ابن جني أن التاء قد ماثلت حرف الإطباق (الاستعلاء) مماثلةً جزئية، إذ أخذت التاء منها صفة الإطباق (الاستعلاء) فقط، مما أدّى إلى تحوّلها إلى نظيرها المطبق (المستعلي).

أما الأصوات المفخمة التي ماثلتها التاء، ففي صيغة "افتعل" إذا كانت الفاء أحد الحروف المفخمة، وهذا التماثل لا بدّ منه، وثمّة تماثل آخر إذا حدث، فإنه يقاس على صيغة "افتعل" التي نحن بصدد الحديث عنها، وهذا التماثل الآخر يجوز إجراؤه وعدم إجرائه، وهو مقتصر على مماثلة تاء الفاعل في فعلْتُ إذا كانت اللام أحد الحروف المفخمة.

أما صيغة افتعل، فيمكن الحديث عن مماثلة التاء للفاء إذا كانت أحد حروف الإطباق (التفخيم) في ما يأتي:

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٧، وانظر: سر صناعة الإعراب ١/٢١٧.

(٢) المنصف ٢/٣٢٤.

١- إذا كانت الفاء صاداً

أشار ابن جني بكلام يفهم منه أنّ التاء في صيغة افتعل تماثل الصاد الواقعة موقع الفاء مماثلة جزئية، نحو: افتعل من صبر، وصلح. إذ إن الأصل في صيغة افتعل من هذين الفعلين هو: (اصتبر) و (اصتلح)، ولما كان نطق هذا الأصل فيه ثقل على اللسان بسبب توالي المفخم والمرقق كان لا بدّ من أن يماثل الحرف المرقق (التاء) حرف الصاد (المفخم) قبله مماثلة جزئية، ليأخذ منه صفة التفخيم، فيتحول صوت التاء إلى نظيره المفخم وهو الطاء، وبهذا يكون السياق الصوتي قد توالت فيه الحروف المفخمة، فيحقّق ذلك نوعاً من الانسجام الصوتي بين الحرفين[١].

وبعد معرفة رأي ابن جني نودّ أن نعرف مارآه غيره من المتقدمين، ونريد أن نبدأ بمن سبق ابن جني، مبتدئين بسيبويه الذي يفهم من كلامه أن التاء في صيغة افتعل تبدل طاءً، إذا كانت الفاء حرفاً مطبقاً[٢]، ويفهم هذا أيضاً من كلام ابن السرّاج[٣]، وأبي علي الفارسي[٤].

مما سبق يتبيّن أن ابن جني كان موافقاً لرأي من سبقه، ويترسّم خطاهم.

وإذا توجّهنا نحو من جاء بعد ابن جني من المتقدمين، لمعرفة رأيهم، فسنجدهم لا يخرجون على ما ذهب إليه سلفهم، ومن أمثال هؤلاء: ابن يعيش الذي يرى أن التاء في صيغة "افتعل" عندما تكون الفاء حرفاًمن حروف الإطباق، فإنها تبدل طاءً لا محالة، وقد عزا سبب هذا الإبدال إلى أن العرب تكره الإتيان بحرف بعده حرف يضادّه وينافيه، فأبدل من التاء طاءً، لأنهما من مخرج واحدٍ، ولمّا قلبت التاء طاءً حدث توافق وانسجام بين الحروف المتتالية[٥].

يفهم مما سبق أنّ ثمّة إجماعاً لدى المتقدمين على أن التاء في صيغة افتعل، إذا وليت حرفاً من حروف الإطباق، فإنهاتماثل ما سبقها مماثلة جزئية، فتأخذ صفة الإطباق، فتقلب طاء، وبهذا يحدث الانسجام، فيتم الانتقال من حرف مطبق، إلى مطبق آخر.

أما المحدثون، فقد ذهبوا أيضاً إلى ما ذهب إليه السلف، إلا أنهم استعملوا مصطلحات حديثة تختلف عن مصطلحات المتقدمين ومن لفّ لفّهم، ومن

---

(١) الخصائص ٢٢٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٢١٧/١، والمنصف ٢٢٤/٢.

(٢) الكتاب ٢٣٩/٤.

(٣) الأصول في النحو ٢٧١/٣.

(٤) التكملة ٢٤٤.

(٥) شرح المفصل ٤٠٦/٥.

المصطلحات التي استخدمها هذا الفريق: المماثلة، أو التأثر، ومن أمثال الذين استعملوا هذه المصطلحات برجشتراسر[1]، وبرتيل مالمبرج[2]، وإبراهيم أنيس[3].

ومع أن المحدثين، قد اختلفوا في طريق التعبير في تفسير ما أرادوا عن المتقدمين إلاّ أنهم لم يخرجوا على ما ذهب إليه السلف. وفي هذا المقام، أراني موافقاً على ما ذهب إليه النحويون المتقدمون والمتأخرون، بيد أني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين، وأريد أن أمثّل لكلمة من صيغة افتعل مما فاؤه صاد لبيان حدوث عملية المماثلة، بوساطة الكتابة الصوتية الآتية:

اصتبر	اصطبر
ʾiṣtabara	ʾiṣṭabara
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى هي الصيغة الأصل التي ينبغي أن تكون عليها صيغة افتعل مما فاؤه صاد، ولمّا كان الصاد صوتاً مطبقاً مفخماً والتاء صوتاً مرققاً، فإن تواليهما يشكل صعوبة في النطق، وللتخلص من هذه الصعوبة حدثت مماثلة بين الصوتين، فقد ماثلت التاء الصاد مماثلة جزئية، إذ ماثلتها بصفة واحدة من صفاتها وهي صفة الإطباق، ولما أُطبقت التاء صارت طاءً، وهذا ما تمثّله الصيغة الثانية، التي بها صار النطق سهلاً بعد إجراء عملية المماثلة المذكورة.

٢- إذا كانت الفاء ضاداً

من المعروف أن صوت الضاد من حرف الإطباق وأن ما يجري على واحد منها إذا كان فاء لصيغة افتعل من حيث تأثر التاء به، يجري على بقية حروف الإطباق، ومن الجدير بالذكر أنّ النحاة المتقدمين عندما تحدّثوا عن تحوّل التاء إلى طاء في صيغة افتعل، لم يتحدّثوا عن مجاورة التاء لكل حرف من حروف الإطباق على حده، بل تحدّثوا عن مجاورتها لأي منها، لأن ما يجري للتاء من تحوّل عند مجاورتها لواحد من أصوات الإطباق هو نفسه الذي يجري عند مجاورتها للأصوات الأخرى؛ لذا فالذي حدث للتاء عند مجاورتها للصاد هو نفسه الذي يحدث لها عند مجاورتها الضاد وحرفي الإطباق الآخرين، وأريد أن أمثل ما يحدث للتاء عند مجاورتها للضاد في صيغة افتعل بوساطة الكتابة الصوتية الآتية:

---

(١) التطور النحوي للغة العربية ٢٩.

(٢) علم الأصوات/ مالمبرج، ١٤٦.

(٣) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ١٨١.

٤- إذا كانت الفاء ظاءً

يفهم من كلام النحاة المتقدمين والمحدثين أن الظاء من أصوات الإطباق وأنّ ما يحدث للتاء في صيغة افتعل عندما تكون الفاء صوتاً من أصوات الإطباق هو نفسه الذي يحدث لها عندما تكون الفاء ظاءً، وأن ما يستثقل من تتابع أصوات الإطباق والتاء المرقّقة، يستثقل أيضاً في صيغة افتعل إذا كانت الفاء ظاءً؛ لذا فالذي يحدث للتاء هنا أنْ تتأثّر بالصوت المطبق الذي يجاورها تأثّراً جزئياً، فتتحوّل إلى نظيرها المطبق، وهذا يمكن التعبير عنه من خلال المخطط الصوتي الآتي:

اظْتَهَرَ	اظْطَهَرَ
ʾiztahara	ʾiẓṭahara
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه صيغة افتعل مما فاؤه ظاء، ولمّا كانت الظاء صوتاً مطبقاً يليه صوت مرقق شكل ذلك تتابعاً ثقيلاً، وتخلّصاً من هذا الثقل، لا بدّ من إجراء مماثلة بين الصوت المطبق والصوت المرقق، إذ أثّر الصوت المطبق بالمرقق تأثيراً جزئياً، فاكتسب الصوت المرقق من صاحبه صفة الإطباق، فتحوّل صوت التاء إلى نظيره المطبق، وهو الطاء، وهذا ما تعبّر عنه الصيغة الثانية، وبهذا التأثّر (المماثلة) سهل نطق الصيغة على الناطق العربي.

ثانياً: مماثلة الذال لغيرها

الذال صوت مرقق، بيد أنّه قد يتحوّل إلى نظيره المفخم عند مجاورته لصوت من الأصوات المفخمة، ومما جاء عند ابن جني بشأن الذال ما نصّه: «يقال: تركته وقيذاً ووقيظاً، والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال، لقوله عزّ اسمه: «والموقوذة»[١] بالذال، ولقولهم: وقذه يقذه، ولم أسمع: وقظه ولا موقوظه، فالذال أعمّ تصرّفاً، فلذلك قضينا بأنّها هي الأصل»[٢].

ومع إشارة ابن جني إلى أنّ الذال هي الأصل، وأنّ الظاء بدلٌ منها، إلاّ أنه لم يبيّن في هذا الموضع السبب الذي دعا إلى هذا الإبدال.

وإذا نظرنا إلى ما قاله المتقدمون بشأن هذه الذال في كلمة: (وقذ) فإنّا نجد ابن منظور في لسان العرب يشير إلى ما أشار إليه ابن جني، ويذكر النّصّ الذي

---

(١) سورة المائدة (٣).

(٢) سر صناعة الإعراب ٢٢٨/١.

جاء به، ويذكر أمثلة أخرى تؤكد أنّ الذال هي الأصل في كلمة (وقذ) وما اشتق منها، وأنّ الظاء هي بدل من الذال[1].

وابن منظور أيضاً لم يبين السبب الذي دعا إلى إبدال الذال ظاءً في (وقذ)، ومع ذلك فإننا نحسن الظن بعلمائنا المتقدمين، لأنهم قد تحدّثوا كثيراً، وفي غير موقع من كتبهم أنّ توالي الحروف المتضادة في الصفات يُشكل ثقلاً، مما يؤدي إلى أن يتحوّل أحد الصوتين إلى نظيره الذي يوافق ما يجاوره في الصفة، وهذا فهمناه عند حديثهم عن التاء المرققة في صيغة افتعل إذا كانت الفاء صوتاً من أصوات التفخيم، عندما تتحوّل إلى نظيرها المطبق بسبب مجاورتها لأحد حروف الإطباق.

وكذلك الذال هنا تتحوّل إلى نظيرها المفخم؛ بسبب مجاورتها للقاف المفخمة في (وقذ)، وتفخيم الذال يعني تحولها إلى صوت الظاء، لأن الظاء هي النظير المفخم للذال.

وأما إذا توجّهنا نحو المحدثين، فإنّا نجدهم قد ذكروا هذا المثال، وعزوا سبب إبدال الذال ظاء إلى قانون المماثلة، وفي هذا يقول رمضان عبدالتوّاب: «تتأثر الذال بالقاف قبلها، فتنقلب إلى نظيرها المفخم، وهو الظاء، في بعض اللهجات القديمة، يقال: للشاة التي تضرب بخشبة حتى تموت: وقيذ، ووقيظ»[2].

يفهم من كلام رمضان عبدالتواب، أنّ الذال صوت مرقق، وقد ماثل القاف المفخمة قبله مماثلة جزئية مقبلة منفصلة، مما أدّى إلى تأثر الذال بصفة التفخيم، وبهذا تحوّل الذال إلى نظيره المفخم وهو صوت الظاء.

ومثل هذا نجده عند فوزي الشايب الذي يقول بشأن تحوّل الذال إلى ظاء في (وقذ): «فالذي حدث هنا: أن تأثّرت الذال بالصوت المفخم قبلها وهو القاف، ففخّمت، وتفخيم الذال يجعلها ظاءً ...»[3].

يفهم من إشارة المتقدمين إذا حملنا إبدال الذال ظاءً في كلمة (وقذ) لمجاورتها صوت التفخيم على أي حرف مرقق تحوّل إلى نظيره المفخم لمجاورته صوتاً مفخماً مما يعني أن مماثلة جزئية حصلت بين الصوت المرقق والصوت المفخم، ويفهم هذا أيضاً من إشارة المحدثين الذين صرّحوا بأنّ الذي حدث للذال المتحوّلة إلى نظيرها

---

(١) لسان العرب (وقذ) ٥١٩/٣.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٣٧.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٢٣٥.

المفخم في (وقذ) أنّه من قبيل المماثلة الجزئية بين الذال والقاف، مما أدى إلى تحوّل الذال إلى نظيرها المفخم وهو الظاء.

وبهذا يكون المتقدمون والمحدثون متفقين على ما يحدث للذال المتحوّلة إلى ظاء في (وقذ)، إلاّ أنّ الذي وقع فيه الخلاف هو تعبير كلٍّ من الفريقين عن مراده.

أما بالنسبة للباحث، فإنّه موافق تماماً على أن الذي حصل للذال هنا هو من قبيل المماثلة، ولهذا فهو يميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين، ويمكن له أن يمثل ما حدث لكلمة (وقذ) من تغيير حتى آلت إلى: (وقظ) من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

وَقَذَ	وَقَظَ
waḳaḍa	waḳaża
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه كلمة: (وقذ)، إلاّ أنّ هذه الكلمة تُنطق لدى بعض اللهجات القديمة (وقظ)، وكل ما حدث للكلمة الأصل حتى آلت إلى الصيغة الثانية هو إجراء مماثلة جزئية بين الذال المرققة والقاف المفخّمة، مما أدّى إلى إكساب الذال صفة التفخيم بتأثير من القاف، وإكساب الذال صفة التفخيم يجعلها متحوّلة إلى نظيرها المفخم، إذ إن نظير الذال المفخم هو صوت الظاء.

ثالثاً: مماثلة السين لغيرها

السين صوت مرقق، ومع ذلك يجوز أن يتأثر بالأصوات المفخمة، فيتحوّل إلى نظيره المفخم وهو الصاد، وفي هذا يقول ابن جني: «إنّا نراهم يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقرّبوا أحدهما من صاحبه، ويدنوه إليه، وذلك نحو قولهم في سويق: صويق، وفي مساليخ: مصاليخ، وفي السوق: الصوق، ... ونحو ذلك مما أُدني فيه الصوتان أحدهما من الآخر ...»[١].

ويقول ابن جني في موضع آخر: «وإذا كان بعد السين غين، أو خاء، أوقاف، أو طاء، جاز قلبها صاداً وذلك قوله تعالى: «كأنّما يساقون»[٢] ويصاقون[٣] و «مس

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٧.

(٢) سورة الأنفال (٦).

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢١٢.

سقر »[1] وصَقر[2]، و « سخّر »[3] وصخّر[4]، و« أسبغَ عليكم نعمه »[5] وأصبغ[6]، و« سراط »[7] و صراط[8]، وقالوا في سُقْتُ: صقْتُ، وفي سويق: صويق »[9].

ففي النّصّ الأول بيّن ابن جني أنّه قد يقرّب الصوت من الصوت الذي يضاده، وزاد الأمر توضيحاً في النّصّ الثاني، فبيّن الأصوات التي يجوز أن يتحول السين الواقع قبلها إلى نظيره المفخم، وإذا نظرنا إلى نصّ آخر من نصوص ابن جني فإنه يتضح لنا السبب الذي من أجله جاز تحول السين إلى نظيرها المفخم، إذ جاء في تعليق ابن جني على قوله تعالى: « والنخل باسقات »[10] وفي قراءة: « باصقات »[11] ما نصه: « الأصل السين، وإنّما الصاد بدل منها، لاستعلاء القاف، فأبدلت السين صاداً، لتقرب من القاف، لما في الصاد من الاستعلاء، ونحوه قولهم في سَقَر: صقر، وفي السَّقْر: الصقر »[12].

من جميع هذه النصوص يفهم أنّ السين المرققة قد ماثلت ما بعدها من أصوات مفخمة، نحو:الغين، والخاء، والقاف، والطاء، مماثلة جزئية، فأكسبها ذلك صفة التفخيم، فتحولت إلى نظيرها المفخم وهوالصاد.

وبعد معرفة رأي ابن جني نودّ معرفة رأي غيره من المتقدمين، فسيبويه يفهم من تعليقه على تحوّل السين إلى نظيرها المفخم عندما سبقت واحداً من أصوات التفخيم أنها ماثلته مماثلة جزئية، ففخمت، وفي هذا جاء تعليق سيبويه على: (باب ما تقلب فيه السين صاداً) ما نصّه: « تقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقْتُ، وصَبَقْتُ: وذلك أنها [القاف] من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعّدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى ... فلما كانت كذلك أبدلوا من السين أشبه الحروف بالقاف، ليكون العمل من وجه واحد،

---

(١) سورة القمر (٤٨).
(٢) سر صناعة الإعراب ٢١٢/١.
(٣) سورة الرعد (٢).
(٤) سر صناعة الإعراب ٢١٢/١.
(٥) سورة لقمان (٢٠).
(٦) المحتسب ١٦٨/٢.
(٧) سورة الفاتحة (٧).
(٨) إتحاف فصلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٣٦٥/١.
(٩) سر صناعة الإعراب ٢١١/١-٢١٢.
(١٠) سورة ق (١٠).
(١١) المحتسب ٢٨٢/٢.
(١٢) السابق ٢٨٢/٢.

وهي الصاد؛ لأنّ الصاد تَصَعَّد إلى الأعلى للإطباق، فشبهوا هذا بإبدالهم الطاء في مُصْطبر، والدال في مُزْدَجر ...»[1].

ما يفهم من تعليق سيبويه أنّ السين المرققة قد ماثلت الصوت المفخم بعدها مماثلة جزئية، مما أدّى إلى أنْ تفخّم السين فتتحول إلى نظيرها المفخم هو الصاد، وبهذا يتم الانتقال من صوت مفخم إلى آخر مثله، فيحدث التجانس بين الصوتين.

وإذ تذكرنا رأي ابن جني، فإنا نجده يذهب مذهب سيبويه، وهذا يعني أن ابن جني كان يسير على نهج من سبقه ويترسم خطاهم. وأما الذين أتوا بعد ابن جني، فنجدهم أيضاً يسيرون على نهج سلفهم، مثل ابن يعيش[2].

وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدّمون، نودّ أن نعرف ما ذهب إليه المحدثون، فقد جاء عند برجشتراسر بشأن السين المتحوّلة إلى صاد بتأثير ما بعدها من أصوات التفخيم ما نصّه: «وأمثلة التشابه المنفصل ... منها ما ذكره نحويو العرب، من أنّ السين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف، أو طاء، جاز إبدالها صاداً، كقولك: «صلخ» بدل: «سلخ» و «صراط» بدل: «سراط»[3].

هنا نجد برجشتراسر يذهب إلى ما رآه السلف، إلاّ أنّه يعبّر عن مراده بكلام مختلف عما استخدمه السلف، مع أنه يحمل نفس المعنى، وإذا أردنا معرفة رأي غير برجشتراسر، فإنّا نجده أيضاً يذهب إلى ما رآه السلف، بيد أنه يعبّر عن مراده بتعبير مختلف، فهذا أحمد مختار عمر يقول في بيان أنواع المماثلة: «هل المماثلة بين الأصوات متاخمة ... وتسمّى حينئذ تجاورية، أو غير متاخمة، مثل تفخيم السين في سراط ومسيطر تحت تأثير الطاء المفخمة، وتسمّى حينئذٍ تباعدية ...»[4].

يفهم من كلام المحدثين أنّ السين قد تتأثّر بما بعدها من أصوات التفخيم، وبهذا التأثير تتحوّل السين إلى نظيرها المفخّم وهو الصاد.

وبهذا يتبين أن لا خلاف بين المتقدمين والمحدثين في تفسير ما حدث للسين الواقعة قبل حروف التفخيم، ولكنّ الخلاف أتى في تعبير كلٍّ من الفريقين عن مراده.

---

(١) الكتاب ٤/٤٧٩.

(٢) شرح المفصل ٥/٤١٣.

(٣) التطور النحوي للغة العربية ٣٣.

(٤) دراسة الصوت اللغوي ٣٧٩.

أما بالنسبة لي، فإني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين في تفسير ما يحدث للسين، وأريد أن أبين ما يحدث للسين من مماثلة لأصوات التفخيم بعدها من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

أ-	سَخَّرَ	صَخَّرَ
	saḫḫara	ṣaḫḫara
ب-	سَويق	صَويق
	sawīḳ	ṣawīḳ
جـ-	أسْبَغَ	أَصْبَغَ
	ʾasbaġa	ʾaṣbaġa
د-	ساطع	صاطع
	sāṭiʿ	ṣāṭiʿ

فالصيغة الأولى لكل الكلمات السابقة هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه كلٌّ منها، إذ يلاحظ في جميعها أنّ السين المرققة قد وقعت قبل حرف مفخم، فالكلمة الأولى وقعت السين فيها قبل الخاء المفخمة، وفي الكلمة الثانية وقعت السين قبل القاف المفخمة، وفي الكلمة الثالثة وقعت السين قبل الغين المفخمة، وفي الكلمةالرابعة وقعت السين قبل الطاء المفخمة.

والذي حدث لجميع الكلمات السابقة في الصيغة الأولى أنّ بعض العرب يستثقل نطق السين المرققة، قبل الأصوات المفخمة، مما يؤدّي إلى حدوث مماثلة جزئية بين السين المرققة وصوت التفخيم بعدها، إذ أثر كل صوت من أصوات التفخيم في السين قبله، فأكسبها صفة التفخيم حسب، وإكساب السين صفة التفخيم يجعلها صاداً، وهذا ما تعبر عنه الصيغة الثانية لجميع هذه الكلمات.

إبدال الحرف المهموس حرفاً مجهوراً

تتأثر الأصوات في ما بينها في بعض السياقات الصوتية، فيؤدي هذا التأثر إلى أن يماثل صوتٌ صوتاً آخر، بيد أنّ التركيز في هذه الفقرة سيتم على مماثلة الصوت المهموس للصوت المجهور مماثلة جزئية، إذ يؤدي ذلك إلى أن يتحّول الصوت المهموس إلى نظيره المجهور.

أولاً- مماثلة التاء لغيرها

التاء من الأصوات المهموسة، غير أنها من الأصوات التي تتأثر بما يكتنفها

من الأصوات المجهورة، فقد ماثلت تاء الافتعال الأصوات المجهورة الواقعة موقع الفاء مماثلة جزئية، مما أدى إلى تحوّل التاء إلى نظيرها المجهور وهو الدال، ومن الأصوات المجهورة الواقعة موقع الفاء والتي ماثلتها تاء الافتعال ما يأتي:

١- إذا كانت الفاء زايا

قبل الحديث عن مماثلة تاء الافتعال المهموسة الزاي الواقعة موقع الفاء، تجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني، وكثيراً من المتقدمين عندما تحدّثوا عن إبدال تاء الافتعال دالاً، إذا كانت الفاء حرفاً مجهوراً، قد مثّلوا وبيّنوا ذلك بشكل تام عندما تكون الفاء زايا، وبعد أن أتمّوا الحديث عن الزاي، وعمدوا إلى الحديث عن إبدال التاء دالاً مع الأصوات المجهورة الأخرى، فإن إبدال التاء دالاً مع الأصوات الأخرى لم يُشرَح ويُوضَحْ، كما شُرِحَ ووُضّح مع الزاي، إذ يستشفّ من حديثهم أن ما يحصل للتاء مع الزاي هو نفسه الذي يحصل لها مع الأصوات المجهورة الآخرى، لذا فإنا نجد من عباراتهم بعد أن أتمّوا حديثهم عن الزاي يقولون وكذلك الذال، ومن الحروف التي تقلب لها التاء دالاً الدال، أو الجيم وهكذا ومن هذا المنطلق، سأبدا بما بدأ به هؤلاء القوم.

نأتي الآن إلى إبدال تاء الافتعال دالاً، ثمّ نرى ما رآه ابن جني، في هذا يقول: «ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايا، أو دالاً، أو ذالاً، فتقلب تاؤه لها دالاً، كقولهم: ازدان، وادّعى، ... واذدكر»[1].

ويقول ابن جني في موضع آخر: «وأما البدل، فإن فاء افتعل إذا كانت زايا، قلبت التاء دالاً، وذلك نحو: ازدجر، وازدهى، وازدار، وازدان، وازدلف وازدهف، ونحو ذلك، وأصل هذا كله: ازتجر، وازتهى، وازتار، وازتان، وازتلف، وازتهف، لأنه افتعل من الزجر، والزهو، والزور، والزين والزلف، والزهف، ولكن الزاي لما كانت مجهورة، وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قرّبوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال، فقالوا: ازدجر، وازدار ....»[2].

في النّصّ الأول بيّن ابن جني الأصوات التي تنقلب معها تاء الافتعال دالاً، وفي النّصّ الثاني يبيّن من خلال تمثيله لواحد من الأصوات إذا كان في موقع فاء افتعل، السبب الذي تحوّلت به التاء إلى نظيرها المجهور، وهو الدال، والسبب باختصار هو حدوث مماثلة جزئية بين الزاي المجهورة، والتاء المهموسة، إذ تأثرت

---

(١) الخصائص ٢/١٤٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٨٥.

التاء المهموسة بالزاي المجهورة، مما أدى إلى إكساب التاء صفة الجهر، وإكساب التاء صفة الجهر يجعلها دالاً.

كما يفهم أن ما يحصل لتاء الافتعال إذا كانت الفاء زايا هو نفسه الذي يحصل مع غيرها من الأصوات المهجهورة والتي تحوّلت مع التاء إلى الدال.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني، نريد معرفة رأي غيره من المتقدمين ونودّ أن نبدأ بسابقيه، مثل ابن السرّاج الذي يرى أن الدال تبدل من التاء إبدالاً مطرداً، إذا كان قبل التاء حرف مجهور: زاي أو ذال، أو دال، إذ تقول في افتعل في الزين، ازدان، ومن الزرع: ازدرع، ويعود السبب في هذا الإبدال إلى أن التاء مهموسة، والزاي مجهورة فأبدلوا من التاء حرفاً من موضعها مجهوراً، وهو الدال[1].

وإذا أردنا معرفة ما ذهب إليه من جاء بعد ابن جني من المتقدمين، مثل ابن يعيش[2]، وابن عصفور[3]. فإنا نجدهم يتابعون من قبلهم أيضاً.

أما المحدثون فقد ساروا على ما ذهب إليه السلف إلا أنّهم استعملوا مصطلحات تختلف عما استعمله المتقدمون لتفسير إبدال التاء دالاً، ومن هذه المصطلحات التأثر، والمماثلة، وفي هذا يقول عبدالصبور شاهين: «وفي الفعل: (زجر)، يأتي الافتعال منه: ازتجر، ثم تؤثر الزاي المجهورة، وهي متقدمة في التاء بعدها، فتجهر مثلها، فتصبح دالاً، وينطق الفعل: ازدجر على سبيل المماثلة التقدمية»[4].

نلاحظ أن عبدالصبور شاهين قد استعمل المصطلحين المماثلة والتأثير، لتفسير إبدال التاء دالاً، وكذلك نجد هذا عند غيره، فهذا إبراهيم أنيس يضع فصلاً في كتاب له اسمه المماثلة[5]، ويتحدّث فيه عن المماثلة وأنواعها إلى أن وصل إلى إبدال التاء دالاً فقال: «فصياغة افتعل من (دعا، ذكر، زاد) هي في الأصل (ادتعى، اذتكر، ازتاد) فاجتمع في كل من هذه المثل صوتان متجاوران: الأول منهما مجهور، والثاني مهموس، فتأثر الثاني بالأول، وانقلب إلى صوت مجهور أيضاً، ليجتمع صوتان مجهوران، ولأنّ التاء المهموسة حين يجهر بها تصير (دالاً) أصبحت هذه

---

(١) الأصول في النحو ٣/٢٧٠.

(٢) شرح المفصل ٥/٤٠٩.

(٣) الممتع في التصريف ١/٣٥٦.

(٤) علم الأصوات / برتيل مالمبرج ١٤٦.

(٥) الأصوات اللغوية / إبراهيم أنيس ١٧٨.

المثل: (ادّعى، اذكر، ازداد) وهذا تأثر تقدمي، لأنّ الثاني تأثّر بالأول ... »[1].

كذلك يفهم من كلام إبراهيم أنيس أنه استعمل مصطلحي المماثلة والتأثر للتعبير عن تفسير إبدال التاء دالاً، ومثل هذا نجده عند رمضان عبدالتواب[2].

أما بالنسبة لي، فأرى أن كلاً من المتقدمين والمحدثين قد أصاب في تفسير ما يحدث للتاء المسبوقة بصوت مجهور، بيد أني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين، وأريد أن أوضح ما يحدث لتاء الافتعال من تغير إذا كانت الفاء زايا من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

ازْتَهَرَ	ازدهر
ʾiztahara	ʾizdahara
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه صيغة (افتعل) من الفعل (زهر)، إذ نلاحظ في هذه الصيغة أنّه تتابع صوتان الأول منهما مجهور وهوالزاي (z) والثاني مهموس وهو تاء الافتعال (t) والذي حدث هو أن التاء قد ماثلت الصوت المجهور قبلها مما أدّى إلى تحوّلها إلى نظيرها المجهور، وتحوّل التاء إلى نظيرها المجهور يعني إبدالها دالاً.

٢- إذا كانت الفاء ذالاً

بعد أن تحدّث ابن جني عمّا يحدث لتاء افتعل مما فاؤه زاي، قال: «وقد قلبوا تاء افتعل أيضاً مع الذال لغيرإدغام دالاً ... [مثل]: اذكر وهو مذكر[3].

يفهم من هذا الكلام أنّ تاء الافتعال ذلك الصوت المهموس الذي قد تحوّل إلى نظيره المجهور، بسبب مجاورته للزاي المجهورة، كذلك هنا يتحوّل صوت التاء إلى نظيره المجهور بسبب مجاورته للذال المجهورة.

وإذا أردنا معرفة ما رآه السلف بشأن تحوّل التاء إلى دال في صيغة افتعل مما فاؤه ذال، فإنا نجدهم يذهبون إلى ما ذهب إليه ابن جني، فابن عصفور فعل ما فعله ابن جني، فبعد أن بين ما يحدث لتاء الافتعال عندما تكون الفاء زايا[4]، قال:

---

(١) السابق ١٨٠.

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ١٣٥.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/١٨٧.

(٤) الممتع في التصريف ١/٣٥٦.

«وأبدلت [الدالُ] أيضاً من تاء افتعل إذا كانت الفاء ذالاً»[1] ومثل ابن عصفور بالأمثلة التي جاء بها ابن جني.

أما بالنسبة للمحدثين فقد أشرت سابقاً عند حديثي عن تحول التاء إلى دال في صيغة افتعل مما فاؤه زاي إلى أنهّم تابعوا المتقدمين، بيد أنهم استعملوا مصطلحات المحدثين مثل: المماثلة والتأثير[2]، وهنا أيضاً يقال ما قيل هناك، لذا لا داعي إلى إعادة الكلام نفسه، لأن مايحدث لتاء الافتعال من مماثلة للصوت المجهور ثمّة، هو نفسه الذي يحدث لها هنا.

ويتراءى لي في هذه المسألة أن كلاً من المتقدمين والمحدثين مصيبون، إلاّ أنني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين، وأريد أن أبين ما يحدث لتاء الافتعال من تطور إذا كانت الفاء ذالاً من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

اذْ تَكَر	اذْدَكَر
ʾiḏtakara	ʾiḏḏakara
(١)	(٢)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه صيغة افتعل من الفعل (ذكر)، ولكن في هذه الصيغة جاءت التاء المهموسة بعد الذال المجهورة، إذ شكل تتابعهما ثقلاً، وللتخلص من هذا الثقل حدثت مماثلة جزئية بين الذال المجهورة، والتاء المهموسة، مما أدّى إلى أن يؤثر صوت الذال المجهور بصوت التاء المهموس، فأكسب هذا العمل التاء المهموسة صفة الجهر، فتحولت إلى نظيرها المجهور وهو الدال، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

٣- إذا كانت الفاء دالاً

إذا أعدنا النظر في النّصّ الذي أوردته لابن جني، والذي يبيّن فيه الأصوات المجهورة التي تبدل معها تاء الافتعال المهموسة إلى نظيرها المجهور، ومن بين هذه الأصوات الدال[3]، وقد بيّن ما يحدث لتاء الافتعال من تأثير بما قبلها إذا كان زايا[4]، إذ يفهم من كلام ابن جني أنّ ما يحدث لتاء الافتعال عندما تكون الفاء زايا، هو نفسه الذي يحدث لها إذا كانت الفاء واحداً من الأصوات المجهورة الأخرى التي أشار إليها.

---

(١) المتع في التصريف ١/٣٥٧.

(٢) انظر هذا الفصل ص ١٩٧.

(٣) انظر هذا الفصل ص ١٩٦.

(٤) انظر هذا الفصل ص ١٩٦.

وكذلك إذا نظرنا إلى ما رآه المتقدمون غير ابن جني، الذين قاموا بتفسير ما يحدث لتاءالافتعال إذا كانت الفاء زايا[1]، أو ذالاً[2] والذي يفهم منه أنّ ما يحدث لتاءالافتعال عندما تكون الفاء زايا أو ذالاً هو نفسه الذي يحدث لها عندما تبدل دالاً مع الأصوات المجهورة الأخرى.

وكذلك المحدثون فقد تابعوا المتقدمين، ولمّا استعملوا مصطلحات جديدة ثمّة[3]، كذلك استعملوا مصطلحات حديثة هنا.

أما الباحث، فيرى أنّ كلاً من المتقدمين، والمحدثين قد أصاب إلاّ أنّه يميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين.

وأريد أن أبيّن ما يحدث لتاء الافتعال من تغيير إذا كانت الفاء دالاً من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

ادْتَغَمَ	ادَّغَمَ
ʾidtaġama	ʾiddaġama

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه صيغة افتعل من الفعل (دغم)، إذ يلاحظ أنه التقى صوت التاء المهموس يسبقه صوت الدال المجهور، إذ يشكل تتابعهما كما في الصيغة الأولى ثقلاً على الناطق، ولتفادي هذا الثقل حدثت مماثلة بين الدال المجهور والتاء المهموسة، إذ أثرت الدال في التاء مما أدى إلى أن تتحول التاء إلى نظيرها المجهور، ونظير التاء المجهور هو صوت الدال.

٤- إذا كانت الفاء جيماً

الجيم صوت مجهور، وهو من الأصوات التي قد تتأثّر به تاء الافتعال فتتحول إلى نظيرها المجهور، وفي هذا يقول ابن جني: وقد قلبت تاء الافتعال دالاً مع الجيم، في بعض اللغات، قالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، واجدزّ في اجتزّ، ولا يقاس ذلك، إلاّ أن يسمع ، لاتقول في اجترأ: اجدرأ، ولا في اجترح: اجدرح[4].

جاء هذا النّصّ عند ابن جني بعد أنّ تحدّث عمّا يحدث لتاء الافتعال عندما تكون الفاء زايا من مماثلة حتى تتحول التاء إلى نظيرها المجهور، وبعد أن وضّح

---

(١) انظر هذا الفصل ص ١٩٧.

(٢) انظر هذا الفصل ص ١٩٨.

(٣) انظر هذا الفصل ص ١٩٧+ ١٩٩.

(٤) سر صناعةالإعراب ١٨٧/١.

السبب الذي من أجله تمت هذه المماثلة، أشار إلى أنّ ما يحدث من مماثلة لتاء الافتعال عندما تكون الفاء زايا هو نفسه الذي يحدث لها عندما تكون الفاء ذالاً أو دالاً، وكذلك الجيم في بعض اللغات يحدث لتاء الافتعال بعدها، ما يحدث لها عندما تكون الفاء واحداً من الأصوات المجهورة التي ذكرها.

أما ما رآه المتقدمون غير ابن جني، فإنّا نجدهم يسيرون على ما سار عليه ابن جني[1] مما يعني أن المتقدمين يسيرون على مذهب واحد، ومما يدل على ذلك أنهم قد أتوا بنفس الأمثلة التي أتى بها ابن جني.

أما المحدثون فقد تحدّثوا عن تحوّل التاء إلى نظيرها المجهور عندما تكون الفاء جيماً، إلاّ أنهم عبّروا عن مرادهم بمصطلحات حديثه، كما مرّ سابقاً، ومن أمثال هؤلاء، إبراهيم أنيس[2].

ويشير إبراهيم أنيس إلى أن المماثلة بين تاء الافتعال والصوت المجهور الواقع موقع الفاء لا يقتصر على الزاي والدال والذال، والجيم في بعض اللغات وفي بعض الكلمات، بل إنه قد يكون بين أي صوت مجهور يقع موقع الفاء، وتاء الافتعال، مثل اغتصب، ابتعث واجتمع التي يمكن أن تماثل التاء المهموسة الصوت المجهور قبلها فتتحوّل إلى نظيرها المجهور[3].

أما بالنسبة إلى مماثلة تاء الافتعال إلى الصوت المجهور الواقع موقع الفاء، فإنني أميل إلى ما رآه إبراهيم أنيس الذي يرى أن تاء الافتعال يجوز أن تماثل أي صوت مجهور يقع موقع الفاء، نحو اغتصب وابتعث.

وبعد ذلك فإني أرى أن جميع النحاة من المتقدمين ومن المحدثين قد أصاب في تفسير ما يحدث لتاء الافتعال التي تتحوّل إلى نظيرها المجهور عندما يكون الصوت الواقع موقع الفاء مجهوراً، إلاّ أني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين.

وبعد هذا فإني أريد أن أوضّح ما يحدث لتاء الافتعال من تغيير إذا كانت الفاء جيماً من خلال المخطط الصوتي الآتي:

اجتَمَعَ	اجْدَمَعَ
ʾiğtamaʿa	ʾiğdamaʿa
(١)	(٢)

(١) شرح المفصل ٥/٤١٠، والممتع في التصريف ١/٣٥٧.

(٢) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ١٨٣.

(٣) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ١٨٣ وانظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٢٣٣.

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه صيغة افتعل للفعل جمع، إلاّ أنّ بعض الناطقين بالعربية يستثقلون تتابع الجيم المجهورة والتاء المهموسة، مما يؤدي إلى إجراء مماثلة جزئية بين الصوتين، فقد تأثرت التاء المهموسة بصوت الجيم المجهور، فأدى ذلك إلى إكساب التاء صفة الجهر، فتحولت إلى نظيرها المجهور وهو الدال، فصارت الصيغة (اجدمع) وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

إبدال الحرف بآخر ليس من مخرجه

أشار ابن جني إلى أنّ الناطق العربيّ قد يصعب عليه نطق صوت ما في بعض السياقات الصوتية، مما يؤدّي إلى أن يستبدل بذلك الصوت صوتاً ليس من مخرجه، ومن ذلك:

مماثلة النون لغيرها

يرى ابن جني أنّ النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء تبدل ميماً، نحو: عَنْبر، ومِنْبَر، وأشار إلى أن الذي حدث هنا، ما هو إلاّ تقريب للنون من الباء، فقلبت النون إلى لفظِ أقربِ الحروف من الباء، وهو الميم، فقالوا: عَمْبَر، ومِمْبَر[1].

يفهم من إشارة ابن جني أنّه حدثت مماثلة جزئية مدبرة بين النون الساكنة والباء بعدها، فقد أثّرت الباء في النون تأثيراً جزئيّاً، مما أدّى إلى أن يستبدل بالنون صوتٌ من مخرج الباء، فكان ذلك الصوت الميم، إذ الميم صوت يشبه النون من جهة، لأن النون والميم خيشوميان، كما يشبه الميم الباء من جهة أخرى، لأنّهما شفويان.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني في تفسير ما يحدث للنون الساكنة قبل الباء، نودّ معرفة ما ذهب إليه غيره ممن فسّر ذلك، إذ يرى ابن يعيش أنّه إذا جيء بالنون الساكنة قبل الباء، فإنّ ذلك سيشكل ثقلاً على الناطق، لأن تتابع هذين الصوتين ما هو إلاّ خروج من صوت ضعيف رخوٍ ممتدٍّ في الخيشوم بغنّة، إلى صوت شديد مجهور، مما أدّى إلى المجيء، بصوت النون حتى يتم التجانس بين الصوت الجديد والباء[2].

يفهم مما رآه ابن يعيش أنّ الذي أدّى إلى إبدال النون الساكنة ميماً قبل الباء، هو الثقل الناجم عن تتابع هذين الصوتين، وهذا بدوره أدّى إلى المجيء بصوت

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢١/١.

(٢) شرح المفصل ٣٨٨/٤.

من مخرج الباء بدلاً من النون، ليتجانس الصوت الجديد مع الباء.

ويرى الأستراباذي في تفسيره لما يحدث للنون الساكنة قبل الباء، أنّه يتعسّر التصريح بهذه النون قبل الباء، لأنّ النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق، والنون الخفيّة ليست إلاّ في الغنّة التي معتمدها الأنف فقط، والباء معتمدها الشفة، ويتعسّر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين، مما أدّى إلى قلب النون حرفاً وسطاً بين النون والباء، فكان ذلك الحرف الميم، لأنّ فيه غنّة كالنون، وهو شفوي كالباء[1].

يفهم مما ذهب إليه الأستراباذي أن الذي حوّل النون عن مسارها صوت الباء، أي أنه حدثت مماثلة جزئية بين الباء والنون مما أدّى إلى إنتاج صوت بين النون والباء، وذلك الصوت هو الميم الذي يشبه النون في الغنّة، ويشبه الباء لكونهما من مخرج واحد.

يفهم من إشارة المتقدمين أنهم مجمعون على صعوبة نطق النون الساكنة قبل الباء، وقد أدّى ذلك إلى حدوث المماثلة الجزئية المدبرة -التي أشرت إليها- بين هذين الصوتين حتى تسهل عملية النطق في كل سياق صوتي يتوالى فيه صوتا النون الساكنة والباء.

وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون يجدر بنا أن نعرف ما رآه المحدثون، فإبراهيم أنيس عندما تحدّث عن المماثلة[2]، التي قد تؤدّي إلى انتقال مخرج الصوت[3]، يرى أنّ: «النون المشكلة بالسكون إذا وليها باء، تقلب ميماً، مثل: (أنبئهم)، و (مِن بعد)، فوجود الباء في هذا النوع من الأمثلة، استلزم انتقال النون من مخرجها، إلى مخرج الباء، وترتّب على هذا الانتقال: أن استبدل بالنون صوت نظير لها من المخرج الجديد، وأقرب أصوات هذا المخرج الجديد إلى النون هو الميم، لأنّ كلاً منهما من الأصوات الشبيهة بأصوات اللين، فضلاً عن أنّ النون والميم صوتان أنفيان»[4].

يفهم من نصّ إبراهيم أنيس أنّه حدثت مماثلة بين النون الساكنة والباء، مما أدّى إلى تحوّلها إلى صوت نظير لها من مخرج الباء، وهو صوت الميم الذي يشبه النون في اللين والغنة، وهو من مخرج الباء.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٦، وانظر: شرح الأشموني ٤/١٢٠.

(٢) الأصوات اللغوية،/ إبراهيم أنيس ١٧٨.

(٣) السابق ١٨٥.

(٤) السابق ١٨٦.

وقد أشار رمضان عبدالتواب إلى أن تحوّل الميم الساكنة قبل الباء من قبيل المماثلة الجزئية وأن إجراء هذه المماثلة لا مفرّ منه؛ لأن نطق النون الساكنة قبل الباء أمر فيه مشقة[1].

كما يرى فوزي الشايب أنه يستحيل النطق بالنون الساكنة قبل الباء، لأن النون تقتضي تسرّب الهواء من كلا التجويفين الأنف والفم، والباء تقتضي إغلاق الشفتين، وإغلاق الشفتين سيجعل الهواء يتسرّب مع النون من الأنف فقط، وهذا يجعلها ميماً، ويشير فوزي الشايب إلى أن الميم والنون صورتان نطقيتان لصوت واحدٍ، إذا نُطِق مع انفتاح التجويف الفموي كان نوناً، وإذا أغلق التجويف الفموي كان ميماً، فهما كوجهي العملة النقدية، ولذلك تصبح ميماً عند إغلاق الشفتين مع الباء، إذ إن الميم صوت يجمع في صفاته بين النون الخيشومية، والباء الشفوية، فالميم خيشومية شفوية، ولهذا نطقت النون الساكنة قبل الباء ميماً؛ لموافقتها للنون في خيشوميتها، وموافقتها للباء في شفويتها[2]. ومما تجدر الإشارة إليه أن فوزي الشايب قد وضع كلامه هذا تحت عنوان اسمه: المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة[3].

مما سبق يتبين أنّ كلاً من المتقدمين والمحدثين متفق على صعوبة نطق النون الساكنة قبل الباء، وأن الذي أبدل هذه النون ميما هو صوت الباء، ليحصل بهذا الصوت الجديد التجانس أو التماثل بينه وبين الباء حتى يسهل النطق، كما أن هذا الصوت يشبه النون التي استبدل بها.

ولكنّ الخلاف بين المتقدمين والمحدثين كان مردّه إلى تعبير كلٍّ منهما عن مراده، إذ عبّر المحدثون عما أرادوا، بالمماثلة والتأثير.

والذي أميل إليه هو استعمال مصطلحات المحدثين لتفسير ما حدث للنون الساكنة قبل الباء، وأريد أن أبيّن ما يحدث لمثال من هذا النوع من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

مِنْبَر	مِمْبَر
minbar	mimbar
(١)	(٢)

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٥٥.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٢٣٨.

(٣) السابق ٢٣٨.

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه كلمة (مِنْبر minbar)، ولكن يلاحظ في هذه الصيغة أنّه قد توالى صوتان يصعب النطق بهما معاً، وهذان الصوتان هما: النون الساكنة (n) والباء (b)، ولمّا كان نطق النون يقتضي خروج الهواء من الفم والأنف، ونطق الباء يقتضي إغلاق الفم بوساطة الشفتين، أدّى ذلك إلى صعوبة الانتقال من النون هذه إلى الباء.

وللتخلّص من هذا الثقل جرت مماثلة بين الباء والنون الساكنة، فماثلت النون الساكنة الباء مماثلة جزئية مدبرة متصلة، فتحولت هذه النون إلى نظيرها من مخرج الباء، ونظيرها من مخرج الباء هو صوت الميم.

الفصل الخامس

المخالفة بالحذف

المخالفة بالحذف

تحدّث المتقدّمون عن المخالفة، بيد أنّهم لم يطلقوا عليها هذا المصطلح، فهذا المصطلح من مصطلحات المحدثين، وقد أطلقوا على المخالفة عدة تسميات، فمنهم من عبّر عنها بكراهة التضعيف[1]، ومنهم من عبّر عنها باستثقال التكرار[2]، أواستثقال المثلين[3]، ومنهم من عبّر عنها بـ "اجتماع المثلين مكروه"[4]، وغيرها من الأسماء.

مما سبق يتبيّن أنّ المخالفة الصوتية ما هي إلاّ نزوع للتخلص من أحد الصوتين المتماثلين في كلمة ما أو في سياق صوتي ما.

والذي يعنينا في هذا الفصل هو التخلص من أحد الصوتين المتماثلين بالحذف، وبعد عملية الحذف هذه، فإن العرب قد تركوا تلك الكلمة التي حذف منها أحد المثلين دون أن يعوّضوا مكانه شيئاً من الحروف، وفي بعض الكلمات قاموا بالتعويض.

أولاً: الحذف بلا تعويض

إذا توالي في كلمة ما مثلان، واستثقل ذلك لدى بعض الناطقين في العربية، فإنهم ينزعون إلى التخلص من أحد المثلين دون أن يُعوَّض مكان الحرف المحذوف حرف غيره.

وتجدر الإشارة إلى أنني أريد أن آتي ببعض الأمثلة التي توالى فيها مثلان، مما جاء به ابن جني، والتي حذف منها أحد المثلين، لثقل تواليهما على بعض الناطقين بالعربية.

والذي دعاني إلى التمثيل ببعض الأمثلة هو أن التفسير الذي ينطبق على واحد منها، ينحسب على بقية الأمثلة، لذا سأكتفي بإيراد أربعة من الأمثلة التي توالت فيها الأمثال، وسيتم اختيار حرف مكررٍ في كل مثال يختلف عن الحرف المكرر المتحدَّث عنه في الأمثلة الأخرى، بحيث يفهم من جميع هذه الأمثلة أن ما ينطبق عليها، ينسحب على كل كلمة توالت فيها الحروف المتماثلة، مما حذف منها

---

(١) الكتاب ٤/٤١٩.

(٢) الخصائص ٢/٩٠.

(٣) السابق ٢/٢٣١.

(٤) شرح الملوكي في التصريف ٤٥١.

واحد من هذه المتماثلات؛ بسبب ثقل تتابعها.

كما تجدر الإشارة إلى أنني أريد أنْ آتي ببعض الأمثلة التي علّق عليها ابن جني، وتوضيح ما ذهب إليه، ومن ثمّ معرفة ما ذهب إليه غيره من المتقدمين بعد كل مثال.

وسأرجئ ما ذهب إليه المحدثون، وما يريد أن يقوله الباحث إلى ما بعد الانتهاء من جميع الأمثلة التي أريد أن آتي بها، والذي دعاني إلى هذا هو خوفي من التكرار؛ لأنّ ما يقال من تعليق على أي مثال، هو نفسه الذي يقال بشأن الأمثلة الأخرى.

١- حذف الهمزة

يستثقل الناطقون بالعربية توالي الهمزتين، مما يدفعهم إلى التخلص من إحداهما، في بعض السياقات الصوتية وقد بيّن ابن جني أنّ الهمزة تحذف: «من مضارع أكرمَ، إذا قلت: أُكْرِمُ، وأصله: أُؤَكرم، لاجتماع الهمزتين»[١]، وأشار ابن جني في موضع آخر مصرِّحاً بالسبب الذي دعا لحذف إحدى الهمزتين هاتين، بقوله: «لاستثقال اجتماع الهمزتين»[٢].

يفهم مما سبق أنّ العرب يستثقلون توالي الهمزتين، مما يدفع إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف واحدة منهما بلا تعويض، وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني. يجدر بنا أن نعرف ما ذهب إليه غيره من المتقدمين.

ونريد أن نبدأ بسيبويه، الذي يرى أن الأصل في مضارع أفْعَلَ أن يكون: أُؤَفْعِل، ولكن لما توالى في هذا الأصل همزتان حذفوا واحدةً منهما فقالوا: أُفْعِل، لثقل اجتماع الهمزتين[٣] وإلى مثل هذا ذهب الأشموني في شرح الألفية[٤].

٢- حذف التاء

ينزع بعض الناطقين في العربية إلى المخالفة بين التائين المتواليتين في بداية الكلمة عن طريق حذف إحداهما بلا تعويض، وفي هذا يقول ابن جني: «إنما تحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء، نحو (تفكّرون) و (تَذكّرون) والأصل: تتفكّرون، وتتذكرون، فيكره اجتماع المثلين الزائدين، فيحذف الثاني طلباً

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٨٥/١، وانظر: المنصف ١٩٢/١.

(٢) الخصائص ١١١/١.

(٣) الكتاب ٢٧٩/٤.

(٤) شرح الأشموني ١٥٢/٤.

للخفّة »[1].

وإذا أردنا أن نعرفَ ما ذهب إليه غير ابن جني من المتقدمين، فإنّا نجد سيبويه يقول: « فإن التقت التاءان في (تتكلمون) و (تتترّسون) فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك قوله عز وجل: « تتنزّل عليهم الملائكة »[2] ... وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: « تَنَزّل الملائكة والروح فيها »[3] ... »[4].

يتبين من كلام سيبويه أن من يستثقل اجتماع التاءين، فإنّه ينزع إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف واحدة من التاءين، وبهذا يكون ابن جني موافقاً لمن قبله.

وأما الذين جاءوا بعد ابن جني من المتقدمين، فنجدهم قد وافقوا سلفهم في ما ذهبوا إليه، فهذا أبو البركات الأنباري قد وضع لحذف إحدى التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع مسألة في كتابه الأنصاف، وقد أيّد أبو البركات رأي البصريين الذاهب إلى أنّ المحذوفة من التاءين هي الثانية[5].

٣- حذف اللام

أشار ابن جني إلى أنّه إذا توالى لامان، فإنه قد يحذف أحدهما، إذ يفهم هذا من تعليقه على آية من القرآن الكريم، فيقول: « فأما قوله تعالى: « ظَلْتَ عليه عاكفاً »[6]، فإن المحذوف هي[7] الأولى »[8].

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني نودّ معرفة مذهب غيره ممن سبقه من المتقدمين، ونريد البدء بسيبويه الذي يذهب إلى أنّ المحذوف في مثل: (ظَلْت) التي

---

(١) المحتسب ١١١/٢.
(٢) سورة فصلت (٣٠).
(٣) سورة القدر (٤).
(٤) الكتاب ٤٧٦/٤.
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٨/٢.
(٦) سورة طه (٩٧).
(٧) الضمير هي يعود على اللام.
(٨) المحتسب ١٢٣/١.

أصلها (ظَلِلتَ) هي اللام الأولى، وأشار إلى أنّ ثمّة من يقول ظَلْت وذلك بحذف اللام وكسرتها، ومن قال: ظِلْت فإنه حذف اللام ونقل حركتها إلى الظاء[1]، وأشار ابن السرّاج إلى أن من العرب من يقوم بحذف إحدى اللامين في ظَلْت؛ لاستثقال توالي المثلين[2].

ولو تجاوزنا عن حركة الظاء بعد حذف اللام؛ إذ ما يهمّ البحث هو حذف واحدة من اللامين المتواليتين، لأن بعض العرب يستثقل ذلك، فيلجأ إلى المخالفة بين هذين المتماثلين بحذف أحدهما، فإن فعلنا ذلك، وجدنا أن ابن جني قد وافق غيره من متقدميه.

وكذلك الذين جاءوا بعد ابن جني نراهم يوافقون سلفهم، ومن أمثال هؤلاء: ابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، وبهذا يكون المتقدمون قد ذهبوا مذهباً واحداً في مسألة حذف اللام من مثل: (ظَلْتَ).

٤- حذف النون

يفهم من إشارة ابن جني في غير موضع من كتبه إلى أنّه إذا توالى نونان، فإن ثمّة من يستثقل توالي هما، فيدفعه ذلك إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف أحدهما، فمن أمثلته على ذلك تعليقه على إحدى اقراءات[5]، من قوله تعالى: «ونُزِّلُ الملائكة»[6] بقوله: «ينبغي أن يكون محمولاً على أنّه أراد: ونُنَزِّلُ الملائكة، إلاّ أنّه حذف النون الثانية التي هي فاء فِعْلِ نزَّل؛ لالتقاء النونين استخفافاً ...»[7]، وأشار في موضع آخر إلى أن من العرب من يحذف إحدى النونين المتواليتين في الفعل المسند إلى تاء الضمير فيقول في ظننتُ: ظَنْتُ[8]، وأشار في موضع ثالث إلى حذف واحدة من النونات في مثل قوله تعالى: «إنّا كلَّ شيء خلقناه بقدر»[9] وقوله: «إنّا نحن نحيي ونميت»[10]، إذ إن لفظة (إنّا) في الآيتين الأصل فيهما أن تكون: (إنَّنا)،

---

(١) الكتاب ٤/٤٢٢.
(٢) الأصول في النحو ٣/٤٣٢.
(٣) شرح المفصل ٥/٥٦١.
(٤) الممتع في التصريف ٢/٦٦١.
(٥) المحتسب ٢/١٢٠.
(٦) سورة النور (٢٥).
(٧) المحتسب ٢/١٢٠.
(٨) الخصائص ٣/١٩.
(٩) سورة القمر (٤٩).
(١٠) سورة ق (٤٣).

فتوالى فيها ثلاث نونات مما أدّى إلى حذف إحدى النونات تخفيفاً[1]، وأشار ابن جني في موضع رابع إلى حذف واحدة من النونين بقوله:"ومنهم من يحذف النون الآخرة، إذا كانت قبلها النون التي ليست حرف الإعراب، فيقول: (أنتما تضرباني، وهم يقتلوني)[2].

يفهم من تعليق ابن جني على أمثلته أعلاه أن من يستثقل من العرب توالي النونات في مثل الأمثلة السابقة، فإنه يلجأ إلى المخالفة بينها عن طريق حذف واحدة من النونات بلا تعويض.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني، نودّ معرفة ما ذهب إليه غيره من المتقدمين؛ فنجد سيبويه يشير في بعض الأمثلة إلى أنّه عند تتابع النونات، فإن من يستثقل هذا التتابع يقوم بحذف واحدة من هذه النونات استثقالاً لتتابعها[3] كما نجد ابن يعيش قد أشار إلى ذلك في بعض الأمثلة التي جاء بها في شرح المفصل[4].

يفهم من هذا أن المتقدمين متفقون على أنّه إذا توالت النونات في سياق صوتي ما، فإن من يستثقل ذلك، يقوم بحذف واحدة منها.

بعد عرض الأمثلة السابقة، ومعرفة ما ذهب إليه ابن جني وغيره من المتقدمين، نود معرفة ما ذهب إليه المحدثون، فقد بيّن بروكلمان، أنّه إذا توالى مقطعان أصواتهما متماثلة، فإنّه يكتفى بواحد منهما، بسبب الارتباط الذهني بينهما[5] ومما مثل به من العربية حذف تاء تتفعل وتتفاعل، وحذف إحدى النونين من مثل: يقتلوننا التي تصبح يقتلونا[6]. كما نجد مثل هذا عند رمضان عبدالتواب، ومثل على ذلك بحذف تاء تتفعل وتتفاعل[7]، وحذف واحدة من النونين من الأفعال الخمسة المسندة إلى ياء المتكلم التي تسبقها نون الوقاية[8]، وحذف واحدة من النونين من إنّ وأنّ قبل نون الوقاية، وحذفها من إنّا التي أصلها: إنّنا،

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩.

(٢) المنصف ٢/٣٣٧.

(٣) الكتاب ٣/٥١٩.

(٤) شرح المفصل ٢/٣٤٨.

(٥) فقه اللغات السامية ٧٩.

(٦) السابق ٧٩.

(٧) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٢، ٧٣، وبحوث ومقالات في اللغة ٢٨.

(٨) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٣، وبحوث ومقالات في اللغة ٣٣.

وحذفها من ظَنَنْتُ التي تصبح ظَنْتُ[1]، وحذف إحدى الهمزتين من مضارع أفعل[2]، ونجد مثل هذا أيضاً عند فوزي الشايب، ومثل على ذلك بأمثلة منها حذف واحدة من الهمزتين من مضارع أفْعَل[3]، وحذف تاء تتفعّل وتتفاعل[4]، وحذف اللام من ظَلَلتْ التي تصبح ظَلْت ...، والسين من أحْسَسْت التي تصبح أحَسْتُ ...، وحذف الميم والباء من مثل: هَمَمْت ولَبُبْت التي تصبح: همْتُ، ولَبْتُ[5]، وغيرها من الأمثلة.

كما نجد أن أحمد هريدي، قد نشر كتاباً بعنوان حذف تاء تتفعل وتتفاعل في القرآن الكريم، وقد أشار في عدة مواضع من كتابه إلى أنّ هذا الحذف من قبيل المخالفة[6]، كما تجدر الإشارة إلى أن جميع اللغويين المحدثين السابق ذكرهم عندما تحدّثوا عن حذف واحد من الحرفين المتماثلين في ما مثلوا به، قد أشاروا إلى أنه من قبيل المخالفة.

بعد هذا يتبيّن أن المتقدمين والمحدثين متفقون على ما يحدث للمقاطع الصوتية ذات الأصوات المتتابعة المتماثلة من حذف واحد منها، بيد أني أميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين للتعبير عمّا يحدث لهذه الأمثلة، وأريد أن أوضّح ما يحدث من مخالفة بين الصوتين المتماثلين المتتاليين، عندما يحذف أحدهما بلا تعويض من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

أ-	أُوَكْرِم	أُكْرِم
	ʾuʾakrim	ʾukrim
ب-	تتفكّر	تَفكّر
	tatafakkar	tafakkar
جـ-	ظَلَلْتُ	ظَلْتُ
	żalaltu	żaltu
د-	أَحْسَسْتُ	أَحَسْتُ
	ʾaḥsastu	ʾaḥastu

(١) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٤، وبحوث ومقالات في اللغة ٣٦، ٣٨.

(٢) بحوث ومقالات في اللغة ٥١.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٠٦

(٤) السابق ٣٠٨.

(٥) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية٣١٢, ٣١٣, ٣١٦ .

(٦) حذف تاء تتفعّل وتتفاعل في القرآن الكريم ٢٦، ٣٤، ٣٧.

هـ-	نُنَزِّلُ	نُزِّلُ
	nunazzilu	nuzzilu
و-	تُسامحونني	تُسامحوني
	tusāmiḥūnanī	tusāmiḥūnī
ز-	إنّنا	إنّا
	ʾinnanā	ʾinnā
	(١)	(٢)

فالصيغة الأولى في جميع هذه الأمثلة قد توالى فيها صوتان متماثلان، ومع أنّ بعض العرب قد تكلم بهذا الأصل -ما عدا التقاء الهمزتين في أوْفْعِل ʾuʾafʿil -فإن بعض العرب استثقل النطق بصوتين متماثلين متواليين -كما في الصيغة الأولى - مما دعاهم إلى المخالفة بين هذين المثلين بحذف واحد منهما بلا تعويض، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية.

وثمّة أمثلة أشار إليها المتقدمون، قد حذفت فيها بعض الأصوات، إذ يفهم أن هذا الحذف: من قبيل المخالفة، بيد أنّه ليس من قبيل المخالفة بين الأصوات المتماثلة، بل من قبيل المخالفة بين الأصوات المتقاربة، ومن ذلك:

حذف الطاء من استطاع

أشار ابن جني إلى أنّ العرب قالوا: «أستاعَ، يُستيعُ فأبدلوا الطاء تاءً؛ لتوافق السين في الهمس»[١].

يفهم من كلام ابن جني أنّ أصل أستاع ويستيع: أسطاع، ويسطيع، والذي حدث هو إجراء مماثلة بين الطاء والسين، فقد ماثلت الطاء السين مماثلة جزئية فهمست، مما أدّى إلى تحوّلها إلى تاء، والحقيقة أن الطاء إذا ماثلت السين فإنها تماثلها في الترقيق، لأن التاء هي النظير المرقق للطاء.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني ينبغي أن نعرف ما ذهب إليه غيره من المتقدمين، ونريد البدء بالأخفش الأوسط، الذي يرى أنه إذا حذفت التاء من استطاع فقال اسطاع، فحذفها راجع إلى مجاورتها للطاء لأنهما من مخرج واحد، كما أنّ ثمّة من قال: استاع، فحذف الطاء، لنفس السبب[٢]، وإلى مثل هذا ذهب أبو جعفر

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٠٢/١.

(٢) معاني القرآن، الأخفش الأوسط ٣٩٩/٢.

النحاس[1]، كما يفهم ذلك من كلام ابن خالويه الذي يرى أن التاء تحذف من استطاعوا بسبب كراهة اجتماع حرفين متقاربي المخرج[2]، كما يفهم هذا مما ورد عند أبي زرعة[3]، وابن منظور[4]، والسيد محمد مرتضى الزبيدي[5].

يفهم من كلام المتقدمين أنهم يخالفون ابن جني، إذ يرون أن حذف التاء في استطاعوا أت من باب المخالفة بين المتقاربات، كما أن حذف الطاء منها كذلك.

وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون نودّ معرفة آراء المحدثين، ونريد البدء ببرجشتراسر الذي عدّ حذف التاء من استطاع من قبيل المخالفة[6]، كما نجد رمضان عبدالتواب قد وضع في أحد كتبه فصلاً بعنوان: كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية[7]، وبين أنّ ما يقصده بالمقاطع الصوتية المتماثلة التي يتم التخالف بينها: ما يشتمل على المقاطع ذات الأصوات المتماثلة، أو المتقاربة في المخارج[8]، ومما مثل به على ذلك: الفعل استطاع الذي يقال فيه: اسطاع، واستاع، عدّ حذف أيّ من التاء أو الطاء من قبيل المخالفة بين المتقاربات[9]. كما نجد هذا موجوداً عند فوزي الشايب، ومما مثّل به الأخير، المثال السابق[10].

يفهم من كلام المحدثين أن الطاء والتاء صوتان متقاربان، وأن من العرب من يستثقل تتابعهما، كما يستثقل تتابع الأصوات المتماثلة، فيدفعه ذلك إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف الطاء تارة أوحذف التاء أخرى.

وإذا تجاوزنا عما ذهب إليه ابن جني، فإنّا نجد المتقدمين والمحدثين متفقين على أن ما يحدث في الفعل المذكور أعلاه ما هو إلاّ مخالفة صوتية بين الأصوات المتقاربة.

---

(١) إعراب القرآن/ النحاس ٢/٢٩٥.
(٢) الحجة في القرآت السبع ٢٣٣.
(٣) حجة القراءات ٤٣٥.
(٤) لسان العرب (طوع) ٨/٢٤٢.
(٥) تاج العروس (طوع) ٥/٤٤٥.
(٦) التطور النحوي للغة العربية ٧٠.
(٧) بحوث ومقالات في اللغة ٢٧.
(٨) السابق ٢٧.
(٩) السابق ٤٧.
(١٠) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٣٨.

أما الباحث فإنه يوافق كلا الفريقين، بيد أنّه يميل إلى استعمال مصطلحات المحدثين، ويريد الباحث أن يمثل لما يحدث لهذا الفعل من مخالفة من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

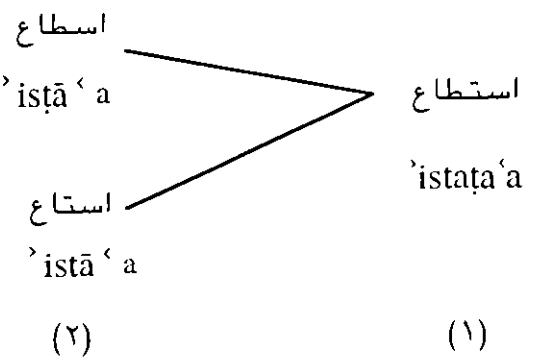

(٢) (١)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه الفعل: استطاع، وهي الصيغة المستعملة والشائعة، ومع ذلك فإن بعض الناطقين بالعربية يستثقلون توالي التاء والطاء لأنهما من مخرج واحد، وهذا يدفعهم إلى المخالفة بين هذين الصوتين، عن طريق حذف واحد منهما، وهذا ما تشير إليه الصيغة الثانية بكلمتيها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المخالفة بين المتقاربات بحذف واحد منها ينسحب على كل حرفين متقاربين تتابعا، واستثقل ذلك التتابع، مما أدّى إلى حذف واحدٍ من هذين المتقاربين، كحذف النون من بني العنبر، وبني الحارث التي يقال فيها: بلعنبر، وبلحارث.

ثانياً: المخالفة بالحذف والتعويض

تمّ الحديث في ما سبق عن المخالفة بالحذف بلا تعويض، وذلك عندما يلتقي صوتان متماثلان، فيحذف أحدهما دون أن يعوض مكان الصوت المحذوف بشيء.

وسيتمّ الحديث هنا عن المخالفة بالحذف والتعويض، فقد يلجأ الناطقون بالعربية، عندما يستثقلون تتابع الأصوات المتماثلة إلى حذف أحدهما، والتعويض عنه بصوت آخر، إذ إن ثمّة نوعين من التعويض عن الصوت المحذوف.

النوع الأول: التعويض بمطل حركة الصامت السابق

تلجأ العربية عندما تتوالى الأصوات المتماثلة في السياق الصوتي إلى التخلص من أحد هذه الأصوات، وتعويض ما يحدث من نقص، أو خلل في بنية اللفظ، الذي حدث فيه الحذف، عن طريق مطل حركة الصوت الذي يسبق الصوت المحذوف.

١- حذف الهمزة

أشار ابن جني إلى أنّه إذا التقت همزتان وسكنت الثانية، فإن الثانية تبدل صوتاً من جنس حركة ما قبلها، وفي هذا يقول: «ومتى اجتمعت همزتان، وانكسرت الأولى منهما، قلبت الثانية ياءً البتة، وكان البدل لازماً، وذلك قولك: إيمان، وإيلاف، وإيناس، وأصله: إئْمان، وإئْلاف، وإئْناس، فقلبت الثانية ياءً البتة. لانكسار ما قبلها، ولم يجز التحقيق لاجتماع همزتين»[١].

وبيّن ابن جني في موضع آخر أنّ الهمزة الثانية تقلب ألفاً، إذا انفتحت الهمزة التي قبلها، ومما مثل به أأمن التي تصبح بعد القلب: آمن[٢].

يفهم من كلام ابن جني أنّه إذا التقت الهمزتان، فإن العربية تلجأ إلى المخالفة بينهما، عن طريق إبدال الهمزة الثانية صوتاً يماثل حركة الصوت الذي قبلها، وبعد معرفة رأي ابن جني نود معرفة رأي غيره من المتقدمين.

ونريد البدء بابن يعيش الذي يرى أنه إذا التقت الهمزتان، وسكنت الثانية، فإنها تبدل صوتاً من جنس حركة الهمزة الأولى[٣]، كما نجد الأستراباذي يذهب نفس المذهب: ويمثل على ما يريد بأمثلة توضح مراده، فيقول بشأن التقاء الهمزتين إذا تحرّكت الأولى وسكنت الثانية: «فإن تحرّكت الأولى فقط، دُبِّرتْ الثانية بحركة الأولى: أي قلبت واواً إنْ انضمت الأولى كأُومن، وياءً إن انكسرت كإِيتِ، وألفاً إنْ انفتحت كآمن، وإنما قلبت الثانية لأنَّ الثقل منها حصل ...»[٤].

يتبيّن مما سبق أنّ المتقدمين يذهبون مذهباً واحداً بشأن الهمزتين الملتقيتين عند سكون ثانيتهما.

أما بالنسبة إلى ما ذهب إليه المحدثون، وما يريد أن يقوله الباحث، فسيتم إرجاؤه إلى ما بعد الانتهاء من التمثيل بالأمثلة المراد الإتيان بها، لأن ما يقال على أحد هذه الأمثلة، هو نفسه الذي يقال في تفسير ما يحدث لغيره.

٢- اختزال الصوت المشدّد

ثمّة ألفاظ توالى فيها متماثلان، مما أدّى إلى المخالفة بينهما عندَ مَنْ يستثقلهما معاً، وفي هذا يقول ابن جني: «وقالوا: (ديباج) و(دبابيج) فدلّ قولهم: (دبابيج) بالباء على أنّ أصله: (دبّاج)، وأنّه إنّما أبدل الباء استثقالاً لتضعيف

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٣٨.

(٢) السابق ٢/٦٦٤.

(٣) شرح المفصل ٥/٢٧٩.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٥٣.

الباء »[1].

يفهم من حديث ابن جني أن تتابع صوتي الباء، ربّما استثقله بعض العرب، مما دفعهم إلى إبدال الثانية ياءً، وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني نود معرفة ما ذهب إليه غيره من المتقدمين.

إذا توجّهنا نحوهم، فإنا نجدهم يذهبون إلى ما ذهب إليه ابن جني، ومن أمثال هؤلاء: ابن يعيش[2]، وأبو حيان الأندلسي[3].

مما سبق يتبين أن المتقدمين متفقون على ما يحدث لكلمة دبّاج التي تتحول إلى ديباج بسبب استثقال الباءين المتواليتين.

وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون، نريد معرفة ما ذهب إليه المحدثون ونودّ البدء بما يحدث للهمزتين، ثم غير الهمزة من الأصوات المشدّدة مثل: دبّاج، ودنّار، وقرّاط، وغيرها.

أما ما ذهب إليه المحدثون، بشأن ما يحدث للهمزتين المتواليتين فنجدهم يذهبون إلى غير ما رآه المتقدمون، وهذا ما نراه عند بروكلمان الذي وضع في كتابه عنواناً اسمه المخالفة[4]، ومما مثل على المخالفة بين الهمزتين المتواليتين، قوله: « في السامية الأولى تُركت الهمزة الواقعة بعد حركة مسبوقة بهمزة أخرى، ومُدّت الحركة تعويضاً، مثل: [أأْمُر] ʾaʾmur ←[آمر] ʾāmur ... »[5].

ثم أشار بعد هذا القول إلى أنّ هذا القانون نافذ في العربية، ومما مثل به: أأْبار ʾaʾbār ← آبار ʾābār[6].

كما نجد برجشتراسر يرى أن الذي يحدث إذا التقت همزتان وسكنت الثانية، أنّ الثانية تحذف، ويعوّض عنها بمطل حركة ما قبلها وهذا يفهم من قوله: « والقانون الصوتي لهذا الحذف ... هو أنّه إذا توالى همزتان، أولاهما في مقطع، والثانية في آخره، حذفت الثانية ومدّت حركة ما قبلها »[7].

وثمّة من ذهب إلى ما رآه بروكلمان وبرجشتراسر، ومن أمثال هؤلاء:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٧٤٢/٢، وانظر الخصائص ١٨/٣.

(٢) شرح المفصل ٣٧٧/٥.

(٣) المبدع في التصريف ١٥٢.

(٤) فقه اللغات السامية ٧٤.

(٥) السابق ٧٥.

(٦) السابق ٧٥.

(٧) التطور النحوي للغة العربية ٣٩.

إبراهيم أنيس[1]، وفوزي الشايب[2]، إذ يرى هذان أن من المخالفة، حذف الهمزة الثانية، والتعويض عن هذا الحذف بمطل حركة الهمزة الأولى.

وثمّة لغوي من الحدثين ذهب إلى ما هو قريب مما ذهب إليه المحدثون الذين سبق ذكرهم، فعبد الصبور شاهين بعد أن أتى بالأمثلة التي حذفت منها الهمزة الثانية قال: «والواقع الذي يؤكده التحليل الصوتي هو: أنّ الناطق أسقط الهمزة الثانية ... وعوّض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة»[3].

بعد عرض ما رآه المتقدمون والمحدثون بشأن الهمزتين المتواليتين، فإنه يبدو لي أنّ المتقدمين، لم يصيبوا في ما يحدث لهاتين الهمزتين، فما ذهبوا إليه لا يراه علم اللغة الحديث صحيحاً، فهم يرون أن الهمزة الثانية تبدل صوتاً يشبه حركة ما قبله، فالمسبوقة بفتحة تبدل ألفاً.

كما أننا نفيد من إشارة المتقدمين في مواضع كثيرة من كتبهم أنّ الذي أشاروا إليه بشأن الهمزتين غير صحيح، فقد أشاروا إلى أن الهمزة صوت لا يدغم في شيء ولا يدغم فيه شيء، مما يعني أنها لا تماثل شيئاً من الأصوات، ولا يماثلها شيء.

ولهذا يبدو لي أن ما ذهب إليه المحدثون هو أقرب إلى الصواب، بيد أني أراني لا أميل إلى ما ذهب إليه عبدالصبور شاهين، وفي هذه المسألة أميل إلى رأي من ذهب إلى أن الهمزة الثانية تسقط ويعوض عنها بمطل حركة الهمزة الأولى.

وأريد أن أبين ما يحدث للهمزتين المتتابعتين إذا سكنت ثانيتهما من تغيير من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

أ-	أأْمَن	أ ... من	آمن
	ʾaʾman	ʾa...man	ʾāman
ب-	أُؤْمِن	أُ...مِن	أومِن
	ʾuʾmin	ʾu...min	ʾūmin
جـ-	إئْمان	إِ..مان	إيمان
	ʾiʾmān	ʾi...mān	ʾĪmān
	(١)	(٢)	(٣)

(١) الأصوات/ اللغوية إبراهيم أنيس ٩١.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٤٧.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٢.

فالصيغة الأولى توالى فيها همزتان، وتواليهما مما يستثقله الناطق بالعربية، مما يدفعه إلى المخالفة بينهما، عن طريق إسقاط الهمزة الثانية، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وكما يلاحظ أن كلمات الصيغة الثانية قد حدث فيها خلل بسبب إسقاط الهمزة، وحتى يتم تعويض هذا الخلل، مطلت حركة الهمزة الأولى فصارت حركة كل منها طويلة وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

بعد معرفة ما تبيّن بشأن الهمزة، نأتي الآن إلى معرفة ما قاله المحدثون في أمثال كلمة دِبّاج، وقِرّاط، ودِنّار، ونحوها. ومن ثمّ التعليق على ذلك.

يذهب إبراهيم أنيس إلى أن الذي حدث في بعض الكلمات التي فيها تضعيف ما هو إلاّ تطور: « بالاستعاضة عن أحد الصوتين المتماثلين بالياء أو الواو لخفتهما ... »[1] ومما مثّل به: قيراط التي أصلها: قِرّاط، ودينار التي أصلها: دِنّار[2]، ومثل هذا نجده عند رمضان عبدالتواب[3]، وعبدالقادر عبدالجليل[4]، كما يفهم من الأمثلة التي أتى بها عبدالقادر مرعي عندما مثّل بها على ظاهرة المخالفة[5].

يفهم مما ذهب إليه المحدثون أنّ الذي حدث في مثل دبّاج، وقِرّاط، ودنّار، ثقل بسبب توالي الأمثال، مما دعا إلى حذف أول المثلين، والتعويض عنه بالياء، وأوافقهم في أن توالى الأمثال مستثقل، مما يدعو إلى المخالفة بين هذه الأمثال عن طريق حذف واحدمنها، ولكن لا أتفق معهم في ما ذهبوا إليه بشأن التعويض مكان الصوت المحذوف، لأنهم يرون أن التعويض يكون بصوت الياء، والذي أراه أنّ الصامت الأول من الصامتين المتماثلين كان مسبوقاً بكسرة قصيرة، ولما حذف أول الصامتين المتماثلين صار الصامت الثاني منهما مسبوقاً بكسرة طويلة لا ياء، والذي يؤيد ما ذهبت إليه موجود عند فوزي الشايب الذي يفسّر ما يحدث للصوت المشدّد من مثل دبّاج، ودِنّار، وقِرّاط، بقوله: «من هذا القبيل [من المخالفة] اختزال المشدّد، والتعويض عنه بمد حركة السابق نحو: دِنّار ← دينار، وقِرّاط ← قيراط »[6].

وأوضح ما يحدث لبعض الكلمات التي فيها صوت مشدّد من تطور من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

---

(١) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ٢١٢.

(٢) السابق ٢١٢.

(٣) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٥٨.

(٤) الأصوات اللغوية/ عبدالقادر عبدالجليل ٢٩٥ وما بعدها.

(٥) المصطلح الصوتي عند علماء العربيّة القدماءفي ضوء علم اللغة المعاصر ١٤٠.

(٦) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٥٥.

أ-	دِبّاج	دِباج	ديباج
	dibbāğ	di...bāğ	dĪbāğ
ب-	قِرّاط	قِراط	قيراط
	ḳirrāṭ	ḳi..rāṭ	ḳĪrāṭ
جـ-	دِنّار	دِنار	دينار
	dinnār	di..nār	dĪnār
	(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى في جميع الأمثلة السابقة قد توالى فيها صامتان مثلان، وهذا مما تستثقله العربية، فعمدت إلى المخالفة بين هذين المثلين عن طريق حذف الأول منهما، فأحدث هذا الحذف خللاً في بنية هذه الكلمات، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية لكل منها، ولتعويض هذا الخلل تم مطل حركة الصامت الذي سبق الصامت المحذوف، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

النوع الثاني: التعويض بصامت مختلف

إذا توالت الصوامت المتشابهة في بعض السياقات الصوتية واستثقل ذلك الناطقون بالعربية، فإنّهم يلجأون إلى المخالفة بين هذه الصوامت عن طريق حذف واحد منها والتعويض مكانه بصامت آخر.

١- حذف الهمزة

إذا توالت همزتان في بعض السياقات الصوتية، فإن ثمّة تغييراً يطرأ على الهمزة الثانية، وهذا نستشفه من كلام ابن جني: «وأمّا تقصّي علّة تغييرالهمزة بقلبها واواً، فالقول فيه أنّه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين (الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة) و (هي) حشو غير طرف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها -وهي الضّمّة- واواً»[١]، ومما مثل به على ذلك: أُؤاخيه التي تصبح بعد القلب: أُواخيه.

يفهم من كلام ابن جني أنّ تتابع الهمزتين -كما في المثال أعلاه- مستثقل، مما يؤدي إلى المخالفة بينهما عن طريق قلب الثانية واواً، وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني نود معرفة ما ذهب إليه المتقدمون غير ابن جني، ونريد أن نبدأ بابن عصفور، الذي يتسشف من تعليقه على كلمة: أُؤاتي التي تصبح بعد القلب أُواتي[٢]

---

(١) الخصائص ١/١٨١.

(٢) الممتع في التصريف ١/٣٦٦.

أنه يذهب إلى ما ذهب إليه ابن جني، ومثل هذا موجود عند الأستراباذي[1]، أيضاً.

مما سبق يتبيّن أن المتقدّمين يذهبون مذهباً واحداً بشأن الهمزتين المتواليتين إذا انضمت الأولى، وفتحت الثانية، وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدّمون، نريد معرفة ما ذهب إليه المحدثون، ونريد البدء بعبد الصبور شاهين الذي يرى أن ما حدث لمثل الكلمة السابقة ما هو إلاّ إسقاط للهمزة الثانية، مما أدّى إلى التقاء حركتين. وهذا لا تجيزه العربية، ولمّا كانت الحركة الأولى ضمّة، أدّى ذلك إلى انزلاق الواو بين الحركتين[2] وما ذهب إليه عبدالصبور شاهين نجده عند ديزيره سقال الذي علّق على ما يحدث لكلمة أأدم عند التصغير، إذ أشار إلى أن الأصل في التصغير لهذا الاسم هو: أُؤَيدِم، فلما التقت الهمزتان حذفت الثانية، فاتصلت حركتان، مما أدّى إلى انزلاق الواو، فصارت الكلمة: أُوَيدِم[3].

وبعد هذا العرض يتبين لي أن الهمزة لم تقلب واواً كما نصّ على ذلك المتقدمون، لأن الهمزة كما أشاروا لا تبدل بأي حرف، ولا يبدل أي حرف بها، وفي هذه المسألة أميل إلى ما رآه المحدثون، أي أن الذي حدث لكلمة أُؤَاخيك، ما هو إلاّ مخالفة بين الهمزتين، مما أدّى إلى حذف الثانية، فلما التقت حركتان وكانت الأولى مضمومة انزلقت الواو، وأريد أن أبين ما يحدث لمثل هذه الألفاظ من تطور من خلال المخطط الصوتي الآتي:

أُؤَاخيك	أُ-اخيك	أُواخيك
ʾuʾāẖĪk	ʾu-āẖĪk	ʾuwāẖĪk
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى هي الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه هذه الكلمة، ويلاحظ أنه التقت فيها همزتان، وتتابع هاتين الهمزتين مستثقل على الناطقين بالعربية، مما يدفعهم إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف الهمزة الثانية، ولمّا حذفت الهمزة الثانية التقت حركتان هما: الضّمّة القصيرة (u)، والفتحة الطويلة (ā)، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، والتقاء الحركتين أمر لا تجيزه العربية، ولكي تكون هذه الصيغة مقبولة، انزلقت بين هاتين الحركتين الواو، فأصبحت الصيغة مقبولة، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

وتجدر الإشارة إلى أن الذي حدث لمثل هاتين الهمزتين يحدث مثله للهمزتين

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٥٦/٣.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٨٤.

(٣) الصرف وعلم الأصوات ١٦٠.

عندما تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، نحو: أئِمة عند إجراء المخالفة بين هاتين الهمزتين، إذ إن الذي يحدث ما هو إلاّ إسقاط الهمزة الثانية، فيؤدّي هذا إلى التقاء حركتين الفتحة والكسرة، وهذا يؤدي إلى انزلاق الياء.

٢- حذف أحد الأمثال

تلجأ اللغة إلى المخالفة بين الأمثال، ومن ضروب هذه المخالفة، حذف واحد من الأصوات المتماثلة، والتعويض عنه بصوت آخر، مثل الياء، وهذا ما يستشف من قول ابن جني: «فأمّا قولهم: تسرّيت فيكون أيضاً من باب إبدال الياء من الراء، وأصلها: تسرّرت»[١] ويقول في موضع آخر: «ومن ذلك قولهم: تظنّيت، وإنّما هي تفعّلت من الظّنّ، وأصلها: تظنّنْتُ، فقُلبت النون الثالثة ياءً كراهية التضعيف»[٢].

يفهم من كلام ابن جني أن الكلمتين: تسرّرت، وتظنّنت قد توالى فيها ثلاثة أصوات متماثلة، وتتابع هذه الأمثال مكروه في اللغة، مما يؤدي إلى المخالفة بين هذه الأمثال عن طريق إبدال المثل الثالث ياءً.

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني يجدر بنا أن نعرف ما ذهب إليه غيره من المتقدمين، إذ نجد ابن يعيش يقول: «وقالوا: تسرّيت، وأصله: تسرّرت ... فأبدلوا من الراء الثالثة الياءَ للتضعيف ... وقالوا تظنّيت، وأصله: تظنّنت ... فأبدلوا من إحدى نوناته الياء لثقل التضعيف»[٣].

يفهم مما سبق أن ابن يعيش يذهب إلى ما ذهب إليه ابن جني، وهذا يشير إلى أنّ المتقدمين يذهبون المذهب نفسه في هذه المسألة.

وأما إذا توجّهنا نحو المحدثين، فإنّا نجدهم لا يخرجون على ما ذهب إليه المتقدمون، بيد أنهم اختلفوا معهم في تسمية هذه الظاهرة، فبينما سمّاها المتقدمون: بكراهة التضعيف، أو توالي الأمثال مكروه، سماها المحدثون مخالفة. وفي هذا يقول عبدالصبور شاهين: «عرفَتْ العربية ظاهرة المخالفة في كلمات مثل تظنّن، حيث توالت ثلاث نونات فلما استثقل الناطقُ ذلك تخلص من إحداها بقلبهاصوت علّة، فصارت: التّظني»[٤] وإلى مثل هذا ذهب إبراهيم أنيس[٥].

ومن المحدثين من يرى أنّ ما يحدث لمثل تسرّيت، وأمثالها ما هو إلاّ مخالفة صوتية، بيد أنّه يذهب إلى أن الذي حدث ما هو إلاّ حذف لأحد هذه الأمثال،

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧٥٥.

(٢) السابق ٢/٧٥٧.

(٣) شرح المفصل ٥/٣٧٤.

(٤) علم الأصوات/ مالمبرج ١٤٩.

(٥) الأصوات اللغوية/ إبراهيم أنيس ٢١١.

والتعويض عنه بالياء، وإلى هذا ذهب فوزي الشايب[1].

بعد هذا العرض يتبين لي أنّ كلاً من المتقدمين والمحدثين متفقون على أنّ توالي الأمثال في مثل الكلمات السابقة مستثقل، مما يدفع الناطقين إلى التخلص من هذا الوضع المستثقل، إلاّ أنّ المتقدمين عبّروا عن هذا التخلص بالإبدال، بيد أنّ المحدثين رأوا أنّ هذا الذي حدث ما هو إلاّ مخالفة صوتية، وبعض المحدثين عبّر عن هذا الذي يحدث بأنه مخالفة، إلاّ أنه يراه مخالفة بالحذف والتعويض.

وفي هذا المقام أميل إلى أنّ الذي حدث لمثل الكلمات السابقة ما هو إلاّ مخالفة بين الأصوات المتماثلة عن طريق حذف واحد منها، والتعويض عنه بصوت الياء.

وأريد أن أوضّح ما يحدث من مخالفة لبعض هذه الكلمات من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

أ-	تَسَرَّرْتُ	تَسرَّ-ت	تَسرّيْتُ
	tasarrartu	tasarra-tu	tasarraytu
ب-	تظنَّنْتُ	تَظَنَّ-ت	تظنّيْت
	tażannantu	tażanna-tu	tażannaytu
جـ-	قَصَصْتُ	قصَّ-تُ	قصّيْت
	ḳaṣṣaṣtu	ḳaṣṣa-tu	ḳaṣṣaytu
	(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى في الكلمات أعلاه تتابع في كلٍّ منها ثلاثة أصوات متماثلة، مما يؤدّي إلى ثقل على الناطق، فيدفعه ذلك إلى التخلص من هذا الثقل، عن طريق المخالفة بين هذه الأمثال، فيقوم بحذف واحد منها، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وبعد إجراء عملية الحذف حدث خلل في بنية كلٍّ من هذه الكلمات، ولتعويض هذا الخلل جيء بالياء، لتكون تعويضاً مكان الحرف المحذوف، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

وتجدر الإشارة إلى أن المخالفة بين الأمثال بالحذف، والتعويض عن المحذوف لا

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٥٨ وما بعدها.

يكون دائماً، بالواو والياء كما مرّ، بل ربّما يكون بأشباه أصوات اللين وهي: اللام والنون، والميم والراء، ومما جاء عند ابن جني من هذا القبيل:

١- لعلّ

أشار ابن جني عند تعليقه على كلمة "لعنّ" أنّ أصلها: "لعلّ" والذي حدث هو أنّ اللام أُبدلت نوناً[١]، ولم يبيّن ابن جني سبب هذا الإبدال.

وإذا أردنا معرفة ما ذهب إليه غير ابن جني من المتقدمين، فإنهم يرون أن الأصل لكلمة: لعنّ هو لعلّ، مبينين سبب هذا الإبدال، فابن يعيش، يقول: «وأما لعلّ فقد قالوا فيها لعلّ، ولعنّ، فالنون بدل من اللام، وذلك لكثرة لعلّ، وعموم استعمالها»[٢]، ومثل هذا موجود عند ابن عصفور في الممتع[٣]، والأستراباذي في شرح الشافية[٤].

يتبيّن مما سبق أنّ المتقدّمين يذهبون مذهباً واحداً في (لعلّ) التي آلت إلى (لعنّ)، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ ابن جني وإنْ لم يشر إلى سبب إبدال اللام نوناً كما فعل غيره من المتقدمين، فإنّنا نعتقد أنّهم لم يخالفوه في ما ذهبوا إليه.

وإذا توجّهنا نحو المحدثين لمعرفة ما ذهبوا إليه في (لعنّ)، فإنا نجدهم يعزون سبب إبدال اللام نوناً في "لعلّ" إلى قانون المخالفة، إذ يرى بروكلمان أنّ من المخالفة بين الأصوات المائعة تغيير لام (لعلّ) إلى نون، إذ يقال في لعلّ: لعنّ[٥]، وذهب إلى مثل هذا، رمضان عبدالتواب[٦]، وفوزي الشايب[٧].

يفهم من كلام المحدثين أنه توالى في كلمة (لعلّ) صوتان من الأصوات المائعة، وهما اللام الأولى واللام الثانية المشدّدة، وتتابع هذين الصوتين أدّى إلى أنّ يخالف بعض الناطقين بالعربية بينهما عن طريق حذف اللام الأخيرة، والتعويض مكانها بالنون.

وفي هذه المسألة أميل إلى ما ذهب إليه المحدثون، فالذي حدث في كلمة (لعلّ) هو تتابع اللامات، مما أدّى إلى أن يخالف بعض الناطقين بالعربية بينهما عن

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٤٢/٢.
(٢) شرح المفصل ٣٩١/٥.
(٣) الممتع في التصريف ٣٩٥/١.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢١٩/٣.
(٥) فقه اللغات السامية ٧٤.
(٦) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٦٢.
(٧) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٣٦٩.

طريق حذف اللام الأخيرة، والتعويض عنها بالنون، وأريد أن أبين ما حدث لكلمة (لعلّ) من تغيير من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

لَعَلَّ	لعَ	لَعَنَّ
la'alla	la'a	la'anna
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى قد تتابع فيها صوتان متماثلان هما اللام الأولى، واللام الثانية المشدّدة، مما أدّى إلى المخالفة بين هذين الصوتين عن طريق حذف الصوت الأخير منهما، وهذا أحدث خللاً في بنية هذا اللفظ، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، ولتعويض هذا الحذف، جيء بالنون مكان الصوت المحذوف، وهذا ما تمثّله الصيغة الثالثة.

٢- البنان

يرى ابن جني أن الأصل في كلمة البنام هو: البنان، إلا أنّ الذي حدث أنّ النون أبدل مكانها الميم[١].

وبعد معرفة ما ذهب إليه ابن جني نودّ معرفة ما ذهب إليه غيره من المتقدمين فهم لم يخرجوا عمّا ذهب إليه، فقد أشار ابن يعيش إلى أنّ من العرب من أبدل النون ميماً في قولهم: البنام التي أصلها: البنان[٢].

يتبين أن ابن جني والمتقدمين يذهبون المذهب نفسه بشأن كلمة البنام التي أصلها البنان، وبعد معرفة ما ذهب إليه المتقدمون نودّ معرفة ما ذهب إليه المحدثون.

فإذا توجّهنا نحو المحدثين، فإنّا نجد بروكلمان يرى أنّ ظاهرة المخالفة بين الأصوات المائعة موجودة في كل اللغات السامية، إذ يُغَيّر أحدُ الصوتين الموجودين في كلمة مخرجَه، وأمثلة هذه الظاهرة كثيرة، وقد مثّل بروكلمان ببعض الأمثلة من اللغة العربية، مثل: (لعلّ) التي تصبح (لعنّ)، و(عنوان)، التي تصبح (علوان)[٣]، مما يعني أنّ كلمة (البنان) قد خضعت لقانون المخالفة عندما تحوّلت إلى (البنام).

ويرى فوزي الشايب أن من أمثلة المخالفة بين المتماثلين بحذف أحدهما، والتعويض بصامت آخر، حذف النون من كلمة (البنان)، والتعويض مكانها بالميم،

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٢٢/١.

(٢) شرح المفصل ٣٨٩/٣.

(٣) فقه اللغات السامية ٧٤.

لتصبح الكلمة: (البنام)[1].

في هذه المسألة يتبين لي أن الذي حدث في كلمة (البنان) هو توالي المثلين، مما أدّى إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف الأخير منهما، والتعويض مكانه بالميم، وأبين ما حدث لهذه الكلمة من تغيير من خلال الكتابة الصوتية الآتية:

البنان	البنا...	البنام
ʾalbanān	ʾalbanā...	ʾalbanām
(١)	(٢)	(٣)

فالصيغة الأولى التي هي الأصل توالى فيها صوتا النون، مما دفع بعض الناطقين بالعربية إلى المخالفة بينهما عن طريق حذف الصوت الأخير منهما، فأحدث هذا الحذف خللاً في بنية هذه الكلمة، وهذا ما تمثله الصيغة الثانية، وللتعويض عن الحرف المحذوف جيء بصوت الميم حتى تحافظ الكلمة على بنيتها الإيقاعية، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة.

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ٢٧٠.

الخاتمة

اشتملت هذه الرسالة على خمسة فصول، قد أشرت إليها في المقدمة، وفي أثناء الرسالة، وكان من أبرز القضايا التي وافقها البحث واختارها، ما يأتي:

١- المماثلة والمخالفة من القوانين التي تفسّر وفقهما كثير من الظواهر الصوتية، وإمكانية حدوث المماثلة أكثر من المخالفة.

٢- من المعروف أنّ في المماثلة ميلاً إلى إزالة الفروق بين الأصوات، إذ لو ترك لها الحبل على الغارب لزالت الفروق بين الأصوات، وقبل الوصول إلى إزالة هذه الفروق تنزع اللغة إلى إعادة تلك الفروق عن طريق المخالفة.

٣- لا مماثلة تحدث في الإدغام، وإنما الذي يحدث فيه ما هو إلاّ حذف للصوت الضعيف والتعويض عن حذف هذا الصوت بتضعيف الحرف الأقوى.

٤- يكتسب الصوت عامل القوة من:

أ- كونه بداية مقطع.

ب- إذا توافرت فيه صفات القوة[١].

٥- يكون الصوت ضعيفاً[٢]:

أ- إذا كان نهاية مقطع.

ب- إذا توافرت فيه صفات الضعف.

جـ- إذا أريد الوقوف عليه.

---

(١) عنى العلماء بصفات القوة: الإطباق، والاستعلاء والتفخيم والجهر، كما يكتسب صفة القوة، لكونه بداية مقطع، انظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: أبو عمرو بن العلاء، ٢٣٥-٢٣٧.

(٢) وعنوا بصفات الضعف: الاستفال والترقيق، والهمس، كما يكتسب صفة الضعف لكونه نهاية مقطع.

٦- لا يوجد إدغام مثلين، وكل ما يحدث هو إزالة الحدّ الفاصل بين الحرفين، فمثلاً: وَدِدَ wadida التي تصبح wadda عند إزالة الحد الفاصل بين الدالين ، وربما الذي جعل المتقدمين يقولون عنه إدغام أنّ wadda تكتب بدالٍ واحدة فوقها شدّة، ولكن الكتابة الصوتية تُثبت أن لا إدغام، فما حدث ما هو إلاّ إزالة للحركة فقط، فكما نزيل الحركة من بين الصوتين المختلفين؛ نحو: قَتَلَ katala التي تصبح بعد حذف الحركة بعد التاء قتْلاً katlan، ولا يحدث إدخال للتاء في اللام، وتكتب برمزين، كذلك إذا أزيلت الحركة بين الصوتين المثلين، يبقى رمزان للمثلين.

٧- تزال الحواجز بين المقاطع القصيرة المفتوحة، لتوالي هذه المقاطع، نحو: تَتَتابع tatatāba' التي تصبح بعد إزالة الحاجز بين المقطعين الثاني والثالث: تَتّابع tattāba'.

٨- تحدث الإمالة عن طريق التماثل بين حركتين، فتتأثر إحداهما بالأخرى، مما يؤدي إلى إحداث حركة جديدة آخذةٍ من كلٍّ من الحركة المؤثِّرة والمتأثِّرة بنصيب، دون أن يطرأ على الحركة المؤثرة أي تغيير.

٩- قد تحدث الإمالة عن طريق التماثل المزدوج بين حركتين مما يؤدي إلى تشكل حركة جديدة آخذة من كلٍّ منهما بنصيب، بحيث تحل الحركة الجديدة مكان الحركتين اللتين حدث بينهما التماثل.

١٠- الإمالة والفتح عادة نطقية، فالذي يألف الإمالة وورثها عن آبائه يعسر عليه الفتح، وكذلك الذي من عادته الفتح تعسر عليه الإمالة.

١١- ثمّة أنواع من الإمالة غير خاضعة لقانون المماثلة، وربمّا أُميلت على سبيل القياس الخاطئ، فمثلاً كلمة: نِعمَة، أميلت فتحة الميم فيها لتماثل الكسرة قبلها، مما أدّى إلى أن يميل المتكلمون كثيراً الفتحة قبل تاء التأنيث المربوطة، سواء وقع قبلها كسرة أم لا.

١٢- يكون الإبدال بين الأصوات التي بينها قرابة في الصفة أو المخرج (أي لا بدّ من وجود صلة بين الصوت المبدل والمبدل منه).

١٣- إذا حدث ما يشبه الإبدال بين الأصوات التي لا صلة بينها، لا في الصفة، ولا في المخرج، فلا يسمّى هذا إبدالاً، وإنّما هو تعويض أي: حذف صوت وإحلال آخر مكانه تعويضاً موقعياً، لسلامة بنية الكلمة.

١٤- الهمزة لا تماثل أيّاً من الأصوات، ولا يحدث بينها وبين أي حرف إبدال أو مماثلة، وإنما الذي يحدث ما هو إلاّ حذف لصوت وإحلال آخر مكانه.

١٥- لا علاقة بين أصوات العلّة والتاء، لذا لا يتم الإبدال أو التماثل بين هذه الأصوات وصوت التاء، وما يحدث ما هو إلاّ حذف لصوت وإحلال آخر مكانه حفاظاً على سلامة بناء الكلمة.

١٦- إن كثيراً من الخلافات في التوجيه والتفسير بين المتقدمين والمحدثين لا يعدو كونه خلافاً في المصطلح والعبارة، أو في مسائل جزئية قد تكون قليلة لكنها جوهرية ودقيقة.

١٧- يرى الباحث أن توجيهات علماء اللغة والأصوات المحدثين أدقّ، وأكثر انسجاماً وإقناعاً من توجيهات المتقدمين.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المنشورة

١- أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الثقافة العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٨م.

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد البنّاء، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٣- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية، عبدالله محمد كناعنة، مطبعة كنعان، الأردن- إربد، ط١ ١٩٩٧م.

٤- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، عبدالصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٥- إدغام القرّاء، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي عبدالكريم الرّوديني، دار أسامة، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

٦- أساسيات علم الكلام، جلوريا. ج. بوردن وكاثرين. س. هاريس، ترجمة: محيي الدين حميدي، دار الشرق العربي، حلب - سوريا، د.ت.

٧- أسرار العربية، عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

٨- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩م.

٩- الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبدالجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط١ ١٩٩٨م.

١٠- الأصوات اللغوية، محمد علي الخولي، د.ن، الرياض، ١٩٨٦م.

١١- الأصوات اللغوية، ياسر الملاح، مؤسسة دار الطفل العربي، القدس، ط١، ١٩٩٠م.

١٢- الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، سمير شريف إستيتية، دار وائل للنشر، عمان/ رام الله، ط١، ٢٠٠٣م.

١٣- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السّرّاج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

١٤- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٧.

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، د.م، د.ت.

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك عبدالله جمال الدين هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م.

١٧- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٥م.

١٨- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، د.ن، د.م، د.ت.

١٩- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٠- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، الطيب البكوش، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.

٢١- التصريف الملوكي، عثمان بن جني، علّق عليه: أحمد الخاني ومحيي الدين الجراح. دار المعارف للطباعة، دمشق، ط٢، د.ت.

٢٢- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

٢٣- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ترجمة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

٢٤- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢٥- التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨١م.

٢٦- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.

٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

٢٨- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩م.

٢٩- حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.

٣٠- حذف تاء تتفعّل وتتفاعل في القرآن الكريم دراسة صوتية صرفية، أحمد عبدالمجيد الهريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

٣١- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، د.ن، د.م، ١٩٥٢م.

٣٢- دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.

٣٣- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

٣٤- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

٣٥- دراسات وتعليقات في اللغة، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٤م.

٣٦- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١م.

٣٧- دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

٣٨- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.

٣٩- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

٤٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.

٤١- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

٤٢- الشافية في علم الصرف، جمال الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة - السعودية، ط١، ١٩٩٥م.

٤٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد ابن عيسى، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١ ١٩٩٨م.

٤٤- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الخير، دمشق، ط١، ١٩٩٠م.

٤٥- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٨٢م.

٤٦- شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد ابن مالك الطائي، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

٤٧- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٤٨- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٤٩- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العصرية بحلب، ط١، ١٩٧٣م.

٥٠- الصرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٥١- الصوتيات، برتيل مالمبرج، ترجمة: محمد حلمي هليّل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د.م، ١٩٩٤م.

٥٢- الصوتيات والفونولوجيا، مصطفى حركات، الدار الثقافية للنشر- القاهرة، ط١ ١٩٩٨م.

٥٣- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

٥٤- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٥٥- ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، عبدالفتاح أحمد الحموز، دار عمار ومؤسسة الرسالة، عمان ط١، ١٩٨٦م.

٥٦- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، ترجمة: عبدالصبور شاهين، دار المشرق، بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.

٥٧- علل التثنية، عثمان بن جني، تحقيق: صبيح التميمي ورمضان عبدالتواب، دار أسامة، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٥٨- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ترجمة: عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥٩- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٦٠- علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي محمد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٦١- علم اللغة العام/ الأصوات، كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ١٩٨٠م.

٦٢- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٦٣- فصول في فقه العربية، رمضان عبدالتواب، دار الحمامي للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.

٦٤- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبدالتواب، د.ن، د.م، د.ت.

٦٥- في الأصوات اللغوية، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤م.

٦٦- في الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبدالفتاح شلبي، دار الشروق، للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٣م.

٦٧- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ١٩٩٢م.

٦٨- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، مي فاضل الجبوري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م.

٦٩- القراءات القرآنية في ضوءعلم اللغة الحديث، عبدالصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦م.

٧٠- قراءة الإمام نافع من روايتي قالون وورش من طريق الشاطبية، أحمد خالد شكري، دار الفرقان، عمان - الأردن، ط١، ١٩٩٦م.

٧١- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٦٦م.

٧٢- كتاب الإقناع في القرآت السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الباذش، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ

٧٣- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٧٤- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.

٧٥- كتاب اللمع في العربية، عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ط١، ١٩٨٨م.

٧٦- كتاب المفتاح في الصرف، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٧٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للإمام الزمخشري، د.ن، د.م، د.ت.

٧٨- لحن العامّة في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، عبدالعزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨١م.

٧٩- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت.

٨٠- اللغة، ج. ڤندريس، ترجمة: عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

٨١- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبدالباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٨٢- اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.

٨٣- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٧٨م.

٨٤- ما ذكره الكوفيون من الإدغام، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: صبيح التميمي، دار البيان العربية للطباعة والنشر والتوزيع، جدّة، ط١، ١٩٨٥م.

٨٥- ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، د.ن، د.م، ط٢، ١٩٩١م.

٨٦- مبادئ علم الأصوات العام، ديڤيد ابركرومبي، ترجمة: محمد فتيح، د.ن، د.م، ط١، ١٩٨٨م.

٨٧- المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.

٨٨- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، عثمان بن جني، تحقيق: مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧م.

٨٩- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، الجاربردي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م.

٩٠- محاضرات في اللسانيات، فوزي حسن الشايب وزارة الثقافة، عمان- الأردن، ط١، ١٩٩٩م.

٩١- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، د.ن، القاهرة، ١٩٩٤م.

٩٢- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

٩٣- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفية تاريخية، أمنة صالح الزعبي، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة، ط١، ١٩٩٦م.

٩٤- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عبدالقادر مرعي الخليل، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣م.

٩٥- معاني القرآن، الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: فائز فارس، المطبعة العصرية الكويت، ط١، ١٩٧٩م.

٩٦- معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء، عبدالعال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٢م.

٩٧- المغني الجديد في علم الصرف، محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، د.ت.

٩٨- المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٩٩- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دارالمعرفة، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٠- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبدالصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٧٧م، ١٩٨٧م.

١٠١- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، د. ت.

١٠٢- من لغات العرب لهجة هذيل، عبدالجواد الطيب، منشورات جامعة الفاتح، د.م، د.ت.

١٠٣- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط١، ١٩٨١م.

١٠٤- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

١٠٥- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٩٦م

١٠٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

ثانيا البحوث والرسائل الجامعية

١- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي حسن الشايب، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ١٩٨٣م، إشراف: أ. د. رمضان عبد التواب.

٢- أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ١١، العدد ٢، ١٩٩٣م.

٣- الإمالة في اللهجات العربية القديمة وامتداداتها، رجب عثمان عيسى، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٨٨م، إشراف: أ. د. رمضان عبد التواب.

٤- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، تصدر عن كلية الآداب جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٩٨٩م.

٥- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، سمير شريف إستيتية، البلقاء للبحوث والدراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة عمان الأهلية، المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٩٦م.

٦- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، سمير شريف إستيتية، مجلة جامعة الملك سعود، م٦، الآداب (١)، ١٩٩٤م.

٧- التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، محمود سالم خريسات، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م، إشراف: أ. د. سمير إستيتية.

٨- خواطر وآراء صرفية، فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، ١٩٩٤م.

٩- صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، يحيى علي مباركي، مجلة جامعة أم القرى، العدد ١٢، السنة التاسعة، ١٤١٦هـ.

١٠- الظاهرة الصوتية في قراءة ورش، فاطمة محمد أبو نصر، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٢م، إشراف: أ. د. سمير إستيتية.

١١- الظواهر الصوتية في قراءة الأعمش، نادر جمعة حنفية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠١م، إشراف: أ. د. سمير إستيتية.

١٢- الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات، مشعل سليمان الخوالدة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م، إشراف: أ. د. سمير إستيتية.

١٣- الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، عبير نواف بني مصطفى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م، إشراف: أ. د. سمير إستيتية.

ABSTRACT

Assimilation and Dissimilation in Ibn Jinni and Modern Phonological Studies

Prepared by

Ahmed. S. F. Bani Hamad

Supervised by

Prof.D. Ali. T. Al-Hamad

The present study has dealt with assimilation and dissimilation in Ibn Jinni and modern phonological studies, and it consists of an introduction. five chapters and an epilogue.

In the introduction the researcher has dealt with the meaning of assimilation and dissimilation offered by ancient and modern linguists and the terminology they all used to denote assimilation and dissimilation.

He also talked about the approach he used in analyzing phonological phenomena.

In the first chapter, he tackled blending assimilation of voiceless sounds and voiced and blending that results from omitting vowel marks.

In the second chapter the researcher mooted on tilting in long vowel marks as well as in short ones.

In the third chapter the researcher dealt with vowelizing and the change in the vowel sounds in terms of one vowel sound transforming into another. He also talked about the change in short vowel marks in terms of any one of them transforming into another. He also discussed here replacing one vowel sound with a voiceless sound.

The fourth chapter was designated for substitution, particularly morphological substitution subjected to the rules of assimilation and dissimilation, whereas linguistic substitution not subjected to those rules was not tackled since it is out of the scope of this research.

The fifth chapter has been confined to assimilation by omission with no compensation and to dissimilation with both omission and compensation whether by elongating the preceding sound or compensating the omitted one with another voiceless sound.

The epilogue mentioned the most significant findings the study has arrived at.